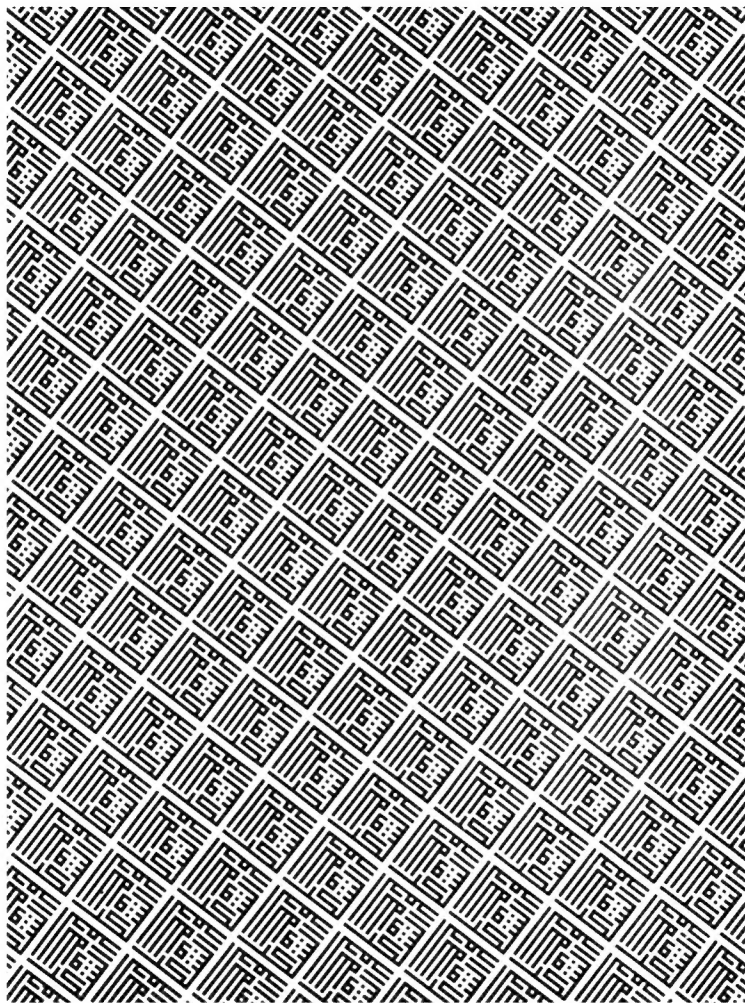
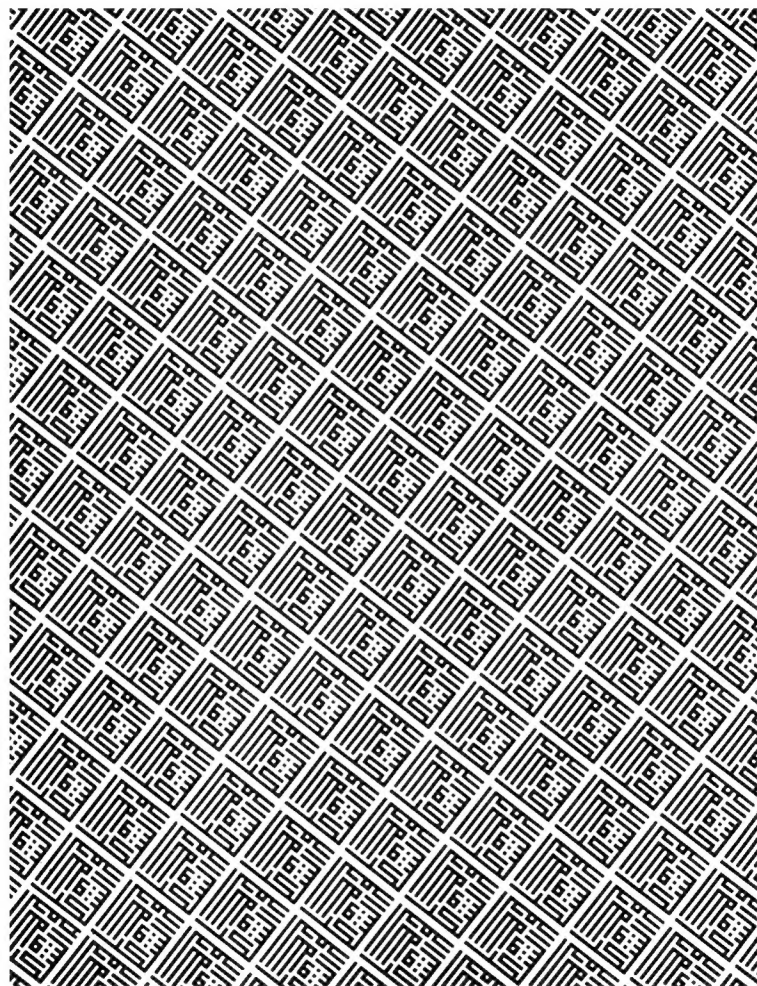
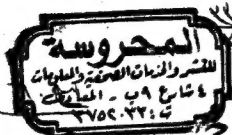


محاضر
اجتماع مجلس الشيوخ المصري

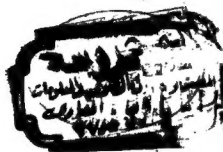
(١٩٢٤)







مجالس الشيخ

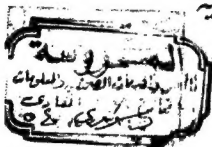


المستور



تعليقات على مواد

بالأعمال التحضيرية والمناقشات البرلمانية



المحرز الرابع

١- فهرس هجائي للدستور

٢- مواد الدستور مع المبادئ



مجلس الشيوخ

الدستور

تعليقات على مواد

بالأعمال التحضيرية والمناقشات البرلمانية

محتويات الجزء الرابع

فهرس هجائي لمواد الدستور

الحرف	رقم الصفحة	الحرف	رقم الصفحة
(أ)	١	(ض)	٢٩
(ب)	٩	(ط)	٣٠
(ت)	١١	(ع)	٣١
(ث)	١٥	(ف)	٣٤
(ج)	١٦	(ق)	٣٥
(ح)	١٧	(ل)	٣٩
(خ)	٢٠	(م)	٤٠
(د)	٢١	(ن)	٤٤
(ر)	٢٣	(هـ)	٥٦
(س)	٢٥	(و)	٥٧
(ش)	٢٧	(ي)	٦٠
(ص)	٢٨		

فهرس لمواد الدستور مع المبادئ

رقم الصفحة	المادة	رقم الصفحة	المادة	رقم الصفحة	المادة
١٣٩	٥٧	١٠١	٢٩	٦٣	١
١٤٠	٥٨	١٠٢	٣٠	٦٧	٢
١٤١	٥٩	١٠٣	٣١	٦٨	٣
١٤٢	٦٠	١٠٤	٣٢	٧٠	٤
١٤٣	٦١	١٠٥	٣٣	٧١	٥
١٤٥	٦٢	١٠٦	٣٤	٧٢	٦
١٤٦	٦٣	١٠٧	٣٥	٧٣	٧
١٤٨	٦٤	١٠٨	٣٦	٧٤	٨
١٤٩	٦٥	١٠٩	٣٧	٧٥	٩
١٥١	٦٦	١١٠	٣٨	٧٦	١٠
١٥٣	٦٧	١١١	٣٩	٧٧	١١
١٥٤	٦٨	١١٢	٤٠	٧٨	١٢
١٥٥	٦٩	١١٤	٤١	٧٩	١٣
١٥٦	٧٠	١١٩	٤٢	٨٠	١٤
١٥٧	٧١	١٢١	٤٣	٨١	١٥
١٥٨	٧٢	١٢٢	٤٤	٨٣	١٦
١٥٩	٧٣	١٢٤	٤٥	٨٤	١٧
١٦٠	٧٤	١٢٦	٤٦	٨٥	١٨
١٦١	٧٥	١٢٨	٤٧	٨٧	١٩
١٦٢	٧٦	١٢٩	٤٨	٨٨	٢٠
١٦٣	٧٧	١٣١	٤٩	٨٩	٢١
١٦٤	٧٨	١٣٢	٥٠	٩٠	٢٢
١٦٧	٧٩	١٣٣	٥١	٩٣	٢٣
١٦٨	٨٠	١٣٤	٥٢	٩٤	٢٤
١٦٩	٨١	١٣٥	٥٣	٩٦	٢٥
١٧٠	٨٢	١٣٦	٥٤	٩٧	٢٦
١٧١	٨٣	١٣٧	٥٥	٩٨	٢٧
١٧٢	٨٤	١٣٨	٥٦	٩٩	٢٨

رقم الصفحة	للادة	رقم الصفحة	للادة	رقم الصفحة	للادة
٢٧٦	١٤١	٢٣٧	١١٣	١٧٣	٨٥
٢٧٧	١٤٢	٢٣٨	١١٤	١٧٤	٨٦
٢٧٨	١٤٣	٢٣٩	١١٥	١٧٥	٨٧
٢٨٢	١٤٤	٢٤٠	١١٦	١٧٦	٨٨
٢٨٣	١٤٥	٢٤١	١١٧	١٧٧	٨٩
٢٨٧	١٤٦	٢٤٢	١١٨	١٧٨	٩٠
٢٨٨	١٤٧	٢٤٣	١١٩	١٧٩	٩١
٢٨٩	١٤٨	٢٤٥	١٢٠	١٨٠	٩٢
٢٩٣	١٤٩	٢٤٦	١٢١	١٨٣	٩٣
٢٩٤	١٥٠	٢٤٧	١٢٢	١٨٤	٩٤
٢٩٥	١٥١	٢٤٨	١٢٣	١٨٥	٩٥
٢٩٦	١٥٢	٢٤٩	١٢٤	١٩٦	٩٦
٢٩٧	١٥٣	٢٥١	١٢٥	١٩٧	٩٧
٢٩٩	١٥٤	٢٥٢	١٢٦	١٩٨	٩٨
٣٠٠	١٥٥	٢٥٣	١٢٧	١٩٩	٩٩
٣٠١	١٥٦	٢٥٤	١٢٨	٢٠٠	١٠٠
٣٠٣	١٥٧	٢٥٥	١٢٩	٢٠١	١٠١
٣٠٤	١٥٨	٢٥٦	١٣٠	٢٠٣	١٠٢
٣٠٥	١٥٩	٢٥٧	١٣١	٢٠٧	١٠٣
٣٠٩	١٦٠	٢٥٨	١٣٢	٢١٣	١٠٤
٣١٠	١٦١	٢٥٩	١٣٣	٢١٨	١٠٥
٣١١	١٦٢	٢٦٣	١٣٤	٢١٩	١٠٦
٣١٢	١٦٣	٢٦٦	١٣٥	٢٢٠	١٠٧
٣١٣	١٦٤	٢٦٧	١٣٦	٢٣٠	١٠٨
٣١٤	١٦٥	٢٦٨	١٣٧	٢٣١	١٠٩
٣١٦	١٦٧	٢٧٠	١٣٨	٢٣٢	١١٠
٣١٧	١٦٨	٢٧٤	١٣٩	٢٣٥	١١١
٣١٨	١٦٩	٢٧٥	١٤٠	٢٣٦	١١٢
٣٢٠	١٧٠				

مجلس الشيوخ

الاستور

فهرس مجائى

رقم للمادة	الموضوع
	(١)
	إصدار :
٧	عدم جواز إبعاد مصرى من الميار للصرية
	اختلالات مودية :
١٥١	استثناء الانفاقات البولية الى قصد بها المحافظة على النظام الاجتماعى من حظر تسليم اللاجئين السياسين
	اتهام :
٦٦	اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم من حق مجلس النواب وحده
٦٦	عدم صدور قرار اتهام الوزراء من مجلس النواب إلا بأغلبية ثلثى الآراء
	أجانب :
٣	عدم تولى الأجانب الوظائف العامة إلا فى أحوال استثنائية يبينها القانون
١٥٤	عدم مساس الدستور بما للأجانب من الحقوق فى مصر بمقتضى القوانين والامهات البولية والمادات للرعية
	اجتماع :
	حق للصريين فى الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حطين سلاحا ، وعدم حضور أحد من رجال البوليس اجتماعهم
٢٠	وعلم الحاجة إلى إشعاره بالإجتماع
٩٠	بطلان اجتماع البرلمان بحكم القانون إذا كان ذلك الاجتماع فى غير المكان المعين له
٩٦	اجتماع البرلمان بحكم القانون إذا لم يدع إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر
٩٧	عدم شرعية اجتماع أى المجلسين أو كليهما فى غير الزمن القانونى
	عدم حيولة اجتماع المجلسين بجهة مؤتمر فى خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية دون استمرار كل منهما
١٢٣	فى تأدية وظائفه الدستورية

اجتماعات عامة :

- ١٦ حرية استعمال أية لغة في الاجتماعات العامة
- ٢٠ خضوع الاجتماعات العامة لأحكام القانون

إجراءات جنائية :

- ١١٠ عدم جواز اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان أثناء دور الانقضاء إلا بإذن المجلس التابع هو له وذلك فيما عدا التلبس بالجناية

امتياز :

- ١٣٧ عدم جواز منح أى احتكار إلا بقانون وإلى زمن محدود

أحكام :

- ٣١ صدور أحكام المحاكم المختلفة وتنفيذها وفق القانون باسم الملك
- ٦٩ صدور أحكام العقوبة من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثني عشر صوتاً
- ١٥٥ عدم جواز تعطيل حكم من أحكام الدستور ، إلا أن يكون ذلك وقتياً أثناء قيام الأحكام العرفية على الوجه المبين في القانون

أحكام تشريعية :

- ١٥٣ استمرار مباشرة الملك سلطته فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالأديان طبقاً للقواعد والمبادئ المعمول بها في حالة عدم وضع أحكام تشريعية لتنظيم الطريقة التي يباشر بها الملك تلك السلطة

أحكام عرفية :

- ٤٥ إعلان الملك الأحكام العرفية بوجوب عرض إعلانها على البرلمان فوراً لتقريره استمرارها أو إلغاؤها
- ١٥٥ عدم جواز تعطيل حكم من أحكام الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً أثناء قيام الأحكام العرفية على الوجه المبين في القانون

أحوال استثنائية :

- ٣ عدم تولي الأجانب الوظائف العامة إلا في أحوال استثنائية يبينها القانون

اختصاص :

- ٩٥ اختصاص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضاءه ، وجواز أن يمهّد القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى
- ١٢٥ تحديد اختصاص جهات القضاء بقانون
- ١٣١ وضع قانون خاص شامل لبيان اختصاص المحاكم العسكرية

رقم المادة	الموضوع
١٣٣	تبيين القوانين اختصاصات مجالس الدريجات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها
١٤٨	تبيين القانون اختصاصات هيئات البوليس
	إدارة مالية :
١٤٤	تقديم الحساب الخاى للإدارة المالية عن العام الماضى إلى البرلمان فى مبدأ كل دور انعقاد عادى لطلب اعتاده
	أوقافه :
١٣	حماية الدولة حرية القيام بشأى الأديان
١٥٣	تنظيم القانون الطريقة التى يباشر بها الملك سلطته طبقاً للمبادئ المقررة فى الدستور فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالأديان للسواح بها فى البلاد
	استعجاب :
١٠٧	حق أعضاء البرلمان فى توجيه الاستعجابات
١٠٧	عدم جواز المناقشة فى الاستعجاب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك فى غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير
	استقالة :
٧١	عدم منع استقالة الوزير الذى يتهمه مجلس النواب من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فى محاكمته
	استقالة :
٦٥	وجوب استقالة الوزارة إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها
٦٥	وجوب استقالة الوزير إذا كان قرار مجلس النواب عدم الثقة خاصاً به
١١٣	اختيار عضو بطريق التصيين أو الانتخاب فى المحل الذى يخلو بالاستقالة أو غيرها فى مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل
	استعمول :
١	مصر دولة مستقلة
١٢٤	استقلال القضاء وعدم وجود أى سلطان فى قضائهم لنير القانون
	استعجال :
٦٤	عدم جواز استعجال الوزير أثناء وزارته شيئاً من أملاك الحكومة ، ولو كان ذلك بالمراد العام
	أسرة ملكية :
٣٢	وراة أسرة محد على عرش المملكة المصرية
٥٩	عدم تولى أحد أعضاء الأسرة للملكة الوزارة

١٥٣	بقاء الحقوق التي يانثرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة للملكة كما قررها القانون الخاص بوضع نظام الأسرة للملكة
	المحرم :
١٤٩	الإسلام دين الدولة
	المشارك :
٦٤	عدم جواز اشتراك الوزير اشتراكاً فعلياً في عمل تجارى أو مالى أثناء وزارته
	أشخاص معنوية :
٢٢	خطابة السلطات باسم الجماهير لا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية
١٣٢	اعتبار للمدريات وللدول والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها أشخاصاً معنوية وفقاً للقانون العلم بالشروط التي يقررها القانون
	أصل :
٣	عدم التمييز بين الصريين بسبب الأصل
	إضافة :
١٥٦	حق الملك وكل من المجلسين اقتراح تنقيح الدستور بإضافة أحكام أخرى إليه إلا في مسائل معينة
	إعانة :
١٣٦	عدم جواز تقرير إعانة على خزنة الحكومة إلا في حدود القانون
	اعتقاد :
١٢	حرية الاعتقاد مطلقة
	المعتمد :
١٣٧	اشتراط اعتناء البرلمان مقدماً في إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والصرف وسائر أعمال الري التي تهم أكثر من مديرية ، وكذلك في كل تصرف مجانى في أملاك الدولة
١٤٤	تقديم الحساب الخائى للإدارة المالية عن العام للتقضى إلى البرلمان في مبدأ كل دور انعقاد عادى لطلب اعتاده
	اعتقادات :
١٤١	عدم جواز تعديل اعتادات للبرانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومى بما عيس تمهيدات مصر في هذا الشأن
	إعفاء :
١٣٥	عدم جواز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال للبيئة في القانون

أعمال تجارية :

اشتراط أن يكون عضو الشيوخ من طبقة للتخيلين بالأعمال التجارية ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسة جنية

٧٨

أعمال صناعية :

اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة للتخيلين بالأعمال الصناعية ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسة جنية

٧٨

أعمال مالية :

اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة للتخيلين بالأعمال المالية ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسة جنية

٧٨

أغلبية :

صيرورة مشروع القانون في حكم القانون وصدوره إذا رد من الملك في مدى شهر وأقره البرلمان بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين

٣٦

امتناع النظر في مشروع القانون في دور الانقضاء نفسه إذا رد من الملك إلى البرلمان وأقرته أغلبية أقل من الثلثين صيرورة مشروع القانون في حكم القانون وصدوره إذا أقره البرلمان بالأغلبية المطلقة في دور آخر بعد الدور الذى أعيد فيه من الملك إلى البرلمان وكانت الموافقة فيه على المشروع بأغلبية ثلثي عن الثلثين

٣٦

دعوة الملك البرلمان إلى اجتماعات غير عادية إذا طلبت ذلك الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين بمرضىة

٤٠

عدم صحة مداولة أى المجلسين في تولى ملك مصر أموره دولة أخرى مع ملك مصر إلا بحضور ثلثي أعضائه على الأقل

٤٧

عدم صحة قرار أى المجلسين في تولى ملك مصر أموره دولة أخرى مع ملك مصر إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين اشتراط حضور ثلاثة أرباع كل من مجلسي البرلمان وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين عند موافقة البرلمان مجتمعاً في هيئة مؤتمرة على من يمينه الملك خلفاً له على العرش إذا لم يكن هناك من يخلفه على العرش

٥٣

اشتراط حضور ثلاثة أرباع كل من مجلسي البرلمان وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين لصحة قرار المجلسين مجتمعين في هيئة مؤتمرة في اختيار خلف للملك في حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف للملك أو لعدم تعيين خلف له

٥٤

شروع المجلسين مجتمعين أيما كان عدد الحاضرين في اختيار خلف للملك في اليوم التاسع إذا لم يتسن ذلك الاختيار في مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما بحكم القانون ، وصحة ذلك الاختيار بالأغلبية النسبية

٥٤

عدم صدور قرار اتهام من مجلس التوتاب لأحد الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظيفته إلا بأغلبية ثلثي الآراء

٦٦

صدور الأحكام بالقوبة من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثني عشر صوتاً

٦٩

عدم اعتبار نيابة عضو أى المجلسين باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات

٩٥

عدم جواز تهرير أى المجلسين قراراً إلا إذا حضر الجلسة بأغلبية أعضائه

٩٩

صدور القرارات من أى المجلسين بالأغلبية المطلقة في غير الأحوال للشرط فيها أغلبية خاصة

١٠٠

١١٢	اشتراط صدور قرار أى المجلس بفصل أحد أعضائه بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس في غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط البينة بالستور وقانون الانتخاب
١٢٢	عدم اعتبار قرارات المؤتمر صحيحة إلا إذا توافرت الأغلبية المطلقة من أعضاء كل من المجلسين
١٥٧	صدور قرار من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً بضرورة تنقيح الستور وتحديد موضوعه
١٥٧	عدم صحة المناقشة في كل من المجلسين في تنقيح أحكام الستور إلا إذا حضر ثلثا أعضائه
١٥٧	اشتراط أغلبية ثلثي الآراء في كل من المجلسين لصحة القرارات التي يصدرها بشأن تنقيح الستور
١٦٦	حل الخلاف المستحكم بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الليزانية بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة
	أفعال موحدة :
٦	لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها
	إقرار :
٤٩	إقالة الملك وزراره والملتئين السياسيين
	إقامة :
٧	عدم إلزام مصرى الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال البينة في القانون
	إقامة الدعوى :
٧١	إقامة الدعوى على الوزير الذي يتهمه مجلس النواب ، حتى بعد استغفائه
	اقتراح بمشروع قانونه :
١٠٣	وجوب إحالة كل اقتراح بمشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر إلى لجنة لفحصه ، وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه
١٠٦	عدم جواز تقديم أى اقتراح بمشروع قانون قمه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان ثانية في دور الانعقاد نفسه
	اقتراح :
٧٤	انتخاب ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب
٨٢	تأليف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب
١٠١	ضرورة أن يكون الاقتراع في مجلس النواب على مسافة الثقة بالانسادة على الأعضاء بأسماهم وبصوت عال
١٢٢	ضرورة مراعاة أحكام الاقتراع الخاصة بكل من المجلسين عند الاقتراع على قرارات المؤتمر
	إقرار :
١٣٨	إقرار الليزانية باباً باباً

	الزام :
١٣٧	عدم جواز منع أى التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة إلا بقانون وإلى زمن محدود
	الزام :
٩١	عدم جواز توكيل عضو البرلمان بأمر على سبيل الإلزام
	إلغاء :
١٥	حظر إلقاء صحف بالطريق الإدارى إلا لوقاية النظام الاجتماعى
١٣٤	عدم جواز إلغاء ضريبة إلا بقانون
	امتناع :
١١٤	امتداد نيابة مجلس النواب القديم إلى حين الانتخابات الجديدة في حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب
١١٥	امتداد نيابة أعضاء مجلس الشيوخ في حالة عدم تيسر تجديد نصف أعضاءه في خلال الستين يوماً السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم
	أمر :
٦٢	عدم إخلاء أوامر الملك شفعية أو كتابية الوزراء من المسؤولية
٨٩	ضرورة اشتغال الأمر الصادر بمجلس النواب على دعوة للتدوين لإجراء انتخابات جديدة وعلى تحديد ميعاد اجتماع المجلس الجديد
١٦٧	بقاء الأوامر التى سنت طبقاً للأصول والأوضاع للتبعية قبل صدور الدستور معمولاً بها بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع مبادئ الحرية والساواة التى يكفلها الدستور
	أمر :
٩٣	جواز تعيين أمراء الأسرة المالكة أعضاء بمجلس الشيوخ وعدم جواز انتخابهم بأحد المجلسين
	أموال الحكومة :
٦٤	منع الوزراء من شراء أو استئجار شئ من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بزيادة العلم
	أمر :
٩١	نيابة عضو البرلمان عن الأمة كلها
	أموال :
١٥	حظر عقوبة الصادرة السامة للأموال
١٣٤	عدم جواز تكليف الأهالى تأدية شئ من الأموال إلا في حدود القانون

أمر ديفية :

١٦ عدم تهديد حرية أحد في استمال أية لغة في الأمور الديفية

انتخاب :

٧٤ انتخاب ثلاثة أشخاص أعضاء مجلس الشيوخ بالإقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب

انتخاب كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهلها مائة وعشرين ألفاً أو أكثر عضواً لمجلس الشيوخ ؛ وانتخاب كل كمر

٧٥ من هذا العدد لا يقل عن تسعين ألفاً عضواً بمجلس الشيوخ

٧٥ انتخاب كل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهلها مائة وعشرين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً عضواً بمجلس الشيوخ

انتخاب كل محافظة يقل عدد أهلها عن تسعين ألفاً عضواً لمجلس الشيوخ ، ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة

٧٥ أخرى أو مديرية

٧٩ جواز إعادة انتخاب من انتهت مدته من أعضاء مجلس الشيوخ

٨٠ جواز إعادة انتخاب وكيلى مجلس الشيوخ

٨٣ انتخاب نائب عن كل مديرية أو محافظة بشروط تحدّد عدد الكلف

٨٧ جواز إعادة انتخاب رئيس مجلس النواب ووكيله

٩٣ عدم جواز انتخاب أمراء الأسرة المالكة وبلائها بأحد المجلسين

وجوب تجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ للتجيين ، وذلك بطريق الانتخاب فى خلال الستين يوماً السابقة على

١١٥ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم

انتخابات عامة :

إجراء الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب فى خلال الستين يوماً السابقة لنهاية مدة نيابته ، وامتداد نيابة المجلس

١١٤ القديم إلى حين الانتخابات الجديدة فى حالة عدم إمكان إجرائها فى اليعاد للذكور

انذار :

١٥ حظر إنذار الصحف بالطريق الإدارى إلا لوقاية النظام الاجتماعى

انشاء :

١٣٤ عدم جواز إنشاء ضريبة إلا بقانون

أوقاف :

تنظيم القانون الطريقة التى يباشر بها الملك سلطته طبقاً للبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يخص بالأوقاف التى تديرها

١٥٣ وزارة الأوقاف

ايرادات :

١٣٨ اشتغال للزيادة على إيرادات الدولة ومصروفاتها

١٤٥ جريان الأحكام الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الخاضع على ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها

(ب)

بمطابقه :

- ٢٥ عدم صدور قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك
- ٣٥ رد الملك مشروعات القوانين التي لا يرى التصديق عليها إلى البرلمان
- رد مشروع القانون من الملك في مدى شهر وإقرار البرلمان إليه بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل
- ٣٦ من المجلسين
- ٣٦ امتناع النظر في مشروع القانون في دور الانقضاء فيه إذا رد من الملك إلى البرلمان وأقرته أغلبية أقل من الثلثين .
- صيرورة مشروع القانون في حكم القانون وصدوره إذا أقره البرلمان بالأغلبية المطلقة في الدور التالي للدور الذي
- ٣٦ أعيد فيه من الملك إلى البرلمان وكانت الموافقة فيه على المشروع بأغلبية ثلث عن الثلثين
- ٣٦ حق الملك في تأجيل انقضاء البرلمان ..
- ٣٦ عدم جواز زياده مدة تأجيل انقضاء البرلمان على شهر
- ٣٦ عدم جواز تكرار تأجيل انقضاء البرلمان في دور الانقضاء الواحد بدون موافقة المجلسين
- ٤٠ حق الملك في دعوة البرلمان عند الضرورة إلى اجتماعات غير عادية
- ٤٠ دعوة الملك البرلمان الى اجتماعات غير عادية إذا طلبت ذلك الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين بقرية
- ٤٠ فسخ الملك الاجتماع غير العادي للبرلمان
- ٤١ وجوب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض للرأسم القوانين التي صدرت في الفترة بين أدوار الانقضاء عليه .
- ٤٢ افتتاح الملك دور الانقضاء العادي للبرلمان بخطبة العرش
- ٤٥ عرض إعلان الملك الأحكام الررفية فوراً على البرلمان
- وجوب دعوة البرلمان إلى الاجتماع على وجه السرعة لمرض إعلانات الملك الأحكام الررفية ، إذا وقع ذلك في غير
- ٤٥ دور الانقضاء
- ٤٦ تبليغ الملك البرلمان إعلان الحرب وعقد الصلح وإبرام المعاهدات متى سمحت بذلك مصلحة الدولة وأمنها
- ٤٦ عدم جواز إعلان الملك الحرب المجوسية بدون موافقة البرلمان
- ٤٦ عدم نفاذ معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة الماسة بحقوق الدولة إلا بموافقة البرلمان
- عدم نفاذ جميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو نقص في حقوق سيادتها أو تحميل خزانها
- ٤٦ شيئاً من النفقات أو ماس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة إلا بموافقة البرلمان
- ٤٧ عدم جواز تولي ملك مصر مع ملك مصر أمور دولة أخرى بغير رضاه البرلمان
- ٥٣ موافقة البرلمان مجتمعاً بهيئة مؤتمرة على تعيين الملك خلفاً له إذا لم يكن هناك من خلفه على العرش
- ٧٣ تكوين البرلمان من مجلس الشيوخ والنواب
- ٩٠ مركز البرلمان مدينة القاهرة وجواز جعل مركزه عند الضرورة في جهة أخرى بقانون
- ٩٠ بطلان اجتماع البرلمان في غير المكان للعين له وعدم مشروعيته بحكم القانون

٩١	نيابة عضو البرلمان عن الأمة كلها ...
٩٦	دعوة الملك للبرلمان سنوياً إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ...
٩٦	اجتماع البرلمان بحكم القانون في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر في حالة عدم دعوة الملك للبرلمان قبل ذلك اليوم ...
٩٦	دوام دور الانقضاء الملقى للبرلمان مدة ستة شهور على الأقل ...
٩٦	إعلان الملك فض انقضاء البرلمان ...
١٠٦	عدم جواز تقديم أى اقتراح بمشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورضه البرلمان إلى البرلمان في دور الانقضاء نفسه ...
١٠٧	حق أعضاء البرلمان في توجيه أسئلة واستجوابات إلى الوزراء على الوجه اللين في اللائحة الداخلية لكل مجلس ...
١١٦	عدم استطاعة أحد مخاطبة البرلمان بشخصه ...
١٣٧	عدم جواز قرض عمومي أو تمهيد قد يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزنة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان ...
١٣٧	اشتراط اعتماد البرلمان مقدماً في إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال ...
١٣٧	الرى التي تهم أكثر من مديرية ...
١٣٧	اشتراط اعتماد البرلمان في كل تصرف مجاني في أملاك الدولة ...
	وجوب تقديم للبرلمان الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتمادها ...
١٣٨	عدم جواز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير للبرلمان ...
١٤٠	وجوب إذن البرلمان لكل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها ...
١٤٣	وجوب استئذان البرلمان كلما أريد هل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية ...
١٤٤	تقديم الحساب الخاص للإدارة المالية عن العام للتقضى إلى البرلمان في مبدأ كل دور انعقاد عاى لطلب اعتماده ...
	عدم جواز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور ، ولو كان ذلك في زمن الحرب ...
١٥٥	أو أثناء قيام الأحكام العرفية ...
١٦١	جواز زيادة مخصصات الملك والبيت المال بقرار من البرلمان ...
١٦٣	المصل بالدستور من تاريخ انعقاد البرلمان ...
	عرض ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية على البرلمان عند انعقاده وعدم سريان قانون ميزانية السنة المذكورة ...
١٦٥	إلا عن السنة الباقية منها في يوم نشره ...
	بطومره :
٩٠	بطلان اجتماع البرلمان بحكم القانون إذا كان في غير المكان المعين له ...
٩٧	اجتماع أحد المجلسين أو كليهما في غير الزمن القانوني غير شرعى ، والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون ...
	ببوليس :
١٤٨	تعيين القانون نظام هيئات البوليس واختصاصاتها ...
	البيت المالك :
١٦١	بيان مخصصات البيت المالك ...

(ت)

تأجيل :

- حق اللك في تأجيل انعقاد البرلمان ، وعدم جواز زيادة التأجيل على شهر ، وعدم تكراره في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين ٣٩

تجديد :

- تجديد اختيار نصف الشيوخ العيين ونصف للتعيين كل خمس سنوات ٧٩
إجراء الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب في خلال الستين يوما السابقة لانتهاؤه مدة نيابته ١١٤
وجوب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء أكان التجديد بطريق الانتخاب أم بطريق التعيين في خلال الستين يوما السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم ١١٥

تجزئة :

- حق المجلسين في التجزئة في المواد للعروضة على أي المجلسين في أي مشروع قانون ١٠٤

تعيين :

- تعيين القانون طريقة التجديد ١٤٧

تفتيش :

- حق كل مجلس في إجراء التحقيق ليستشير في مسائل معينة داخلة في حدود اختصاصه ١٠٨

ترتيب :

- ترتيب جهات القضاء بقانون ١٢٥
وضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية
تبيين القوانين ترتيب مجالس للديريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقاتها بجهات الحكومة ١٣٣

تنع :

- اشتراط اعتماد البرلمان مقدما في إنشاء أو إبطال الترتع ١٣٧

تسليم :

- حظر تسليم اللاجئين السياسيين مع عدم الإخلال بالأخفاقات الدولية التي يتعهد بها المحافظة على النظام الاجتماعي ١٥١

تصرف مجاني :

- اشتراط اعتماد البرلمان مقدما في كل تصرف مجاني في أملاك الدولة ١٣٧

تصفية :

- ١٦٨ اعتبار أحكام قانون تصفية أملاك الحديو السابق عيسى على باشا ، وتضييق ماله من الحقوق كئن لها صفة دستورية ولا يصح اقتراح تنقيحها

تضام :

- ٦١ تضامن الوزارة في المسئولية السياسية للدولة أمام مجلس النواب

تعديل :

- ١٠٤ حق المجلسين في التعديل في المواد المروضة على أى المجلسين ، وفيما يعرض من التعديلات في أى مشروع قانون
١٤١ عدم جواز تعديل اعتادات للبريانية المخصصة لسداد أقساط الدين العموى بما يس تمهيدات مصر في هذا الشأن ، وكذلك كل مصروف وارد بالبريانية تنفيذاً لتمهيد دولى
١٣٤ عدم جواز تعديل ضريبة إلا بقانون
١٥٦ حق الملك وكل من المجلسين في اقتراح تنقيح الدستور بتعديل حكم أو أكثر من أحكامه إلا في مسائل معينة

تعطيل :

- ١٥٥ عدم جواز تعطيل حكم من أحكام الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه اللين في القانون
١٥٥ عدم جواز تعطيل انقضاء البرلمان متى توفرت في انقضاده الشروط للقررة في الدستور

تعليم :

- ١٧ حرية التعليم ما لم يخل بالنظام العام أو ينافى الآداب

تعليم إلزامى :

- ١٩ التعليم الأولى إلزامى للمصريين من بين وبنات

تعليم أولى :

- ١٩ التعليم الأولى إلزامى للمصريين من بين وبنات

تعليم عام :

- ١٨ تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون

تعليم مجاني :

- ١٩ التعليم الأولى مجاني في المكاتب العامة

تفسير :

- ١٣٧ عدم جواز عقد تمهيد قد يترتب عليه إلحاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان

١٤١	عدم جواز تعديل اعتمادات للزيادة المخصصة لسداد إقساط الدين العمومي بما عسى تهدات مصر
	تصريح دولي :
١٤١	عدم جواز تعديل اعتمادات للزيادة المخصصة لمصروف وارء بالميزانية تنفيذاً لتعهد دولي
١٥٤	عدم إخلال تطبيق الدستور بتهدات مصر للدول الأجنبية
	تصريح مصر :
٩	تمويض من زعت ملكيته طبقاً للأحوال للبيئة في القانون تمويضاً عادلاً
١٣٦	عدم جواز تقرير تمويض على خزانة الحكومة إلا في حدود القانون
	تعيين :
٤٩	تعيين الملك وزراءه والمثلين السياسيين
٥٦	تعيين مخصصات الملك والبيت المالك عند تولية الملك
٥٦	تعيين مرتبات أوصياء العرش بقانون على أن تؤخذ من مخصصات الملك
٧٤	تعيين الملك خمس أعضاء مجلس الشيوخ
٧٩	جواز إعادة تعيين من انتهت مدته من أعضاء مجلس الشيوخ
٨٠	تعيين الملك رئيس مجلس الشيوخ
٩٣	جواز تعيين أمراء الأسرة المالكة ونبلائها أعضاء بمجلس الشيوخ
	وجوب تجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين في خلال الستين يوماً السابقة على انتهاء مدة الأعضاء الذين انتهت مدتهم
١١٥	تعيين القضاة بالكيفية والشروط التي يقرها القانون
١٢٦	تعيين رجال النيابة العمومية في المحاكم وفقاً للشروط التي يقرها القانون
١٢٨	تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق الترقية
١٦٢	تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق الترقية
	تقرير :
١٣٩	تقرير للزيادة في مجلس النواب أولاً
	تأليف عام :
٣	تساوى للصريين فيما عليهم من التكليف العامة
	تمييز :
٣	عدم التمييز بين الصريين في الحقوق والواجبات بسبب الأصل أو اللغة أو الدين

تنظيم :

١٨ تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون

تنقيح :

حق الملك وكل من المجلسين في اقتراح تنقيح الدستور بتعديل أو حذف حكم من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى ،

١٥٦ ولا يمكن ذلك في مسائل معينة

١٥٧ صدور قرار من كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً بضرورة تنقيح الدستور وتحديد موضوعه ...

١٥٨ عدم جواز إحداث أى تنقيح في الدستور خاص بمحقوق مسند للسلطة مدة قيام وصاية العرش

عدم جواز اقتراح تنقيح أحكام القانون الخاص بتصفية أملاك الخديو السابق عباس حتى باشا وتضييق ما له

١٦٨ من الحقوق

توقيع :

٦٠ وجوب توقيع رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصين مع توقيعات الملك بنفاذها

توكيل :

٩١ عدم جواز توكيل عضو البرلمان بأمر على سبيل الإلزام

تولى :

٥٥ تولى مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية من وقت وفاته إلى أن يؤدي خلفه أو أوصياء العرش الجين الدستورية

تولية :

٤٤ تولية الملك الموظفين

٤٦ تولية الملك الضباط

٥٦ تعيين عضوات الملك والبيت المال عند تولية الملك

٥٨ عدم تولية الوزارة إلا لمصرى

٥٩ عدم تولية أحد من الأسرة المالكة الوزارة

(ث)

شوة :

١٣٧ عدم جواز منح أى التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية فى البلاد إلا بقانون وإلى زمن محدود

تمة :

٦٥ وجوب استقالة الوزارة إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها

٦٥ وجوب اعتزال الوزير الوزارة إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة به

١٠١ إعطاء الآراء عند الاقتراح فى مجلس النواب على مسألة الثقة بالمتدادة على الأعضاء بأصوات عال

١٠١ حق الوزراء دائماً فى أن يطلبوا إلى مجلس النواب تأجيل للنقطة لمدة معينة أيام فى الاقتراح على عدم الثقة بها ...

(ج)

محرمة :

- ٦ ... لا جريمة إلا بناء على قانون ...
- ٦٦ ... حق مجلس النواب وحده في اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ...
- ٦٦ ... حق مجلس الأحكام المخصوص وحده في محاكمة الوزراء عما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ...

جلسة :

- ٨٨ ... وقف جلسات مجلس الشيوخ إذا حل مجلس النواب ...
- ٩٨ ... علنية جلسات المجلسين ...
- ٩٨ ... عقد الجلسة في أي المجلسين بيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء ...
- ١٢٩ ... علنية جلسات المحاكم إلا إذا أمرت المحكمة بإجلاسها سرية مراعاة للنظام العام أو للحفاظ على الآداب ...

مجمع :

- ٩٢ ... عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب ...
- ٩٢ ... تحديد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع بين عضوية البرلمان وعمل آخر ...

جمعية :

- ٢١ ... حق للصيرين في تكوين الجمعيات ، وتبيين القانون كيفية استعمال هذا الحق ...

بمعياته تشريعية :

- ١٦٩ ... عرض القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى أمر عال على مجلس البرلمان في دور الانعقاد الأول .

جنائية :

- ١١٠ ... استثناء حالة تلبس الضو بالجناية من أحوال الحصانة البرلمانية ...
- ١٣٠ ... وجوب أن يكون لكل منهم بجناية من يتنافع عنه ...

جنسية :

- ٢ ... تحديد القانون الجنسية للصيرمة ...

جيش :

- ١٤٦ ... تقرير قوات الجيش بقانون ...
- ١٤٧ ... تبين القانون نظام الجيش ...

(ح)

حس :

٥ عدم جواز حبس أى إنسان إلا وفق أحكام القانون

حذف :

١٥٦ حق الملك وكل من المجلسين فى اقتراح تنقيح الدستور بحذف حكم أو أكثر من أحكامه إلا فى مسائل معينة

حرب :

٤٦ إعلان الملك الحرب

١٥٥ عدم جواز تعطيل حكم من أحكام الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً فى زمن الحرب على الوجه المبين فى القانون

حرب أهلية :

٤٦ عدم جواز إعلان الحرب المجهومة بدون موافقة البرلمان

حرية :

١ مصر دولة حرة

١٦ عدم جواز تقييد حرية أحد فى استعماله أية لغة أراد فى العلامات الخاصة أو التجارية أو فى الأمور الدينية أو فى الصحف والطبوعات أى كان نوعها أو فى الاجتماعات العامة

١٥٦ عدم إمكان اقتراح تنقيح الدستور فى الأحكام الخاصة ببادئ الحرية التى يكفلها الدستور

حرية الاجتماع :

٣٥ حق للصريين فى الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً ، ولا يمنع هذا الحق اتخاذ أى تدبير لوقاية النظام الاجتماعى

حرية الأديان :

١٣ حماية الدولة حرية القيام بشأأ الأديان .

حرية الاعتقاد :

١٢ حرية الاعتقاد مطلقة

حرية التعبير :

١٤ حرية الإعراب عن الفكر بالتصوير فى حدود القانون

حرية التعليم :

١٧ التعليم حر مالم يخل بالنظام العام أو يتنافى الآداب

حرية الرأي :

١٤ حرية الرأي مكفولة ...

حرية شخصية :

٤ الحرية الشخصية مكفولة ...

حرية الصحافة :

١٥ الصحافة حرة في حدود القانون

حرية العقائد :

١٣ حماية الدولة حرية العقائد ...

حرية القول :

١٤ حرية الإعراب عن الفكر بالقول في حدود القانون

حرية الكتابة :

١٤ حرية الإعراب عن الفكر بالكتابة في حدود القانون

حرمة المسكن :

٨ للساكن حرمة ، وعدم جواز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون

حرمة الملكية :

٩ الملكية حرمة ، فلا يزعج الملك إلا بسبب النفعة العامة ...

حساب الخزانة :

١٤٤ تقديم الحساب الختامي للإدارة المالية عن العام للتقضى إلى البرلمان في مبدأ كل دور انعقاد عاوى لطلب اعتناده

١٤٥ جريان أحكام حساب الحكومة الختامي السنوى على الحساب الختامي السنوى لوزارة الأوقاف ..

اعتبار الحساب الختامي للإدارة المالية عن سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ كأنه مصدق عليه من البرلمان بالحالة التي صدق

١٦٥ عليه بها مجلس الوزراء .

مصلحة برلمانية :

١٠٩ عدم جواز مؤاخنة أعضاء البرلمان بما يسدون من الأفكار والآراء في المجلسين

- ١١٠ عدم جواز اتخاذ إجراءات جنائية أثناء دور الانتقاد نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له . وذلك فيما عدا التلبس بالجناية ...

مقرر :

- ٧ عدم جواز حظر الإقامة على مصرى فى جهة ما إلا فى الأحوال البينة فى القانون ...
- ١٠ حظر عقوبة للصادرة العامة للأموال ...
- ١٥ حظر الرقابة على الصحف إلا إذا كانت ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى ...
- ١٥ حظر إظهار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإدارى إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى ...
- ١٥١ حظر تسليم اللاجئين السياسيين مع عدم الإخلال بالاتفاقات الدولية التى يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعى ...

مقرر :

- ١٤٧ تعيين القضاة حقوق رجال الجيش ...
- ١٥٣ بقاء الحقوق التى يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما قررها القانون الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة ...

مقرر سيامى :

- ٣ تساوى للصريين فى التمتع بالحقوق السياسية ...

مقرر مرنى :

- ٣ تساوى للصريين فى التمتع بالحقوق المدنية ...

مكرمة :

- ١ حكومة مصر ملكية ورثية ...
- ٩٨ انتقاد جلسات أى المجلسين بهشة سرية بناء على طلب الحكومة ...
- ١٢٤ عدم جواز تدخل أية سلطة فى الحكومة فى القضايا ...
- ١٥٦ عدم إمكان اقتراح تفويض الدستور فى الأحكام الخاصة بشكل الحكومة التباين البرلمانى ...

حل :

- ٣٨ حق لللك فى حل مجلس النواب ...
- ٨١ وقف جلسات مجلس الشيوخ إذا حل مجلس النواب ...
- ٨٨ عدم جواز حل مجلس النواب الجديد لنفس الأمر الذى حل من أجله مجلس النواب السابق ...
- ٨٩ ضرورة اشتغال الأمر الصادر بمجلس النواب على دعوة التدوين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى المدة الأيام التالية لتنام الانتخاب ...

رقم المادة	الموضوع
	(خ)
	مدير :
١٦٨	اعتبار أحكام قانون تصفية أملاك الحديو السابق عباس على باشا وتضييق ماله من الحقوق كأن لها صفة دستورية ولا يصح اقتراح تنقيحها
	مطبعة العرسه :
٤٢	افتتاح الملك دور الانتفاذ العادى للبرلمان بخطبة العرش وجواب كل من المجلسين عليها
	مفطور مصرية :
١٣٧	اشتراط اعتناء البرلمان مقعما فى إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية
	مؤخر :
١١٣	اختيار عضو برلمان فى المجل الذى يغلو بالوفاة أو الاستقالة أو غيرها فى مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان الحكومة بغلو المجل

(د)

ورثة انتخابية :

- ٧٦ اعتبار كل مديرية أو محافظة وكل قسم من أقاليمه حتى انتخاب عضو بمجلس الشيوخ دائرة انتخابية
- ٧٦ تحديد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر في الدريبات والمحافظة التي لها حق انتخاب أكثر من عضو بمجلس الشيوخ
- ٧٦ جواز اعتبار القانون عوامس للدريبات التي لا يبلغ عدد أهاليها مائة وعشرين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً دائرة انتخابية واعتبار جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة
- ٨٤ اعتبار كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب نائب دائرة انتخابية وكذلك لكل قسم من مديرية أو محافظة هذا الحق .
- ٨٤ تحديد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر في للدريبات والمحافظة التي لها حق انتخاب أكثر من نائب
- ٨٤ جواز اعتبار القانون عوامس للدريبات التي لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً ولا يقل عن ثلاثين ألفاً دائرة انتخابية مستقلة
- ٨٤ اعتبار جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يخص تحديد عدد الأعضاء الجائز انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية في حالة اعتبار عوامس للدريبات التي لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً ولا يقل عن ثلاثين ألفاً دائرة انتخابية ...

ومستور :

- ١٥٤ عدم إخلال تطبيق الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية وعدم مساسه ما يكون للأجانب من الحقوق في مصر بتقضى القوانين والمعاهدات الدولية والمادات للرعية
- ١٥٥ عدم جواز تعطيل حكم من أحكام الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون
- ١٥٥ عدم جواز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انفاذه الشروط المقررة بالدستور
- ١٥٦ حق الملك وكل من المجلسين في اقتراح تنقيح الدستور بتعديل أو حذف حكم من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى عدم إمكان اقتراح تنقيح الأحكام الخاصة بشكل الحكومة للنيابي البرلمان ونظام وراثه العرش وعبادى الحرية واللباوة التي يكفلها الدستور
- ١٥٧ صدور قرار من كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضاء جميعاً بضرورة تنقيح الدستور وتحديد موضوعه ..
- ١٥٨ عدم جواز إحداث أى تنقيح في الدستور خاص بمحقق مسند للملكية مدة قيام وصاية العرش
- ١٥٩ جريان أحكام الدستور على المملكة المصرية بدون أن يتخل ذلك مطلقاً بما لمصر من الحقوق في السودان
- ١٦٣ العمل بالدستور من تاريخ انعقاد البرلمان
- ١٦٤ انبعاث إدارة شؤون الدولة وتشريع الخلعس بها من تاريخ نشر الدستور إلى حين انعقاد البرلمان للتواعد والإجراءات التابعة في تلك الفترة
- ١٦٤ وجوب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام في الفترة الواقعة بين تاريخ نشر الدستور وانعقاد البرلمان للبادى
- ١٦٤ الأساسية المقررة في الدستور

رقم المادة	الموضوع
١٧٠	تنفيذ الوزراء الدستور كل منهم فيما يخصه
	دعوة :
٩٦	دعوة الملك البرلمان سنوياً إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر
	دفاع :
١٣٠	وجوب وجود من يدافع عن كل منهم بمخاضة
	دولة :
١	مصر دولة ذات سيادة
١٣	حماية الدولة حرية الأديان والفوائد
٣٣	الملك رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس
٤٧	عدم جواز تولي الملك مع مملك مصر أمور دولة أخرى بشير رضاه البرلمان
٥٧	هيمنة مجلس الوزراء على مصالح الدولة
٦٠	وجوب توقيع رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصين مع توقعات الملك في شؤون الدولة لنفاذها
١٣٧	اشتراط اعتماد البرلمان مقدماً في كل تصرف مجاني في أملاك الدولة
١٤٩	دين الدولة الإسلام
	اتباع القواعد والإجراءات للشفعة في إدارة شؤون الدولة وفي التشريع الخاص بها من تاريخ نشر الدستور إلى حين
١٦٤	انقضاء البرلمان
	دين :
٣	عدم التمييز بين المصريين بسبب الدين
١٤٩	دين الدولة الإسلام
	دين عمومي :
١٤٩	عدم جواز تعديل اعتبارات اللزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومي بما يمس تهدات مصر في هذا الشأن

(د)

رأى :

- ١٠٠ رفض الأمر الذى حصلت بشأنه للادولة إذا تساوت الآراء عند اتخاذ قرار فى أى المجلسين
- ١٠١ إعطاء الآراء بالتصويت شفها أو بطريقة التيام والجلوس
- ١٠١ إعطاء الآراء دائماً بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال فيما يخص بالقوانين عموماً ولاقتراع فى مجلس النواب على مسألة الثقة
- ١٠٤ ضرورة أخذ الرأى فى كل مشروع قانون مادة مادة قبل تقريره فى أى المجلسين

رتب عسكرية :

- ٤٣ إنشاء الملك ومنحه الرتب العسكرية
- ١١١ استثناء منح الرتب العسكرية من عدم جواز منح الرتب لأعضاء البرلمان

رتب مدنية :

- ٤٣ إنشاء الملك ومنحه الرتب المدنية
- ١١١ عدم منح أعضاء البرلمان رتباً أثناء مدة عضويتهم مع استثناء الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان .

معمم :

- ١٣٤ عدم جواز تكليف الأهالى تأدية شىء من الرسوم إلا فى حدود القانون

رقابة :

- ١٥ حظر الرقابة على الصحف إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى

مؤساء دينيونه :

- ٧٨ اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة الرؤساء الروحيين
- ١٥٣ تنظيم القانون الطريقة التى يشار بها الملك سلطته طبقاً للبادئ للقررة فى الدستور فيما يخص تعيين الرؤساء الدينيين

مؤساء محكمة الاستئناف :

- ٧٨ اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة الرؤساء الحاليين والسابقين لمحكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجاتها أو أعلى منها

رئاسة الدولة :

٣٣ الملك رئيس الدولة الأعلى

رئاسة المؤتمر :

١٢١ تولى رئيس مجلس الشيوخ رئاسة المؤتمر

رئيس مجلس الشيوخ :

٨٠ تعيين الملك رئيس مجلس الشيوخ لمدة سنتين

١٠٥ إرسال رئيس مجلس الشيوخ كل مشروع قانون يقرره المجلس إلى رئيس مجلس النواب

١١٧ قيام رئيس المجلس بالحفاظ على النظام في داخله

١٢١ تولى رئيس مجلس الشيوخ رئاسة المؤتمر

رئيس مجلس النواب :

٧٨ اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة رؤساء مجلس النواب

٨٧ انتخاب رئيس مجلس النواب سنوياً في أول كل دور انعقاد عادي

١٠٥ إرسال رئيس مجلس النواب كل مشروع قانون يقرره المجلس إلى رئيس مجلس الشيوخ

١١٧ قيام رئيس مجلس النواب بالحفاظ على النظام في داخله

مى :

١٣٧ اشتراط اعتماد البرلمان مقدماً في سائر أعمال الرى التي هم أكثر من مديرية

(س)

سرية :

- ١١ عدم جواز إغشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والواصلات التليفونية إلا في الأحوال البينة في القانون
- ٤٦ عدم جواز مناقضة الشروط السرية في معاهدة ما للشروط العتية
- ٩٨ انقضاء أى المجلسين بجمعة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء
- ١٢٩ جواز أمر الحاكم بمجلع جلساتها سرية مراعاة للنظام العام أو للمحافظة على الآداب

سلطات عامة :

- ٢٢ حق أفراد المصريين في مخاطبة السلطات العامة فيما يمرض لهم من الشؤون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم ،
- ٢٣ أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلهيئات النظامية والأشخاص للمتوية
- ٢٣ جميع السلطات بمصدرها الأمة واستعمالها على الوجه البين في الدستور

منطة :

- ٤٨ تولى الملك سلطته بواسطة وزرائه
- ٩١ عدم جواز توكيل السلطة التي تعين عضو البرلمان العضو بأمر على سبيل الإلزام
- ٩٥ جواز أن يهدد القانون باختصاص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه إلى سلطة أخرى
- ١٢٤ عدم جواز تدخل أية سلطة في الحكومة في القضايا
- ١٥٣ تنظيم القانون الطريقة التي ياتر بها الملك سلطته طبقاً للمبادئ المقررة في الدستور فيما يخص بالمعاهد الدينية وبينين الرؤساء الدينين والأوقاف التي تدبرها وزارة الأوقاف وبالمسائل الخاصة بالأديان

سلطة تشريعية :

- ٢٤ تولى الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب السلطة التشريعية
- ١٦٧ فإذا ما قرره القوانين والراسم والأوامر والوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع للجنة بشرط أن يكون فاعداها متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة مع عدم الإخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها وتعديلها في حدود سلطتها ومع عدم المساس بمبدأ عدم سريان القوانين على الماضي

منطة تنفيذية :

- ٢٩ تولى الملك السلطة التنفيذية في حدود الدستور

منطة دستورية :

- ٥٠ حلف الملك البين أمام البرلمان قبل مباشرته سلطته الدستورية
- ٥٥ تولى مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي خلفه أو أوصياء العرش البين

رقم المادة	الموضوع
	سلطة قضائية :
٣٠	تولى المحاكم السلطة القضائية
	رسمه :
٧٧	اشتراط بلوغ عضو مجلس الشيوخ سن الأربعين على الأقل بحساب التقويم لليلادى
٨٥	اشتراط بلوغ عضو مجلس النواب سن الثلاثين على الأقل بحساب التقويم لليلادى
	مئة مالية :
١٣٨	تعيين القانون السنة المالية
١٤٢	العمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل إبداء السنة المالية
	سؤال :
١٠٧	حق أعضاء البرلمان في توجيه الأسئلة إلى الوزراء
	السودانية :
١٥٩	جريان أحكام الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقاً بما لمصر من الحقوق في السودان
١٦٠	تعيين اللقب الذى يكون للملك مصر بعد أن يقرر للتدوين المفوضون نظام الحكم التام للسودان
	سيادة :
١	مصر دولة ذات سيادة
	سياسة :
٦١	مسئولية الوزراء متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة

(ش)

شراء :

٦٤ عدم جواز شراء الوزير شيئاً من أملاك الحكومة ، ولو كان ذلك بالزاد العام

شريعة :

٩٧ عدم شرعية اجتماع أى المجلسين أو كليهما في غير الزمن القانونى

شركة :

٦٤ عدم جواز قبول الوزير أثناء وزارته النضوية في مجلس إدارة أية شركة

شروط :

١٣١ وضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية ، وبيان الشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها

شروط المظاهرات :

٤٦ عدم جواز أن تكون الشروط السرية في معاهدة ما منافضة للشروط العلنية

شكل الحكومة :

١ شكل حكومة مصر نيابى

١٥٦ عدم إمكان اقتراح تنقيح الدستور في الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابى البرلمانى

رقم المادة	الموضوع
	(ص)
	مضاف :
١٥	حرية الصحافة في حدود القانون
١٦	حرية استعمال أية لغة في الصحف
	صلح :
٤٦	عقد الملك المصلح

الموضوع	رقم المادة
(ض)	
ضباط :	
تولية لللك الضباط وعزلهم	٤٦
ضباط مقاعصونه :	
اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من كبار الضباط المتاعدين من رتبة لواء فصاعداً	٧٨
ضرائب :	
اقتراح قوانين إنشاء ضرائب أو زيادتها من حق لللك ومجلس النواب	٢٨
عدم جواز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون	١٣٤
عدم جواز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون	١٣٥

رقم المادة	الموضوع
	<p style="text-align: center;">(ط)</p> <p style="text-align: right;">طرق عامة :</p> <p>اشترط اعتناء البرلمان مقدماً في إنشاء أو إبطال الطرق العامة</p>

١٣٧

(ع)

عادات مرعية :

١٥٤ عدم مساس الدستور بما للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى العادات الرعية

عرسه :

٣٢ عرس للملكة المصرية ورأى في أسرة محمد على وفق النظام المقرر بالأمر الكرم الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢

٥١ عدم تولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد تأدية اليمين الدستورية مع إضافة عبارة الإخلاص للملك أمام البرلمان

٥٣ تعيين الملك خلفاً له إذا لم يكن هناك من يخلفه على العرش

٥٤ اجتماع المجلسين فوراً لاختيار الملك في حالة خلو العرش وعدم وجود خلف للملك

عريفه :

١١٦ حق كل مجلس في أن يحيل إلى الوزراء ما يقدم إليه من المرائض ، وواجب الوزراء في أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بما تضمنته تلك المرائض كلما طلب المجلس ذلك إليهم

عزله :

٤٤ حق الملك في عزل الموظفين

٤٦ حق الملك في عزل الضباط

١٢٧ تعيين القانون حدود عدم جواز عزل القضاء وكيفيته

١٢٨ عزل رجال النيابة العمومية في المحاكم وفقاً للشروط التي يقررها القانون

عضو البرلمان :

٩١ نيابة عضو البرلمان عن الأمة كلها

٩٢ عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب

٩٣ عدم جواز انتخاب أمراء الأسرة المالكة ونوابها أعضاء بالمجلسين

٩٥ اختصاص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه

٩٨ انعقاد جلسات أي المجلسين هيئة سرية بناء على طلب عشرة من الأعضاء

٩٩ عدم جواز تقرر أي المجلسين قراراً إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه

١٠٧ حق كل عضو من أعضاء البرلمان في توجيه أسئلة واستجوابات إلى الوزراء على الوجه اللين بالألحقة الداخلية لكل مجلس

١٠٩ عدم جواز مؤاخذه أعضاء البرلمان بما يدعون من الأفكار والآراء في المجلسين

١١٠ عدم جواز اتخاذ إجراءات جنائية نحو أي عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه أثناء دور الانعقاد إلا بإذن المجلس التابع هو له ، وذلك فيما عدا التلبس بالجناية

عدم جواز منح أعضاء البرلمان رتباً ونياشين أثناء مدة عضويتهم مع استثناء الأعضاء الذين يتقلون مناصب حكومية

١١١ لا تتناقض مع عضوية البرلمان

١١٢ عدم جواز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع هو له

١١٣ اختيار عضو بطريق التعيين أو الانتخاب في المحل الذي يغلو بالوفاة أو الاستقالة أو غيرها

١١٨ تناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية بمقدار

عضو مجلس الشيوخ :

اشتراط بلوغ عضو مجلس الشيوخ سن الأربعين على الأقل بحساب التقوم الليلادى علاوة على الشروط المقررة في

٧٧ قانون الانتخاب

٧٨ اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ منتخباً أو معيناً من طبقات معينة

٧٩ مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين

٩٣ جواز تعيين أمراء الأسرة المالكة ونبلائها أعضاء بمجلس الشيوخ

قسم أعضاء مجلس الشيوخ قبل توليهم عملهم أن يكونوا مخلصين للوطن ولملك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد

٩٤ وأن يؤدوا أعمالهم بالثقة والصدق

تجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ وجواز امتداد نياية الأعضاء الذين انتهت مدتهم إلى حين انتخاب أو تعيين

١١٥ الأعضاء الجدد

عضو مجلس النواب :

٨٢ تأليف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب

٨٣ انتخاب نائب عن كل مديرية أو محافظة بمقدار معين من الأهالي

٨٥ اشتراط بلوغ النائب زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب ثلاثين سنة على الأقل بحساب التقوم الليلادى

٨٦ مدة عضوية النائب خمس سنوات

٩٤ قسم أعضاء مجلس النواب قبل تولي عملهم المين

فضوية :

٦٤ عدم جواز قبول الوزير أثناء وزارته العضوية بمجلس إدارة أية شركة

عفو :

٤٣ حق الملك في العفو

٧٢ عدم جواز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب

عضو شامل :

١٥٢ العفو الشامل بقانون

عقوبة :

- ٦ لا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عتاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون التي ينص عليها
- ١٠ حظر عقوبة صادرة العامة للأموال
- ٤٣ حق لللك في تخفيض العقوبة
- تطبيق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات في الجرائم للنصوص عليها فيه ، وتطبيق القانون الخاص الذي يبين مسئولية الوزراء في الأحوال التي لم يتناولها قانون العقوبات
- ٦٨ صدور الأحكام بالعقوبة من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثنى عشر صوتاً
- ٦٩

علماء :

- ٧٨ اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة كبار العلماء

علنية :

- ٩٤ تأدية أعضاء البرلمان المدين في كل مجلس علناً بقاعة جلساته
- ٩٨ جلسات المجلسين علنية ، ولكل منهما أن يعقد بيوته سرية
- ١٢٩ جلسات المحاكم علنية ، وجواز جعلها سرية

عمل تجارى :

- ٦٤ عدم جواز اشتراك الوزير أثناء وزارته اشتراكاً فعلياً في عمل تجارى

عمل مالى :

- ٦٤ عدم جواز اشتراك الوزير أثناء وزارته اشتراكاً فعلياً في عمل مالى

محدد :

- ٤٣ حق لللك في سك العملة تضيئاً للقانون

(ف)

فصل :

١١٢ عدم جواز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع هو له

فصل تسمي :

١٦٢ تحديد نهاية نيابة الشيوخ والنواب الأولى يوم ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨

(ق)

لاحقة :

١٥٠	مدينة القاهرة قاعدة الملك المصرية
	قانونه :
٢٥	عدم صدور قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك
٢٦	نفاذ القوانين في جميع القطر المصري بإصدارها من جانب الملك
٢٦	استفادة إصدار القوانين من نشرها في الجريدة الرسمية
٢٦	تنفيذ القوانين من وقت العلم بإصدارها
	اعتبار إصدار القوانين معلوماً في جميع القطر المصري بعد نشرها بثلاثين يوماً ، وجواز قصر هذا للبعد أو مدته
٢٦	بعض صريح في تلك القوانين
٢٧	جريان أحكام القوانين على ما يقع من تاريخ نفاذها وعدم ترتب أثر فيها وقع قبلها ما لم ينص على خلاف ذلك
٢٨	حق الملك وجلس الشيوخ والنواب في اقتراح القوانين
٣١	إصدار وتنفيذ أحكام الحاكم وفق القانون باسم الملك
٣٤	تصديق الملك على القوانين وإصداره إليها
٣٧	وضع الملك الواجبات اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها
٩٠	جواز جعل مركز البرلمان في غير القاهرة بقانون
٩٠	اجتماع البرلمان في غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بحكم القانون
٩٥	جواز أن يسهل القانون باختصاص الفصل في صحة نيابة أعضاء البرلمان إلى سلطة أخرى غير المجلسين
١٠١	إبداء الآراء في القوانين بالنادية على الأعضاء بأصوات عال
١١٨	تعديد القانون للكفاءة السنوية التي يتناولها كل عضو من أعضاء البرلمان
١٢٥	ترتيب القانون جهات القضاء وتعديده اختصاصها
١٢٦	تقرير القانون كيفية وشروط تعيين القضاة
١٢٧	تعيين القانون حدود وكيفية عدم جواز عزل القضاة أو قتلهم
١٢٨	تعديد القانون شروط تعيين رجال النيابة العمومية في الحاكم وعزلهم
	تقرير القانون شروط مباشرة للدريبات والذين والقرى حقوقها باعتبارها أشخاصاً معنوية ، وتعيين حدود اختصاص
١٣٢	جالس للدريبات والمجالس البلدية المختصة
١٣٣	تعيين القوانين ترتيب مجالس للدريبات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقاتها بجهات الحكومة
	مراعاة قوانين مجالس للدريبات والمجالس البلدية أن يكون اختيار أعضائها بطريق الانتخاب إلا في الحالات الاستثنائية
١٣٣	التي يبيح فيها القوانين تعيين بعض الأعضاء
	مراعاة قوانين مجالس للدريبات والمجالس البلدية اختصاص هذه المجالس لكل ما يهم أهل الدرية أو المدينة أو الجهة ،
١٣٣	مع عدم الإخلال بما يجب من اعتداد أعمالها في الأحوال اللينة في القوانين
١٣٣	مراعاة قوانين مجالس للدريبات والمجالس البلدية مبدأ نشر ميزانياتها وحساباتها

١٣٣	مراعاة قوانين مجالس اللديريت والمجالس البلدية مبدأ علنية الجلسات في الحدود للقررة بالقانونوت
١٣٣	مراعاة قوانين ترتيب مجالس اللديريت والمجالس البلدية مبدأ تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لتع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك
١٣٤	عدم جواز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون
١٣٤	عدم جواز تكليف الأهالي تأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون
١٣٥	عدم جواز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال للينة في القانون
١٣٦	عدم جواز تقرير معاش على خزانة الحكومة أو تمريض أو إعانة أو مكافأة إلا في حدود القانون
١٣٧	عدم جواز منح أى التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة أو منح أى احتكار إلا بقانون
١٣٨	تعيين القناصون السنة المالية
١٤٦	تقرير قوات الجيش بقانونوت
١٤٧	تبيين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الواجبات
١٤٨	تبيين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات
١٥٢	العفو الشامل لا يكون إلا بقانونوت
١٥٣	تنظيم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقا لمادى الدستور فيما يخص بالمساعد الدينية ، وتعيين الرؤساء الدينين ، والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف ، وبالمسائل الخاصة بالأديان
١٥٤	عدم مساس الدستور بما للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى القوانين
١٦٧	بقاء القوانين التي سنت طبقا للأصول والأوضاع للثمة قبل صدور الدستور معمولا بها بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور
١٦٩	عرض القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية على مجلس البرلمان في دور الانقضاء الأول
	قانونه الانتخاب :
٧٤	انتخاب ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب
٨٢	تأليف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب
٩٢	تعديد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع بين عضوية البرلمان وعمل آخر
	قانونه الخاص :
٦٨	بيان أحوال مسئولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات في قانون خاص
٧٠	صدور قانون خاص ينظم طريقة السير في محاكمة الوزراء
١٣١	وضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها
	قانونه العقوبات :
٦٨	تطبيق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات في الجرائم للمصوص عليها فيه

قانونه الجزائية :

١٤٢ ... العمل بالجزائية القديمة حتى يصدر قانون الجزائية الجديدة في حالة عدم صدوره قبل ابتداء السنة المالية ...

قبضه :

٥ ... عدم جواز القبض على أى إنسان إلا وفق أحكام القانون ...

... عدم جواز القبض على أى عضو من أعضاء البرلمان أثناء دور الانقضاء إلا بإذن المجلس التابع هو له ، وذلك فيما عدا

١١٠ ... التلبس بالجناية ...

قرار :

٩٧ ... بطلان القرارات التي يصدرها أحد المجلسين أو كلاهما إذا اجتمع في غير الزمن القانوني ...

٩٩ ... ضرورة حضور أغلبية أعضاء أى المجلسين الجلسة لأخذ أى قرار ...

١٠٠ ... صدور القرارات من المجلسين بالأغلبية المطلقة في غير الأحوال للشرط فيها أغلبية خاصة ...

... اشتراط صدور قرار أحد مجلسي البرلمان بفصل أحد الأعضاء بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس

١١٢ ... في غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط للبيئة في الدستور وقانون الانتخاب ...

١٢٢ ... عدم اعتبار قرارات المؤتمر صحيحة إلا إذا توافرت الأغلبية المطلقة من أعضاء كل من المجلسين الذين يتألف منها المؤتمر

١٥٧ ... صدور قرار كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً في شأن اقتراح تنقيح الدستور ضروريته وتحديد موضوعه

١٦٧ ... بقاء القرارات التي اتخذت طبقاً للأصول والأوضاع النابعة قبل صدور الدستور نافذة بشرط أن يكون نافذاً متفقاً

مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور ...

قرار الانضمام :

٦٦ ... ضرورة أن يكون صدور قرار الانضمام في حق الوزراء من مجلس النواب بأغلبية ثلثي الآراء ...

قرصه عمومي :

١٣٧ ... عدم جواز عقد قرض عمومي إلا بموافقة البرلمان ...

قرعة :

١٦٢ ... تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية المجلس السنوات الأولى بطريق القرعة ...

قرية :

... اعتبار القرية فيما يختص مباشرة حقوقها أشخاصاً معنوية وفقاً للقانون العام بالشرط التي يقرها القانون وتختلها

١٣٢ ... المجالس البلدية المختلفة ...

نقضاء :

١٢٥ ... ترتيب جهات النقضاء وتحديد اختصاصها بقانون ...

رقم المادة	الموضوع
١٣١	وضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبين اختصاصها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها : قضاة :
١٢٤	استقلال القضاء وعدم وجود أى سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون
١٣٦	تعيين القضاة بالكيفية والشروط التى يقررها القانون
١٣٧	تعيين القانون حدود وكيفية عدم جواز عزل القضاة أو عقابهم : قضاي :
١٢٤	عدم جواز تدخل أية سلطة فى الحكومة فى القضايا : قوات بحرية :
٤٦	قيادة لللك العليا للقوات البحرية : قوات بحرية :
٤٦	قيادة لللك العليا للقوات البرية : قوة مسلحة :
١١٧	عدم جواز دخول أية قوة مسلحة فى أى المجلسين أو استقرارها على مقربة من أبوابه إلا بطلب رسميه

(ل)

ومشره مياسيره :

١٥١ حظر تسليم اللاجئين السياسيين مع عدم الإخلال بالاتفاقات الدولية التي يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعي ...

ومهم دافعية :

١١٩ وضع كل مجلس لائحته الداخلية مبنياً فيها طريقة السير في تأدية أعماله

لجنة :

١٠٢ وجوب إحالة كل مشروع قانون قبل المناقشة فيه إلى إحدى لجان المجلس لنفسه وتقديم تقرير عنه

وجوب إحالة كل اقتراح بمشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر إلى لجنة لنفسه وإيداء الرأي في جواز

١٠٣ نظر المجلس فيه

وجوب إحالة كل اقتراح بمشروع قانون أقرته اللجنة المختصة نفسه ورأى المجلس نظره إلى إحدى اللجان لنفسه

١٠٣ وتقديم تقرير عنه

لغة :

٣ عدم التمييز بين المصريين بسبب اللغة

حرية استعمال أية لغة في المعاملات الخاصة أو التجارية أو في الأمور الدينية أو في الصحف والطبوعات أيًا كان نوعها

١٦ أو في الاجتماعات الصالحة

لغة رسمية :

١٤٩ اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة

لغة عربية :

١٤٩ اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة

لقب :

١٦٠ تعيين القتب الذي يكون ملك مصر بعد أن يقرر للتدوين للنقوضون نظام الحكم الهائي السودان

لقب شرف :

٤٣ إنشاء ملك ومنحه ألقاب الشرف

لوائح :

٣٧ وضع الملك اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين

خاضعاً لما تقرره اللوائح التي سنت طبقاً للأصول والأوضاع للجنة قبل صدور الدستور بشرط أن يكون خاضعاً متفقاً

١٦٧ مع مبادئ الحرية والساواة التي يكفلها الدستور

(م)

منهم :

١٣٠ وجوب أن يكون لكل منهم بناية من يداخ عنه ...

مجالس بلدية :

١٣٢ تمثيل المجالس البلدية للندن والقري ..

١٣٣ تبين القوانين ترتيب المجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة ..

مجالس صرديات :

١٣٢ تمثيل مجالس المديرية ..

١٣٣ تبين القوانين ترتيب مجالس المديرية واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة ..

مجاميع :

٢٢ عاطبة السلطات باسم المجاميع لا تكون إلا للهيئات التنظيمية والأشخاص المنوطة ...

مجلس إدارة :

٦٤ عدم جواز قبول الوزير أثناء وزارته العضوية بمجلس إدارة أية شركة ..

مجلس الأعيان المنصوص :

٦٦ حق مجلس الأحكام المنصوص وحده في محاكمة الوزراء عما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ..

٦٧ تأليف المجلس المنصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيساً ومن ستة عشر عضواً ، ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ وثمانية من قضاة تلك المحكمة الصريين بترتيب الأقدمية ...

٦٨ تطبيق مجلس الأحكام المنصوص قانون العقوبات في الجرائم المنصوص عليها فيه وتطبيقه القانون الخاص الذي يبين أحوال مسؤولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات ...

٦٩ صدور الأحكام بالقوة من مجلس الأحكام المنصوص بأغلبية اثنى عشر صوتاً ...

٧٠ تنظيم مجلس الأحكام المنصوص بنفسه طريقة السير في محاكمة الوزراء إلى أن يصدر قانون خاص بذلك ..

مجلس الشيوخ :

٧٤ تأليف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسين ويختب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب ...

٧٩ مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين ...

- ٨٠ تعيين الملك رئيس مجلس الشيوخ لمدة سنتين ...
- ٨٠ انتخاب مجلس الشيوخ وكيلائه لمدة سنتين ...
- ٨٠ جواز إعادة تعيين رئيس مجلس الشيوخ وانتخاب وكيلائه
- ٨١ وقف جلسات مجلس الشيوخ إذا حلّ مجلس النواب ...
- ٩٢ عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب ...
- ٩٣ جواز تعيين أمراء الأسرة المالكة وتبليغها أعضاء مجلس الشيوخ ...
- ١١٥ وجوب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء أكان التجديد بطريق الانتخاب أم بطريق التعيين في خلال الستين يوماً السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم ، فإن لم يتيسر ذلك امتدت نيابتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد
- ١٦٢ تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية المجلس السنوات الأولى بطريق القرعة ...

مجلس النواب :

- ٣٨ حق الملك في حل مجلس النواب ...
- ٥٢ عودة مجلس النواب المنحل للعمل في حالة وفاة الملك ومقاؤه حتى يجتمع المجلس الذي خلفه إذا كان للمبادئين في أمر الحل الاجتماع يتجاوز اليوم المأثّر من تاريخ إعلان وفاة الملك ...
- ٥٤ عودة مجلس النواب المنحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذي خلفه في حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له ...
- ٦١ مسؤولية الوزراء متضامتين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة ...
- ٦١ مسؤولية كل وزير عن أعمال وزارته لدى مجلس النواب ...
- ٦٥ قرار مجلس النواب بعدم الثقة بالوزارة يوجب استقالتها ...
- ٦٥ قرار مجلس النواب عدم الثقة بوزير يوجب عليه اعتزال الوزارة ...
- ٦٦ حق مجلس النواب وحده في اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ...
- ٦٦ تعيين مجلس النواب من بين أعضائه من يتولى تأييد اتهامه للوزراء أمام مجلس الأحكام المخصوص ...
- ٧١ وقف الوزير الذي يتهمه مجلس النواب عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص في أمره ...
- ٧٢ عدم جواز الفعوى عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب ...
- ٨١ وقف جلسات مجلس الشيوخ إذا حلّ مجلس النواب ...
- ٨٢ تأليف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالإقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب ...
- ٨٧ انتخاب مجلس النواب رئيساً وكيلائه سنوياً في أول كل دور انعقاد علني ...
- ٨٧ يجوز إعادة انتخاب رئيس مجلس النواب ووكلائه ...
- ٨٨ عدم جواز حلّ مجلس النواب الجديد للأمر الذي حلّ من أجله مجلس النواب السابق ...
- ٨٩ وجوب اشتغال الأمر الصادر بمحل مجلس النواب على دعوة للتدوين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد ...
- ٩٢ عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب ...

	إجراء الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب في خلال الستين يوماً الساجدة لانهاء مدة نيابته واستناد نيابة المجلس القديم في حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات العامة لتجديده إلى حين الانتخابات الجديدة	١١٤
	مناقشة الليزانية وخريرها في مجلس النواب أولاً	١٣٩
	مجلس الوزراء :	
	تولى مجلس الوزراء باسم الأمة المصرية وتحت مسؤوليته سلطات تلك المستورية من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي خلفه أو أو سياء العرش العيين	٥٥
	هيئة مجلس الوزراء على مصالح الدولة	٥٧
	وجوب توقيع رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصين مع توقيعات الملك في شؤون الدولة لتفادها	٦٠
	مجلس البرلمانية :	
	تولى الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب السلطة التشريعية	٢٤
	حق مجلس الشيوخ والنواب في اقتراح القوانين	٢٨
	عدم جواز زيادة تأجيل انعقاد البرلمان على شهر وعدم تكرار التأجيل في دور الاستقاء الواحد بدون مواقة المجلسين	٣٩
	دعوة الملك البرلمان إلى اجتماعات غير عادية متى طلب ذلك بمرصة عضبها الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين	٤٠
	تهدم كل من مجلس البرلمان كتاباً يضمنه جوابه على خطبة العرش	٤٢
	عدم صحة مداولة أى المجلسين في تولى ملك مصر أمور دولة أخرى إلا بحضور ثلثي أعضائه على الأقل ، وعدم صحة قراره إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين	٤٧
	عدم تولى أو سياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين العيب المستورية مع إضافة عبارة الإخلاص للملك	٥١
	اجتماع مجلس البرلمان في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان وفاة الملك	٥٢
	اشتراط حضور ثلاثة أرباع كل من مجلس البرلمان وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين لصحة قرار للواقعة على من يمينه الملك خلفاً له	٥٣
	اجتماع مجلس البرلمان فوراً في حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له لاختيار الملك	٥٤
	اشتراط حضور ثلاثة أرباع كل من مجلس البرلمان وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين لصحة اختيار خلف الملك	٥٤
	تكوين البرلمان من مجلس الشيوخ والنواب	٧٣
	عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب	٩٢
	عدم جواز انتخاب أمراء الأسرة للملكة ونيلاتها أعضاء بأحد مجلس البرلمان	٩٣
	اختصاص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه	٩٥
	توحيد أدوار انعقاد المجلسين وعدم شرعية اجتماع أحدهما أو كليهما في غير الزمن القانوني	٩٧
	علنية جلسات المجلسين وجواز انعقاد كل منهما بهيئة سرية	٩٨
	عدم جواز تقرير أى المجلسين قراراً إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه	٩٩
	عدم جواز تقرير أى المجلسين مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه ملة ملة	١٠٤

١٠٤	حق المجلسين في التصديق والتجترعة في مواد مشروع القانون العروش على أيهما وفيما يمرض من التصديلات
١٠٥	إرسال رئيس أي المجلسين كل مشروع قانون يقرره ذلك المجلس إلى رئيس المجلس الآخر
١٠٨	حق كل مجلس في إجراء التحقيق ليستتير في مسائل معينة داخلة في حدود اختصاصه
١٠٩	عدم مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يبدون من الأفكار والآراء في المجلسين
١١٠	ضرورة إذن المجلس التابع له العضو لاتخاذ أي إجراء جنائي ضده أو القبض عليه ، وذلك فيما عدا التلبس بالجناية
١١٢	عدم جواز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع هو له
١١٦	حق كل مجلس في أن يجبل إلى الوزراء ما يقدم إليه من المراض
١١٧	حق كل مجلس وحده في المحافظة على النظام في داخله وقيام رئيسه بذلك
١١٧	عدم جواز دخول أية قوة مسلحة أي المجلسين أو الاستمرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه
١١٩	وضع كل مجلس لائحته الداخلية مبيناً فيها طريقة السير في تأدية أعماله
١٢٠	اجتماع المجلسين بيته مؤتمر بناء على دعوة لذلك فيما عدا الأحوال التي يجتمع فيها المجلسان بحكم القانون
١٢١	رياسة المجلسين مجتمعين بيته مؤتمر لرئيس مجلس الشيوخ
	عدم حيولة اجتماع المجلسين بيته مؤتمر في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية دون استمرار كل منهما
١٢٣	في تأدية وظائفه الدستورية
١٤٢	إمكان العمل مؤقتاً بغير أبواب للزيادة الجديدة إذا أقر المجلسان هذه الأبواب في حالة عدم صدور قانون للزيادة قبل ابتداء السنة التالية
١٥٦	حق كل من المجلسين في اقتراح تنقيح الدستور
	إصدار قرار من كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً في سبيل تنقيح الدستور بضروره وتبديد
١٥٧	موضوعه
١٥٧	إصدار المجلسين بالاتفاق مع الملك قرارها بشأن اللائل التي هي محل للتنقيح للقتراح لإجراؤه في أحكام الدستور
	عدم صحة المناقشة في كل من المجلسين في تنقيح الدستور إلا إذا حضر ثلثا أعضائه واشترط صدور القرارات بأغلبية
١٥٧	ثلثي الآراء
	حل الخلاف للستحكم بين المجلسين على تحرير باب من أبواب الزيادة بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بيته مؤتمر
١٦٦	بالأغلبية المطلقة ، والسبل بذلك إلى أن يصدر قانون بما يخالفه
	ضرورة مرض القوانين الواجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى أمر عال على مجلسي البرلمان في دور الانعقاد
١٦٩	الأول ، وبطلان العمل بها في المستقبل إن لم تعرض عليهما في ذلك الدور
	محافظة :
	انتخاب كل محافظة عدد أهاليها مائة وثمانون ألفاً أو أكثر عضواً لمجلس الشيوخ عن كل مائة وثمانين ألفاً أو أكثر
٧٥	من هذا العدد لا يقل عن تسعين ألفاً
٧٥	انتخاب كل محافظة لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً عضواً بمجلس الشيوخ
	انتخاب كل محافظة يقل عدد أهاليها عن تسعين ألفاً عضواً بمجلس الشيوخ ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة
٧٥	أخرى أو مديرية

٧٦	اعتبار كل محافظة لها حق انتخاب عضو مجلس الشيوخ وكل قسم من محافظة له هذا الحق دائرة انتخابية ...
٧٦	تحديد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر في المحافظات التي لها حق انتخاب أكثر من عضو مجلس الشيوخ ...
٨٣	انتخاب كل محافظة يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً فأكثر نائباً لكل ستين ألفاً أو كسر من هذا الرقم لا يقل عن ثلاثين ألفاً ...
٨٣	انتخاب كل محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً ولا يقل عن ثلاثين ألفاً نائباً ...
٨٣	انتخاب نائب عن كل محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفاً ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية
٨٤	اعتبار كل محافظة لها حق انتخاب نائب وكل قسم من محافظة له هذا الحق دائرة انتخابية ...
٨٤	تحديد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر في المحافظات التي لها حق انتخاب أكثر من نائب ...

الحاكم :

٣٠	تولى الحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها السلطة القضائية ...
٣١	صدور أحكام الحاكم المختطفة وتنفيذها وفق القانون باسم الملك ...
١٢٩	علنية جلسات الحاكم إلا إذا أمرت المحكمة بجمعها سرية مراعاة للنظام العام أو للمحافظة على الآداب ...

الحاكم العسكرية :

١٣١	وضع قانون خاص شامل لترتيب الحاكم العسكري وبيان اختصاصها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها ...
-----	--

لا كذا :

٧٦	محاكمة الوزراء عما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم أمام مجلس الأحكام المخصوص ...
٧٠	تنظيم مجلس الأحكام المخصوص بطريقة السري في محاكمة الوزراء إلى حين صدور قانون خاص ..
٧١	الاستمرار في محاكمة الوزير الذي يتهمه مجلس النواب حتى بعد استغفائه ...

مخصصات :

٥٦	تعيين مخصصات الملك والبيت المالك بقانون عند تولية الملك وذلك لمدة حكمه وأخذ مرتبات أوصياء العرش من مخصصات الملك ...
١٦١	بيان مخصصات جلالة الملك ومخصصات البيت للملك وجواز زيادتها بقرار من البرلمان ...

مرد عام :

٧٨	اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة موظفي الحكومة الحاليين أو السابقين من درجة مدير عام فصاعداً
----	--

مصرية :

- ٧٥ انتخاب كل مديرية عدد أهاليها مائة وعشرون ألفاً أو أكثر عضواً لمجلس الشيوخ عن كل مائة وعشرين ألفاً أو كسر من هذا العدد لا يقل عن تسعين ألفاً
- ٧٥ انتخاب كل مديرية لا يبلغ عدد أهاليها مائة وعشرين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً عضواً لمجلس الشيوخ
- ٧٦ اعتبار كل مديرية لها حق انتخاب عضو بمجلس الشيوخ وكل قسم من مديرية له هذا الحق دائرة انتخابية
- ٧٦ تحديد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر في اللدريات التي لها حق انتخاب أكثر من عضو بمجلس الشيوخ
- جواز اعتبار القانون عوامس للدريات التي لا يبلغ عدد أهاليها مائة وعشرين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً دائرة انتخابية مستقلة ، واعتبار جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يتعلق بتحديد عدد الأعضاء المنتخبين وتحديد الدوائر الانتخابية
- ٧٦ تحديد قانون الانتخاب ما يشترط في عضو مجلس الشيوخ من الضريبة والدخل السنوي فيما يخص بمديرية أسوان
- ٧٨ انتخاب كل مديرية يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً فأكثر نائباً لكل ستين ألفاً أو كسر من هذا الرقم لا يقل عن ثلاثين ألفاً
- ٨٣ انتخاب كل مديرية لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً ولا يقل عن ثلاثين ألفاً نائباً
- ٨٣ اعتبار كل مديرية لها حق انتخاب نائب وكل قسم من مديرية له هذا الحق دائرة انتخابية
- ٨٤ تحديد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر في اللدريات التي لها حق انتخاب أكثر من نائب
- ٨٤ اعتبار القانون عوامس للدريات التي لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً ولا يقل عن ثلاثين ألفاً دائرة انتخابية مستقلة واعتبار جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يخص بتحديد عدد الأعضاء الجائز انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية
- ٨٤ اعتبار اللدريات فيما يخص مباشرة حقوقها أشخاصاً معنوية وفقاً للقانون العام بالشروط التي يقرها القانون وتنتسبها مجالس اللدريات
- ١٣٢ مراعاة اختصاص مجالس اللدريات بكل ما يهم أهل المديرية
- ١٣٣

سورية :

- اعتبار المدن فيما يخص مباشرة حقوقها أشخاصاً معنوية وفقاً للقانون العام بالشروط التي يقرها القانون وتنتسبها المجالس البلدية
- ١٣٢ مدينة القاهرة قاعدة للملكة المصرية
- ١٥٠

مربيات :

- ٥٦ تعيين القانون مرتبات أو مياض العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك

مردوم :

- إصدار الملك مراسيم بقوانين لها قوة القانون فيما بين أدوار انعقاد البرلمان وعرض هذه المراسيم على البرلمان في أول اجتماع له بعد دعوة إلى اجتماع غير عادي ، وإلا زال ما لها من قوة القانون
- ٤١

- ١٦٧ نفاذ للرأسم التي سنت طبقاً للأصول والأوضاع المتبعة قبل صدور المرسوم بشرط أن يكون غايها متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور
- ١٥٦ مصادرة :
عدم إمكان اقتراح تنقيح الدستور في الأحكام الخاصة بمبادئ المساواة التي يكفلها الدستور
- ٧٨ مستشار :
اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة مستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها الحاليين والسابقين
- ١٥٨ منس الملكية :
عدم جواز إحداث أى تنقيح في الدستور خاص بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش
- ٦١ مسئولية :
مسئولية الوزراء متضامتين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة ومسئولية كل وزير عن أعمال وزارته
- ٦٢ عدم إخلاء أوصار الملك شفهية أو كتابية الوزراء من المسئولية
- ٦٨ تبين أحوال مسئولية الوزراء التي لم يتناولها قانون القبول في قانون خاص
- مشروع قانونه :
حق الملك في رد أى مشروع قانون أقره البرلمان ولم ير الملك التصديق عليه إلى البرلمان في مدى شهر لإعادة النظر فيه
- ٣٥ عدم رد الملك مشروع القانون في مدى شهر إلى البرلمان يعتبر تصديقاً منه عليه فيصدر
- ٣٦ صيرورة مشروع القانون في حكم القانون وصودره إذا رد في مدى شهر إلى البرلمان وأقره ثانية بموافقة ثلث الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين
- ٣٦ امتناع النظر في مشروع القانون في دور الانقضاء نفسه إذا رده الملك إلى البرلمان في مدى شهر وأقره بأغلبية أقل من الثلثين
- ٣٦ صيرورة مشروع القانون في حكم القانون وصودره إذا أقره البرلمان بعد أن رده الملك بالأغلبية للطلقة في دور انقضاء آخر
- ١٠٢ وجوب إحالة كل مشروع قانون إلى إحدى لجان المجلس لقضه وتقديم تقرير عنه قبل المناقشة فيه
- ١٠٣ وجوب إحالة كل مشروع قانون يترحه عضو واحد أو أكثر إلى لجنة لقضه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه ؟ فإذا رأى المجلس نظره أحالة إلى إحدى لجان المجلس لقضه وتقديم تقرير عنه قبل المناقشة فيه
- ١٠٤ عدم جواز تقرير أى المجلسين مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأي فيه مادة مادة وحتى المجلسين في التعديل والتجربة في مواد الشروع وفيما يمرض من التعديلات
- ١٠٥ إرسال رئيس أى المجلسين كل مشروع قانون يقرره ذلك المجلس إلى رئيس المجلس الآخر

رقم المادة	الموضوع
١٠٦	عدم جواز تقديم أى مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان مرة ثانية فى دور الانقضاء نفسه ... مصادقة عامة :
١٠	حظر عقوبة للصادرة العامة للأموال ... مصادق عامة :
٤٤	ترتيب الملك للمالغ العامة ... مصرف :
١٣٧	اشتراط اعتماد البرلمان مقعداً فى إنشاء أو إبطال للصارف ... مصرفات :
١٣٨	اشتغال الميزانية على إيرادات الدولة ومصرفاتها ...
١٤١	عدم جواز تعديل أى مصرف وارد بالميزانية تنفيذاً لتعهد دولى بما عسى تنهت مصر ...
١٤٣	وجوب إذن البرلمان بكل مصرف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها ...
١٤٥	جريان أحكام ميزانية الحكومة على ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصرفاتها ... مصرى :
٣	مساواة المصريين لدى القانون ...
٨٥	عدم تولية الوزارة إلا لمصرى ... مطبوعات :
١٦	عدم تقييد حرية أحد استعمال أية لغة فى المطبوعات أياً كان نوعها ... مماسه :
١٣٦	عدم جواز تحرير مطبش على خزانة الحكومة إلا فى حدود القانون ... معاموت تجارية :
١٦	عدم تقييد حرية أحد فى استعمال أية لغة فى المعاملات التجارية ... معاموت خاصة :
١٦	عدم تقييد حرية أحد فى استعمال أية لغة فى المعاملات الخاصة ... معامرة :
٤٦	إبرام تلك المعاهدات وتبليغه لإلحا البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها ...

معاهدة تجارية :

٤٦٠ عدم نفاذ معاهدات التجارة للساسة بحقوق الدولة إلا إذا وافق عليها البرلمان

معاهدة تحالف :

٤٦١ عدم نفاذ معاهدات التحالف للساسة بحقوق الدولة إلا إذا وافق عليها البرلمان

معاهدة دولية :

١٥٤ عدم مساس الدستور بما للأجانب من الحقوق في مصر يقتضى المعاهدات الدولية

معاهدة صلح

٤٦٢ عدم نفاذ معاهدات الصلح للساسة بحقوق الدولة إلا إذا وافق عليها البرلمان

معاهدة مودة :

٤٦٣ عدم نفاذ معاهدات الملاحه للساسة بحقوق الدولة إلا إذا وافق عليها البرلمان

معرض ديني

١٥٣ تنظيم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للبادئ للقررة بالمستور فيما يختص بالمعاهد الدينية

مكتب عام :

١٩ التلاميذ الأولى مجاني في المكتبات العامة

مكافأة :

١١٨ تناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية تحدد بقانون

١٣٦ عدم جواز تفرير مكافأة على خيانة الحكومة إلا في حدود القانون

ملك :

٢٤ تولى الملك السلطة التشريعية بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب

٢٥ عدم صدور قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك

٢٦ نفاذ القوانين في جميع النقط للمصرى بإصدارها من جانب الملك

٢٨ حق الملك في اقتراح القوانين

٢٩ تولى الملك السلطة التنفيذية في حدود الدستور

٣١ صدور أحكام المحاكم المخططة وتنفيذها وفق القانون باسم الملك

٣٣ الملك رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس

٣٤	تصديق الملك على القوانين وإصداره إياها
٣٥	رد الملك إلى البرلمان مشروعات القوانين التي لا يرى التصديق عليها
٣٧	وضع الملك للوائح اللازمة لتنفيذ القوانين
٣٨	حق الملك في حل مجلس النواب
٣٩	حق الملك في تأجيل انعقاد البرلمان
٤٠	حق الملك في دعوة البرلمان إلى اجتماعات غير عادية وإعلاء فض الاجتماع غير العادي
٤١	إصدار الملك مراسيم بقوانين فيا بين أدوار انعقاد البرلمان
٤٢	انتخاب الملك دور الانعقاد العادي للبرلمان بحلبة العرش
٤٣	إنشاء الملك ومنحه الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى
٤٣	حق الملك في سك العملة وتنفيذ القانون
٤٣	حق الملك في العفو وتخفيض العقوبة
٤٤	ترتيب الملك المصالح العامة وتوليت الموظفين وعزله إياهم على الوجه المبين بالقوانين
٤٥	إعلان الملك الأحكام العرفية
٤٦	قيادة الملك العليا للقوات البرية والبحرية
٤٦	تولية الملك الضباط وعزله إياهم
٤٦	إعلان الملك الحرب وعقد الصلح وإبرام المعاهدات وتبليغه إياها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأنها
٤٧	عدم جواز تولي الملك أمور دولة أخرى مع ملك مصر بغير رضا البرلمان
٤٨	تولي الملك سلطته بواسطة وزرائه
٤٩	تعيين الملك وزرائه وإقالته إياهم
٤٩	تعيين الملك الممثلين السياسيين وإقالته إياهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية
٥٠	حلف الملك الممثلين أمام هيئة المجلسين مجتمعين قبل مباشرته سلطته الدستورية
٥١	عدم تولي أوصياء العرش عملهم إلا بعد تأديتهم أمام المجلسين مجتمعين الميثاق مضاعفاً إليها عارة الإخلاص للملك
٥٢	اجتماع المجلسين بحكم القانون في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان وفاة الملك
٥٣	تعيين الملك خلفاً له مع مواضعة البرلمان مجتمعاً في هيئة مؤتمر إذا لم يكن هناك من يخلفه على العرش
٥٤	اختيار المجلسين مجتمعين في هيئة مؤتمر ملكاً في حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له
٥٥	تولي مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي من يخلفه أو أوصياء العرش الميثاق
٥٦	تعيين أعضاء الملك والبيت المالكي عند تولية الملك
٦٠	توقيع رئيس مجلس الوزراء والوزراء مع توقيعات الملك في شؤون الدولة
٦٢	عدم إخلاء أوصياء الملك شهيمة أو كناية الوزراء من المسؤولية

- ٧٤ تعيين الملك خميس أعضاء مجلس الشيوخ...
- ٨٠ تعيين الملك ورئيس مجلس الشيوخ لمدة سنتين ...
- ٩٤ قسم أعضاء مجلس الشيوخ والنواب قبل تولي عملهم أن يكونوا مخلصين للملك ...
- دعوة الملك البرلمان سنوياً إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، وإعلانه فض دور الانقضاء
- ٩٦ بعد ستة شهور على الأقل ...
- ١٢٠ دعوة الملك المجلسين إلى الاجتماع هيئة مؤتمر فيما عدا الأحوال التي يجتزمان فيها بحكم القانون ...
- تنظيم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً لمبادئ الدستور فيما يخص بالمجاهد الدينية وتعيين الرؤساء
- ١٥٣ الدينين والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف وبالمسائل الخاصة بالأديان ...
- ١٥٦ حق الملك في اقتراح تنقيح الدستور ...
- إصدار المجلسين بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التي هي محل للتنقيح المقترح إجراؤه في الدستور بعد تصديق
- ١٥٧ الملك على قرار تنقيح الدستور الصادر من كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً ...
- ١٦٠ تعيين القبط الذي يكون ملك مصر بعد تقرير للتدوين المقوضين نظام الحكم النهائي للسودان ...
- ١٦١ بيان خصصات الملك وجواز زيادتها بقرار من البرلمان ...
- ملك :
- ١ عدم تجزئة ملك مصر وعدم النزول عن شيء منه ...
- ملكية :
- ١ حكومة مصر ملكية وراثية ...
- ملكية :
- ٩ حرمة الملكية ...
- ملوك :
- اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة المملاة الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وحسين جيبا مصرياً
- ٧٨ في العلم ...
- مملوكه مياسره :
- ٤٩ تعيين الملك المثلين السياسيين وإقالته إياه بناء على ما يرضه عليه وزير الخارجية ...
- ٧٨ اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة المثلين السياسيين الحاليين أو السابقين ...
- مملكة مصرية :
- ٣٢ وراثة مملوك مصرية في أسرة محمد علي ...

١٥٠	مدينة القاهرة قاعدة الملكة المصرية
١٥٩	جريان أحكام الدستور على الملكة المصرية دون إخلال بما لمصر من الحقوق في السودان
	مناقشة :
١٣٩	مناقشة للبرانية وتحريرها في مجلس النواب أولاً
١٥٧	عدم جواز المناقشة في كل من المجلسين في تنقيح أحكام الدستور إلا إذا حضر ثلثا أعضائه
	مقرر :
٨	عدم جواز دخول المنازل إلا في الأحوال البينة في القانون ، فلتنزل حرمة
	منفعة عامة :
٩	عدم نزاع ملك أحد إلا بسبب المنفعة العامة
	مصر صرة :
٧٨	اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة للتفخيل بالهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسة جنيه
	مواخير :
٢٦	اعتبار إصدار القوانين معلوماً في جميع النظم المصرية بعد نشرها بثلاثين يوماً وجواز قصر هذا البعاد أو مده
٣٥	رد لذلك مشروع القانون الذي أقره البرلمان إذا لم ير الملك التصديق عليه في مدى شهر لإعادة النظر فيه
٣٥	اعتبار مضي شهر على تصديق البرلمان على مشروع قانون وعدم رده من الملك تصديقاً منه عليه
	رد مشروع القانون من الملك في مدى شهر وإقرار البرلمان بإياه بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين يصيره في حكم القانون وصدر
٣٦	عدم جواز زيادة تأجيل انعقاد البرلمان على ميعاد شهر
٣٩	اجتماع المجلسين بحكم القانون في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان وفاة الملك
٥٢	اختيار المجلسين من خلف الملك في حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له في مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما في هيئة مؤتمر
٥٤	شروع المجلسين في اليوم التاسع من اجتماعهما في هيئة مؤتمر في حالة خلو العرش في اختيار الملك إذا لم يتسن الاختيار في مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما
٧٩	مدة الضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين
٧٩	تجديد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف للتعيين كل خمس سنوات
٨٠	تعيين الملك رئيس مجلس الشيوخ لمدة سنتين
٨٠	اختيار مجلس الشيوخ وكيان لمدة سنتين

- ٨٦ مدة عضوية النائب خمس سنوات -
- ٨٧ انتخاب مجلس النواب رئيساً ووكيلين سنوياً
- ٨٨ وجوب اشتغال الأمر الصادر بحل مجلس النواب على دعوة للتدوين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين
- وجوب اشتغال الأمر الصادر بحل مجلس النواب على تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في المدة الأيام التالية لتعام
- ٨٩ الانتخاب
- ٩٦ دعوة الملك البرلمان سنوياً إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر
- ٩٦ انعقاد البرلمان بحكم القانون في السبت الثالث من شهر نوفمبر سنوياً إذا لم يدع إلى الاجتماع
- ٩٦ دوام دور انعقاد البرلمان المادى ستة شهور على الأقل
- ١٠١ حق الوزراء دائماً في أن يطلبوا إلى مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام في الاقتراع على عدم الثقة بهم
- عدم جريان المناقشة في أي استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه، وذلك في غير حالة الاستعجال
- ١٠٧ وموافقة الوزير
- اختيار بدل أحد أعضاء البرلمان الذى خلا عنه بالوفاة أو الاستقالة أو غيرهما في مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان
- ١١٣ الحكومة بخلو المثل
- إجراء الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب في خلال الستين يوماً السابقة لانتهاء مدته نيابته، وإلا امتدت نيابة المجلس
- ١١٤ التقدم إلى حين الانتخابات المذكورة
- وجوب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء أ كان التجديد بطريق الانتخاب أم بطريق التعيين في خلال الستين يوماً
- ١١٥ السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم، وإلا امتدت نيابتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد
- ١٣٨ وجوب تقديم اللزائية إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتمادها
- ١٦٢ تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية المحس السنوات الأولى بطريق الفرعة
- ١٦٢ انتهاء للمدة الأولى لنيابة الشيوخ والنواب للتعيين في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨

مؤتمر :

- ٥٣ موافقة البرلمان عتصماً في هيئة مؤتمر على من يديه الملك خلفاً له إذا لم يكن هناك من يحمله على العرش
- اجتماع المجلسين بحكم القانون في هيئة مؤتمر لاختيار الملك في حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم
- ٥٤ تعيين خلف له
- اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر بناء على دعوة للملك فيما عدا الأحوال التي يجتمع فيها المجلسان بحكم القانون
- ١٢٠ رئاسة المجلسين كما احتصا بهيئة مؤتمر لرئيس مجلس الشيوخ
- ١٢١ عدم اعتبار قرارات المؤتمر هجحة إلا إذا توافرت الأغلبية المطلقة من أعضاء كل من المجلسين اللذين يتألف منهما
- المؤتمر
- ١٢٢ مراعاة المؤتمر في الاقتراع على قراراته صدوراً بالأغلبية المطلقة
- ١٢٢ عدم حيولة اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية دون استمرار كل من
- المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية
- ١٢٣ انعقاد المجلسين بهيئة مؤتمر لحل الخلاف المتحكم بينهما على تحرير باب من أبواب اللزائية بصدر قرار بالأغلبية المطلقة
- ١٦٦

موظف :

٤٤ تولى لللك الموظفين وعزله أيام

ميزانية :

- وجوب تقديم الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتمادها ١٣٨
- إقرار البرلمان للميزانية بأياً باباً ١٣٨
- مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً ١٣٩
- عدم جواز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية ١٤٠
- عدم جواز تعديل اعتادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومي بما يمس تعهدات مصر في هذا الشأن ١٤١
- عدم جواز تعديل أى مصروف وارد بالميزانية تنفيذاً لتعهد دولى بما يمس تعهدات مصر ١٤١
- العمل بالميزانية القديمة حتى يصدر قانون بالميزانية الجديدة في حالة عدم صدوره قبل ابتداء السنة المالية ١٤٢
- إمكان العمل مؤقتاً ببعض أبواب الميزانية الجديدة إذا أقر المجلس هذه الأبواب قبل ابتداء السنة المالية ١٤٢
- وجوب إذن البرلمان بكل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها ١٤٣
- وجوب استئذان البرلمان كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية ١٤٣
- جريان الأحكام الخاصة بميزانية الحكومة على ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها ١٤٥
- عرض ميزانية سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ المالية على البرلمان عند انعقاده ، وعدم سريان قانون ميزانية السنة المذكورة إلا عن المدة الباقية منها من يوم نشره ١٦٥
- حل الخلاف المستحكم بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة ، والسلم بذلك إلى أن يصدر قانون بما يخالفه ١٦٦

(ن)

ناخب :

٩١ عدم جواز توكيل الناخبين لعضو البرلمان بأمر على سبيل الإكراه

نموة :

٩٣ جواز تعيين نبلاء الأسرة المالكة أعضاء في مجلس الشيوخ وعدم جواز انتخابهم بأحد المجلسين

نوع ملكية :

٩ عدم نزاع ملك أحد إلا بسبب للنفقة العامة في الأحوال البينة في القانون وبالكيفية للنصوص عليها فيه وبشرط توفيقه عنه توفيقاً عادلاً

نظام :

١١٧ محافظة رئيس كل مجلس على النظام في داخله

١٤٧ تبين القساؤون نظام الجيش

١٤٨ تبين القساؤون نظام هيئات البوليس

نفاذ المظاهرات :

٤٦ عدم نفاذ معاهدات الصلح والتحالف والتجارة وللأحالة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو نقص في حقوق سيادتها أو تحميل خزائنها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق الصريين العامة أو الخاصة إلا بموافقة البرلمان

تجاء المماليك :

٧٨ اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة تجاء المماليك أو إحدى طبقات أخرى معينة

تمن :

١٢٧ تعيين القانون حدود وكيفية عديم جواز عزل القضاة أو قتلهم

١٤٣ وجوب استئذان البرلمان كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب للزيادة

نواب :

٧٨ اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة النواب الذين حضوا مدتين في النيابة

نواب همومهم :

٧٨ اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة النواب المومنين

نيابة :

- ١ شكل حكومة مصر نيابي
- ٩١ نيابة عضو البرلمان عن الأمة كلها
- ٩٥ اختصاص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه
- ٩٥ عدم اعتبار النيابة باطلا إلا بقرار يصدر من المجلس بأغلبية ثلثي الأصوات
- ١١٣ عدم دوام نيابة العضو الجديد الذي عمل محل عضو خلا بالوفاة أو الاستقالة أو غيرها إلا إلى نهاية مدة سلفه
- إجراء الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب في خلال الستين يوما السابقة لانتهاء مدة نيابته وإلا امتدت مدة نيابة المجلس القديم إلى حين الانتخابات المذكورة
- ١١٤ وجوب تجديد نصف مجلس الشيوخ في خلال الستين يوما السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم ، وإلا امتدت نيابتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد
- ١١٥ انتهاء مدة نيابة الشيوخ والنواب للتعيين الأولى في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨
- ١٦٢

نيابة همومية :

- ١٢٨ تعيين رجال النيابة همومية في الحاكم وعزلهم وفقا للشروط التي يقرها التصانون

نيشانه :

- ٤٣ إنشاء الملك ومنحه النياشين
- عدم جواز منح أعضاء البرلمان نياشين أثناء مدة عضويتهم مع استثناء الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان
- ١١١

نيشانه عسكري :

- ٤٣ إنشاء الملك ومنحه النياشين العسكرية
- استثناء النياشين العسكرية التي تمنح للأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان من مبدأ عدم جواز منح الرتب والنياشين لأعضاء البرلمان
- ١١١

رقم المادة	الموضوع
	<p style="text-align: center;">(٥)</p> <p style="text-align: right;">هيئات نظامية :</p> <p>عناطة السلطات باسم الجامعات لا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المنوية</p>

٢٢

(و)

واميات :

- ٣ ... تساوى للصيرين فيما عليهم من الواجبات ...
- ١٤٧ ... تبين القانون ما على رجال الجيش من واجبات ...

ورائة العرس :

- ١ ... حكومة مصر ملكية وراثية ...
- ٣٢ ... وراثة عرش للملك المصرية في أسرة محمد على وفق النظام المقرر بالأمر الكرم الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ .
- ١٥٦ ... عدم إمكان اقتراح تنقيح الدستور في الأحكام الخاصة بنظام وراثة العرش ..

وزارة :

- ٥٨ ... عدم تولية غير للصيرين الوزارة ..
- ٥٩ ... عدم تولية أحد أعضاء الأسرة لالكة الوزارة ...
- ٦٤ ... عدم جواز قبول الوزير أثناء وزارته الضوية بمجلس إدارة أية شركة أو الاشتراك صلياً في عمل تجارى أو مالى ..
- ٦٥ ... وجوب استقالة الوزارة إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها ...
- ٦٥ ... اعتزال الوزير الوزارة إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة به ...

وزارة المؤلف :

- جريان أحكام ميزانية الحكومة وحسابها الختامى السنوى على ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وحسابها الختامى السنوى ...
- ١٤٥ ...

وزير :

- ٤٨ ... تولى الملك سلطته بواسطة وزرائه ...
- ٤٩ ... تعيين الملك وزراءه وإقالته بإيم ...
- ٦٠ ... وجوب توفيق الوزراء المختصين مع توفيق الملك في شؤون الدولة ...
- ٦١ ... مسئولية الوزراء متضمنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة ...
- ٦١ ... مسئولية كل وزير لدى مجلس النواب عن أعمال وزارته ...
- ٦٢ ... عدم إخلاء أواخر الملك ، شفعية أو كناية ، الوزراء من المسئولية ...
- حق الوزراء في حضور جلسات أى المجلسين ، ووجوب سماعهم كلما طلبوا الكلام ، وعدم اشتراكهم في المناولات .
- ٦٣ ... إلا إذا كانوا أعضاء ...

- ٦٣ حق الوزراء في الاستقالة بمن يرون من كبر موظفي دوائريهم أو استقالتهم عنهم أمام أي المجلسين
- ٦٣ حق كل مجلس في أن يمتحن على الوزراء حضور جلساته
- ٦٤ عدم جواز شراء الوزير أو استجاره شيئاً من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بلزاد العام
- ٦٤ عدم جواز قبول الوزير أثناء وزارته القضية بمجلس إدارة أية شركة أو الاشتراك فيها في عمل تجاري أو مالي
- ٦٥ وجوب اعتزال الوزير الوزارة إذا كان قرار مجلس النواب عدم الثقة خاصاً به
- ٦٦ حق مجلس النواب وحده في اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم
- ٦٦ حق مجلس الأحكام المخصوص وحده في محاكمة الوزراء عما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم
- ٦٨ بيان أحوال مسئولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات في قانون خاص
- ٧٠ تنظيم مجلس الأحكام المخصوص طريقة السير في محاكمة الوزراء إلى حين صدور قانون خاص
- وقف الوزير الذي يتهمه مجلس النواب عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص في أمره وعدم منع استغائه
- ٧١ من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار في محاكمته
- ٧٢ عدم جواز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب
- ٧٨ اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة الوزراء الحاليين أو السابقين
- ١٠١ حق الوزراء دائماً في أن يطلبوا إلى مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام في الاقتراع على الثقة بهم
- ١٠٧ حق أعضاء البرلمان في توجيه أسئلة أو استجوابات إلى الوزراء
- عدم جریان المناقشة في استجواب في أي المجلسين إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة
- ١٠٧ الاستجبال وموافقة الوزير
- ١١٦ واجب الوزراء في أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بما تتضمن المرائض التي يحيلها كل مجلس إليهم كلما طلب المجلس ذلك
- ١٧٠ تنفيذ الوزراء المستور كل منهم فيما يخصه

وصاية العرش :

- ٥١ عدم تولي أوصياء العرش عملهم إلا بعد تأدية العيين الدستورية مضافاً إليها عبارة الإحلاس للملك لدى المجلسين مجتمعين
- ٥٥ تولي مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي خلفه أو أوصياء العرش العيين
- ٥٦ تعيين القانون مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك
- ١٥٨ عدم حواز إحداث أي تغيير في الدستور خاص بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش

وخلأف :

- ٦٦ حق مجلس النواب وحده في اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم

وخلأف عامة عسكرية :

- ٣ العهد المصريين وحدهم بالوظائف العامة العسكرية

وظائف عامة مرتبة :

٣ المهدي للمصريين وحدهم بالوظائف العامة المدنية

وظائف :

٥٢ اجتماع المجلسين بمحكم القانون في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان وفاة الملك

٥٥ تولى مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي خلفه أو أوصياء العرش المعين ...

١١٣ اختيار عضو البرلمان في المجلد الذي يخلو بالوفاة في مدى شهرين من يوم إنشطار البرلمان الحكومة يخلو المجلد ...

وقف :

١٥ حظر وقف الصحف بالطريق الإداري إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي

٧١ وقف الوزير الذي يتهمه مجلس النواب عن المسئل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص في أمره

٨١ وقف جلسات مجلس الشيوخ إذا حل مجلس النواب

وكيل المجلس :

٨٠ انتخاب مجلس الشيوخ وكيلين لمدة سنتين وجواز إعادة انتخابهما

٨٧ انتخاب مجلس النواب وكيلين سنوياً في أول كل دور انعقاد عادي وحواز إعادة انتخابهما

ولوية :

٥١ عدم تولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤموا أمام البرلمان المعين الدستورية مضامناً إليها عارة الإخلاص للملك

(ي)

مجموع دستورية :

- ٥٠ حلف الملك ، قبل مباشرة سلطته الدستورية ، الميمين أمام هيئة المجلسين مجتمعين
- ٥٠ نص الميمين الدستورية
- ٥١ عدم تولي أوصياء المارش محملهم إلا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين الميمين الدستورية مضافاً إليها « وأن نكون عضوين للملك »
- ٩٤ تأدية أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الميمين الدستورية قبل توليهم محملهم ، وذلك علناً في كل مجلس بقاعة جلساته ..

مواد الدستور مع المبادئ

الباب الأول

الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

مادة ١ — مصر دولة ذات سيادة ، وهي حرة مستقلة . ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شيء منه ، وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

٢ تكون الحكومة ملكية دستورية وراثية في سلافة محمد علي
(لجنة وضع اللبدي' العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

مصر دولة حرة مستقلة ذات سيادة ، وأراضيها غير قابلة للتجزئة ، ولا يجوز التنازل عن شيء منها ، وحكومتها ملكية دستورية وراثية في سلافة محمد علي ، طبقاً للأمرين الصادرين في ١٥ مارس و ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ؛ وهذه اللبدي' ثابتة لا تتقضى ولا تمس
(لجنة الدستور — ٤ يونيو سنة ١٩٢٢)

٥ مصر دولة تامة السيادة ، حرة مستقلة ، ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شيء منه ، وحكومتها ملكية وراثية نيابية ..
(لجنة الدستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٦ مصر دولة سيادة حرة مستقلة ، وملكها لا يجزأ
(لجنة الدستور — ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

الباب الثاني

في حقوق المصريين وواجباتهم

رقم صفحة
مجموعة
الصفحات

- أ الشروط اللازمة توفرها لمليانة الجنسية المصرية تعين بالقانون
(لجنة الدستور — ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- أ الجنسية المصرية يحددها القانون
(لجنة الدستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
- ٩ تدوير وقتي لمعاملة أهالي سوريا ولبنان الذين يندون إلى مصر للإقامة فيها بصفة ودية أو يجهنون للاستقرار فيها لأول مرة .
(مجلس النواب — ١٢ و ١٩ مايو سنة ١٩٢٧)

مادة ٣ — المصريون لدى القانون سواء ؛ وهم متساوون في القتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة ، لا تميز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين ؛ وإلهم وحدهم بمعد بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ، ولا يولى الأجانب هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية يعينها القانون .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

جميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو تبعيتهم الدولية أو لثمت أو جنسهم أو دينهم (لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٧ مايو سنة ١٩٢٢)

الحقوق التي للأشخاص الحائزين للرعاية المصرية التابعين للأقليات القومية أو الدينية أو القوية (لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٧ مايو سنة ١٩٢٢)

لا يراد بكلمة « في الواقع » الواردة في المادة السادسة (وهي المادة للشار فيها إلى حقوق الحائزين للرعاية المصرية التابعين للأقليات) أن ضمان الدولة للأقليات يقضى بتنفيذ ما هو مقرر للأقليات نظرياً في القانون (لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٧ مايو سنة ١٩٢٢)

لم يحز اقتراح تمثيل الأقليات الدينية في البرلمان أى قبول (لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١١ و ٧ مايو سنة ١٩٢٢)

ليس لوطى مصرى أن يحتج بأحكام دينه للتخلص من أداء الواجبات المفروضة عليه كوطى وجندى (لجنة الدستور — ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)

لكل مصرى أصاب حقوقه ضرر من تصرف موطنى الحكومة وعمالها في استعمال سلطتهم أن يداعهم إلى القضاء بدون احتياج لتسريح سابق ؛ وهذا الحق لا يجوز تقييده إلا بما يتعلق بالوزراء والقضاة والجنود الذين تحت السلاح (لجنة الدستور — ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)

التمتع بالحقوق المدنية والسياسية رغم اختلاف الأديان والمعتقدات والمذاهب (لجنة الدستور — ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)

ليس في الدولة المصرية أى تمييز بين الطبقات ، بل جميع المصريين متساوون أمام القانون ، يتمتع كل منهم بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز بينهم بسبب الأصل أو اللغة أو الدين ؛ وهم ملزمون كافة بأداء الضرائب وغيرها من التكاليف العمومية ، وهم وحدهم الذين يمهدهم إليهم بأداء الوظائف العمومية ، ملكية كانت أو عسكرية . أما الأجانب فلا يقبلون في هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية تميزها القوانين تمييزاً خاصاً (لجنة الدستور — ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)

- ٢٩ لا فرق بين الوزراء وبين الأفراد فيما يتعلق بدعائهم الخاصة التي لا علاقة لها بوظائفهم ، بل هذه المساواة تكون من اختصاص الحاكم (لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٢٩ ليس لوطى أن يحتج بأحكام دينه للتخلص من واجباته كوطى أو جندي (لجنة الدستور — ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٣١ مع أن للصيرين جميعاً سواء في الحقوق والتكاليف ، ومنها الخدمة العسكرية ، يكون الرجوع في تكليف تلك الخدمة بالنسبة للعرب الرجل وجعلها ملائمة لحالهم للميشية ، إلى قانون (لجنة الدستور — ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٣٤ علم للواقعة على تمثيل الأقليات الدينية (لجنة الدستور — ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٤٢ ليس لوطى مصرى أن يحتج بأحكام دينه للتخلص من الواجبات العامة المفروضة عليه كوطى أو جندي (لجنة الدستور — ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
- ٤٣ منع أى مصرى من الاحتجاج بقيدته للتخلص من الواجبات العامة (لجنة الدستور — ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
- ٤٣ لكل مصرى ما لغيره من الحقوق الدينية والسياسية (لجنة الدستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
- ٤٣ لا تمييز بين الصيرين في الواجبات العامة (مجلس النواب — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧)
- ٤٧ النظام الخاص بطائفة العربان في تعيين عهدهم ومشاغبتهم إنما يرجع لطبيعة معيشتهم ، وليس فيه معنى الاستثناء من قاعدة المساواة (مجلس النواب — ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦)
- ٤٨ وجوب تساوى جميع الصيرين في الحقوق والواجبات (مجلس النواب — ٧ يونيو سنة ١٩٣٨)
- ٤٩ لا يجوز زيادة مدة الخدمة العسكرية المقررة على مصرى ، ولو كانت في الحرس لللكى أو واپورات الركائب الملكية . (تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٧ بصفحة ٣٣٧٤ — مجلس النواب — ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧)

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

الحرية الشخصية مضمونة
(لجنة الدستور — ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

هل للحكومة الحق ، للأسباب التي تراها ، في الحد من الحرية الشخصية ؟
قرار المجلس أن ما أمر به معالي وزير الداخلية ، بواسطة رجال البوليس ، من حصار أحد الأندية السياسية ، اعتداء
صريح على الحرية الشخصية التي كفلتها المادة الرابعة من الدستور
(مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩)

ملحق ٢٠ - لا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبه إلا وفق أحكام القانون ..

رقم صفحة
مجموعة
الصفحات

لا يجوز القبض على أى شخص أو حبه أو عاقلته أو الحكم عليه إلا وفق أحكام القانون ٧٣
(لجنة الدستور - ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)

لا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبه إلا وفق أحكام القانون ٧٣
(لجنة الدستور - ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

مادة ٦ — لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون
الذي ينص عليها .

رئيس صفحة

مجموعة

الصفحات

عقوبة الإعدام ملغاة في الجرائم السياسية المحضة ، إلا إذا كان التصديق للتوجب لهذه العقوبة واقعاً على شخص للثلاث

أو ولي عهد للملكة ٧٤

(لجنة الدستور — ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)

لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون ٧٤

(لجنة الدستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

مادة ٧ - لا يجوز إبعاد مصري من الديار المصرية .
ولا يجوز أن يحظر على مصري الإقامة في جهة ما ، ولا أن يلزم الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

٧٥ حكم النفي للقتل ضمن عقوبات الوزراء .
(تراجع المائدة على هذا في السادة ٦٦ بمقتضى ١٠٨١ - لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٣ مايو سنة ١٩٢٢)

٧٥ ممنوع إبعاد أى مصري من الأراضي المصرية ؛ وكذلك لا يجوز أن يحظر على أى مصري الإقامة في جهة ما من البلاد ، ولا أن يلزم بالإقامة في مكان مخصوص إلا في الأحوال المبينة صراحة في القانون .
(لجنة الدستور - ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)

٧٥ وفرض النص على حرية التشريع بجواز إبعاد المصريين .
(لجنة الدستور - ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٢)

٧٦ لا يجوز إبعاد مصري من الديار المصرية ؛ وكذلك لا يجوز أن يحظر على مصري الإقامة في جهة ما ، ولا أن يلزم الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون .
(لجنة الدستور - ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

مادة ٨ — للنازل حرمة ، فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

رلم صفحة

مجموعة

الصلوات

٧٧ . للنازل حرمة واجبة ، فلا يجوز دخولها لتفتيشها أو معاينتها إلا في الأحوال وبالكيفية المنصوص عنها في القانون .
(لجنة الدستور — ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٧٢)

مادة ٩ — الملكية حرمة ، فلا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً .

رقم سنة

مجموعة

التعليقات

للحكمة من أى نوع كانت حرمة واجبة ، فلا يجوز حرمان أحد من ملكه إلا بسبب للنفعة العامة في الأحوال

للقررة في القانون ، وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً ٧٨

(لجنة الدستور — ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

٧٩ ... عقوبة مصادرة الأموال عامة ممنوعة ... (لجنة الدستور - ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)

٧٩ ... عقوبة المصادرة العامة للأموال مخطورة ... (لجنة الدستور - ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٨٠ ... لا يجوز توزيع أموال النقابة على الأعضاء ، لأثب الأموال ليست ملكاً خاصاً للأعضاء ، بل هي ملك للشخص
المنوي ، أي النقابة ؛ ويجب أن تخصص لنقابة ممثلة ، أو تؤول إلى الحكومة بصفتها الوارثة لها — ولا يعتبر ذلك من
المصادرة الممنوعة بحكم الدستور ... (مجلس النواب - ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٠)

مادة ١١ - لا يجوز إنشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواصلات التليفونية إلا في الأحوال المبينة في القانون .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

أسرار الخطابات والتلغرافات التي تودع بمكاتب البريد والتلغراف واجبة الصون إلا في حالة التحقيقات الجنائية ... ٨٦
(لجنة الدستور - ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

وتم مقسة

مجموعة

السلطات

حرية الاعتقاد الديني مطلقة ، فجميع سكان مصر الحق في أن يقوموا بحرية تامة ، علانية أو غير علانية ، بشمار

أية ملة أو دين أو عقيدة ، مادامت هذه الشمار لا تتناقى النظام العام أو الآداب العمومية
 (لجنة الدستور — ١٥ و ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٢)

حرية الاعتقاد مطلقة
 (لجنة الدستور — ٢٩ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

ملحق ٤٣. - تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للمبادئ المرحية في الديار المصرية ،
على ألا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

جميع سكان مصر الحق في أن يقوموا ، بحرية تامة ، علانية أو غير علانية ، بشعائر أية ملة أو دين أو عقيدة ما دامت
هذه الشعائر لا تنافي بالنظام العام أو الآداب العمومية
٨٨ (لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٧ و ١٩ مايو سنة ١٩٢٢)

تحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للتقاليد المرحية في الديار المصرية ، على ألا يخل ذلك بالآداب
ولا ينافي بالنظام العام
٨٨ (لجنة الدستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

ملحة ١٤ — حرية الرأي مكفولة ، ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو التصوير. أو
بتعبير ذلك في حدود القانون .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

حرية الرأي مضمونة ، فلكل إنسان الحق في التعبير بحرية عن فكره ، سواء بالكلام أو بالكتابة وبطريق الصحف
أو بالتصوير ، بشرط أن يراعى حدود القانون
٨٩ (لجنة الدستور — ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

لا يمنع المحامى من الاشتغال بالسياسة إلا كمثل للمحامين أو لجمعيتهم العمومية أو مجلس نقابهم . وحظر الاشتغال
بالسياسة على الجمعية العمومية ومجلس النقابة ، وهما متفقدان بهذه الصفة ، سببه أن هذه الهيئات للشكيلة بمقتضى القانون إنما
تشكل لإصلاح طائفتى واجتماعى ، فلا يصح أن تكون أداة سياسية
٩٠ (مجلس النواب — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩)

ملحة ١٥ ... الصحافة حرة في حدود القانون ، والرقابة على الصحف محظورة ، وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك . إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي .

رقم ملحة
مجموعة
تعليمات

٩٤ الصحافة حرة في حدود القانون ؛ والرقابة على الصحف قبل نشرها محظورة (لجنة الدستور — ٢١ أغسطس ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٩٦ الصحافة حرة في حدود القانون ؛ والرقابة على الصحف محظورة ؛ وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك (لجنة الدستور — ٥ و ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

٩٧ يحاكم الصحفيون في الجنتع أمام محاكم الجنتع (مجلس النواب — ٢١ مايو سنة ١٩٢٨)

١٠١ يفرد للصحفيين أماكن مستقلة في السجن ، ويمامون معاملة خاصة (مجلس الشيوخ — ١٠ يونيو سنة ١٩٣٧)

١٠٢ كل ما يقال في المجلسين لن يكون عملاً للرقابة ؛ ويكون صدها مردداً بين الشعب المصري بأجمعه أثناء الأحكام العرفية . كذلك حرية الصحافة مكفولة (مجلس النواب ، دور الانقضاء غير البادي — ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

١٠٤ يطبق قانون العقوبات على ما ينشر في الصحف ، ولو كان الرقيب أثناء قيام الأحكام العرفية أجاز نشره ، لأنه لا يملك تعطيل أحكام قانون العقوبات (مجلس النواب ، دور الانقضاء غير البادي — ٥ و ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩)
(مجلس الشيوخ ، دور الانقضاء غير البادي — ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

١١١ إعلان الحاكم العسكري أنه سيتنضى بكل شدة على كل ما يحدث الشقاق والتفوق والتناهد بين طبقات الأمة وجماعاتها ، مع كفالة حرية الرأي والنقد لشؤون الوزارة وأعمالها (مجلس الشيوخ ، دور الانقضاء غير البادي — ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

هل يجوز أن تتد يد الرقيب أثناء قيام الأحكام العرفية إلى منع نشر نصوص الأستة والاستجابات في الصحف ، بد
أن أدرجت في جدول الأعمال وقبل عرضها على المجلس ؟
(مجلس الشيوخ — ١٩ و ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠)

مدى الرقابة على الصحف أثناء قيام الأحكام العرفية .

الأمر الذي منع الرقيب العام نشر شيء عنها أثناء قيادها :

(أ) الإضرار بملاقات مصر مع حلفائها أو مع الدول الأجنبية .

(ب) إيجاد أسباب التناحر بين صفوف القوات المصرية أو قوات الحلفاء أو التدخل في نظامهم أو في شؤون السمة
والتهريب الخاصة بهم أو الترض لتأدية واجباتهم ، وكذلك إيجاد هذه الأسباب بين صفوف الثائمين بالحكمة
العاملة أو عرقلتهم عن أداء واجباتهم أو تخريضهم على التمرد على القيام بواجباتهم .

(ج) الحفز على كراهة الحكومة القائمة والهيئات العامة في مصر أو ازديادها أو إثارة الحواطر عليها .

(د) بث روح الكراهية والعداء بين مختلف الطبقات في مصر أو بين مصر وحلفائها .

(هـ) إثارة مخاوف ورعب الجمهور أو طائفة معينة منه .

(و) تفويض دعائم الثقة العامة في السمة القومية وللالية لمصر وحلفائها ، وكذلك منع انتشار معلومات عن

حركات الهال أو عدم كفاية المؤن أو أية معلومات أخرى يكون من شأنها إلغاء الروح الصنوية في العدو ...
(مجلس الشيوخ — ١١ و ١٨ و ١٩ مارس سنة ١٩٤٠)

مادة ١٦ - لا يسوغ تقييد حرية أحد في استعماله أية لغة أراد في المعاملات الخاصة أو التجارية أو في الأمور الدينية أو في الصحف والمطبوعات أيًا كان نوعها أو في الاجتماعات العامة.

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

لا يسوغ فرض أى قيد على أى شخص متمتع بالحرية المصرية في حرية استعماله لأية لغة في معاملاته الخصوصية أو التجارية أو في الدين أو في الصحف أو في المطبوعات من أى نوع كانت أو في الاجتماعات العمومية ... ١٨٣
(لجنة وضع المبادئ العامة لل دستور - ٧ مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور - ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

لا يجوز تقييد لغات المعاملة الخاصة أو التجارية بتشريع يحتم جعلها باللغة العربية ، ومع ذلك فقد وعد وزير المالية بأن يفاوض الشركات مفاوضة ودية كي تسمح بحريّة العقود ذات الصلة العامة باللغة العربية ... ١٨٣
(مجلس النواب - ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٨)

رقم صفحة

مجموعة

الصلقات

المصري من الأقليات ملوم بتعلم اللغة العربية ، وإن كان في مدارس أجنبية ، مادام التعليم الأولي إجبارياً ... ١٨٧
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٣ بصفحة ١٧ — لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٧ مايو سنة ١٩٢٢)

التعليم حر " ما لم يخل " بالآداب أو النظام العام ... ١٨٧
(لجنة الدستور — ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

التعليم الأولي إلزامي للمصريين من ذين وبنات ؛ وهو مجاني في العاهد الأميرة (وصير وضع قانون لتنظيم جميع أمور التعليم العام في كل درجاته)
١٨٨ (لجنة الدستور — ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٢)

تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون
١٨٩ (لجنة الدستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

اقتراح انتخاب لجنة من أعضاء المجلس لوضع نظام لتنفيذ التعليم الإلزامي للبنين والبنات يدخل في أعمال السلطة التنفيذية ، ولا يصح أن تعين لجنة برلمانية للنظر في أعمال هي من اختصاص الحكومة
١٩٠ (مجلس النواب — ١٢ يونيو سنة ١٩٢٤)

الفرض من المادة الثامنة عشرة من الدستور هو أن يكون المل في شؤون التعليم حسب القانون — إن كان موجوداً — والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ موجود ، وهو يقضي بأن خطط الدراسة من المسائل الواجب استصدار قانون بها بعد أخذ رأى مجلس المعارف الأمل إذا دعت الحال . أما مناهج التعليم فيملك الوزير التغيير فيها بشرط استشارة مجلس المعارف الأمل أو اللجنة الفنية التي حلت محل ابتداء من ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٤ ؛ وكل تغيير يحدث فيها يكون بقرار وزاري
١٩٠ (تراجع الملائنة على هذا في المادة ١٠٨ بصيغة ٢٤٠٥ — مجلس النواب — أول سبتمبر سنة ١٩٢٦)

قرار المجلس إنشاء مرسوم بإنشاء مجلس إدارة لدار العلوم والمدارس الأولية للبنين ، لأن مجلس دار العلوم سبق أن أثنى بقانون ، وللرسوم لا يلغى القانون ، ولأن هذه المدارس تخرج معلمين للتعليم العام ، فيجب أن تكون خاضعة تماماً لوزارة المعارف ، ولا تكون قسماً من الأزهر ، ولا يصح أن تكون هناك إدارة مشتركة لهذه المدارس لاختلاف وظائفها .

قرار المجلس إنشاء الأمر الملكي رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٥ الخاص بإلحاق المدارس الأولية للبنين ومدرسي دار العلوم والقضاء الشرعي بالجامعة الأزهرية ، لأنها ليست بمعاهد دينية تنطبق عليها المادة الأولى من قانون العاهد الدينية ، ولأن المدارس التي أنشئت بقوانين لا يمكن إلغاؤها أو إلحاقها بجهات أخرى أو تعديل نظمها إلا بقانون يرضى على البرلمان . أما حصول هذه الأمور بقرار من مجلس الوزراء أو بإرادة ملكية أو بمرسوم ، فإنه يخرج الأمر عن إشراف البرلمان ويكون مخالفاً للدستور .

للمدارس التي أنشئت بقانون لا يمكن إلغاؤها أو إلحاقها بجهات أخرى أو تعديل نظمها بقرار من مجلس الوزراء أو بإرادة ملكية أو بمرسوم ، بل يجب أن يكون ذلك بقانون يرضى على البرلمان
١٩١ (مجلس النواب — ٣١ يناير سنة ١٩٢٧)

مسائل خطط التعليم وذكر مواده ، ولو إجمالاً ، وشروط قبول الطلبة ونظام الامتحانات العمومية هي من المسائل العامة التي يكون البرلمان رقيباً عليها ، ويجب أن تصدر بقانون ؛ لذلك رأى المجلس جعل مواد اللائحة التنفيذية لمدرسة الهندسة لللكية (وللخدمة من الحكومة بمرسوم فقط) مشروع قانون

٢٠٥

... ..
(مجلس النواب — ٢١ مارس سنة ١٩٢٧)

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

- ٢٠٨ ...
المصري من الأقليات ما لم يتعلم اللغة العربية ، وإن كان في مدارس أجنبية ، إذا تقرر أن يكون التعليم الأولي إجبارياً .
(لجنة وضع اللبأى "الطبعة للدستور — ٧ مايو سنة ١٩٢٢)
- ٢٠٨ ...
التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات ؛ وهو مجاني في للمعاهد الأميرية . والتعليم الابتدائي والثانوي والعالي
يكون مجانياً أيضاً بحد الإمكانات في للمدارس الأميرية ، ويصير وضع قانون لتنظيم جميع أمور التعليم العام ...
(لجنة الدستور — ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٢٠٨ ...
التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات ؛ وهو مجاني في للمعاهد الأميرية ، ويصير وضع قانون لتنظيم جميع
أمور التعليم العام في كل درجاته ...
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٨ بصفحة ١٨٨ — لجنة الدستور — ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٢٠٩ ...
التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات ؛ وهو مجاني في للمكاتب العامة ...
(لجنة الدستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
- ٢٠٩ ...
غير ميسور جعل التعليم إلزامياً إلا بعد إعداد العدد الكافي من للمكاتب لقبول جميع الأولاد ...
(مجلس الشيوخ — ٨ يولييه سنة ١٩٣٦ و ٢٣ يولييه سنة ١٩٣٧)

مادة ٢٠ — للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً؛ وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم إلى إشعاره . لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فانها خاضعة لأحكام القانون ، كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً للمناقشة فيما بينهم من المسائل من أى نوع كانت ؛ وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ؛ ولا حاجة لهم في هذا الصدد إلى إشعار البوليس أو تصريح سابق . لكن لا يسرى هذا الحكم على الاجتماعات التي تحصل في المجال العمومية إذ هذه يلزم لها إشعار البوليس مقدماً ويكون له حق حضورها ، ولا على التجمعات التي تحصل في العراء إذ هي خاضعة تماماً لقوانين البوليس
(لجنة الدستور — ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٢١٢

لا يطبق قانون الاجتماعات والمظاهرات إلا عند الضرورة القصوى عندما ترى الحكومة أن الأمن مهدد ، وأنها لا بد أن تتدخل أو يتدخل غيرها على كره منها
(مجلس النواب — أول و ١٥ يولية سنة ١٩٢٤)

٢١٣

إلغاء قانون التجمهر ، لأن السبب الذى دعا إلى إصداره حالة الحرب الصامتة
(مجلس النواب — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧)

٢١٧

لما كانت الاجتماعات العمومية والمظاهرات ترمى إلى إبداء الأفكار ، فقد وجب أن تكفل حريتها بالطريقة التي يسنها الشرع ، كإفالة لهذه الحرية من جهة ، وحفاظة للنظام من جهة أخرى . كما أنها ترجع أيضاً إلى الحرية الشخصية المكفولة بالمادة الرابعة من الدستور
(مجلس النواب — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ و ٣ يناير سنة ١٩٢٨)

٢٢١

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

٢٤٥ الحق
(لجنة الدستور — ١٥ أغسطس ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٢٤٥ هل ينتع أن تؤلف الحكومة مجلساً لثلاثة الماهين الأهليين بنص في القانون مراعاة لبعض الأحوال ؟
(مجلس الشيوخ — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩)

استثناء عمال الحكومة ومجالس المديرات والمجالس البلدية والصالح العمومية والنشآت والمهيات ذات النفعة العامة من حق تكوين نقابات لهم ، لأنه يحرم عليهم استعمال حق الإضراب الذي يهوق سير الأعمال العامة أو ذات النفع العام ، ولأنهم خاضعون لرقابة البرلمان ، وفيها ضمان لمصالحهم .
واستثناء عمال الزراعة ، اكتفاء بحسن العلاقة للأثورة بين العمال ولللاك ، فلا حاجة لقانون أو رقابة تجمعهم ، وخوفاً من انتشار الوباء المخطرة فيهم .

٢٤٨ إذا ما أضربوا
(مجلس النواب — ١٣ فبراير سنة ١٩٤٠)

اختصاص السلطة التنفيذية بتسجيل إنشاء النقابات ، فإذا امتنعت عن التسجيل كان مطالبيه الحق في استئناف النظر في الطلب أمام المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها مقر النقابة ؛ وهذا لا يتعارض مع مبدأ فصل السلطات
(مجلس النواب — ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٠)

٢٦٨ النقابات
(مجلس النواب — ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٠)

٢٧٨ استئنافاً دون القضاء
(مجلس النواب — ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٠)

مادة ٢٢ - لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشؤون ، وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية .

رقم صفحة

مجموعة

الطلبات

٢٨٥ للأفراد حق تقديم عرائض ؛ وليس لهم أن يخاطبوا البرلمان بأشخاصهم ، سواء كانوا أفراداً أو جماعات ... (لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

٢٨٥ لكل مصري أن يخاطب السلطات العمومية باسمه الخاص ، وذلك بعرائض يكون موقعاً عليها من واحد أو أكثر . أما العرائض الإجماعية فلا تكون إلا من الهيئات النظامية والأشخاص المعنوية ... (لجنة الدستور - ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)

٢٨٥ لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشؤون ، وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية ... (لجنة الدستور - ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٢٨٧ حفظ كتاب من رئيس الجمعية الزراعية بالنيابة . يسترض فيه على ما قدمته وزارة الزراعة من الأرقام والبيانات إلى مجلس النواب عند النظر في اقتراح لجنة المالية به عن منح وزارة الزراعة حق الاتجار بالأسمدة ، لأنه إن كان عريضة وجب أن يحال إلى لجنة العرائض ، وإن كان اقتراحاً فلا يجوز تقديمه من غير الأعضاء ، وإن كان مناقشة في الموضوع للطروح على المجلس فإنما المناقشة من حق الأعضاء وحدهم ... (مجلس الشيوخ - ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٦)

٢٨٨ للمجلس أن يحيل إلى الوزارة المختصة العريضة المقدمة من أشخاص يشكوى من شخص قائم بعمل عام ، ما دامت الشكوى في حقيقتها ذات صفة عامة ... (مجلس الشيوخ - ١٦ يناير سنة ١٩٢٨)

٢٩٠ هل يتتبع أن تضمن العرائض التي يقدمها أفراد المصريين اقتراحات برغبات ؟ ... (مجلس النواب - أول يولي سنة ١٩٣٧)

٢٩١ مدى حق الأفراد في مخاطبة مجلسي البرلمان فيما يعرض لهم من الشؤون ... (مجلس الشيوخ - ٧ مارس سنة ١٩٣٩)

٢٩٢ لجميع الأفراد الحق في التقدم للبرلمان بعرائض برغبات ، لأن لهم أن يوجهوا نظر السلطات العامة إلى ما يحس للصحة العامة أو الخاصة ... (مجلس الشيوخ - ٥ يونيو و ١٠ يولي سنة ١٩٣٩)

الباب الثالث

السلطات

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٢٣ - جميع السلطات مصدرها الأمة ، واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

٢٩٨ جميع السلطات مصدرها الأمة
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

٢٩٩ جميع السلطات مصدرها الأمة ، واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور
(لجنة الدستور - ٤ يونيو و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

رقم
مجموعة
التعليقات

٣٠٠ ... السلطة التشريعية يشترك فيها الملك والبرلمان ، فلا يصدر قانون إلا إذا أقرّه البرلمان وصدق عليه الملك ... (لجنة الدستور — ٤ يونيو سنة ١٩٢٢)

٣٠٠ ... الأصل أن يكون المجلسان متساويين في الاختصاص ... (لجنة الدستور — ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢)

٣٠٣ ... السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع البرلمان ... (لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٣٠٤ ... إن كل ما يوافق عليه المجلسان ، خاصاً بالمسائل المالية والأعمال التشريعية ، يجب أن يفرغ في صيغة قانون ... (مجلس الشيوخ — ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٧)

إلغاء القانون الخاص بالتجنيم الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ، لأنه لا يتفق مع الحرية الشخصية المكفولة
بالدستور ، ولا يتفق مع العصر الحاضر ... (تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٦٧ بصيغة ٣٥٦٥ — مجلس النواب — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧)

هل تعرض النائب لشؤون خاصة بأشخاص موظفين ووقائع فردية بالنسبة لبعض الموظفين فيه مساس بمبدأ الفصل
بين السلطات ؟ ... (مجلس النواب — ٤ يولييه سنة ١٩٣٨)

٣٠٨ لا يجوز للمجلس أن يلزم الحكومة بتشكيل لجنة من أشخاص معينين ، إذ أن هذا من عمل السلطة التنفيذية ... (مجلس النواب — ١٢ يولييه سنة ١٩٣٨)

يجوز تفويض الحكومة في إصدار مراسيم بتعديل التعرّفة الجمركية ورسوم الإنتاج وتكرار هذا التفويض ،
لعدم استقرار الأحوال المالية ، ولضرورة المحافظة على فكرة التعديل في أضيق دائرة ... (تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٤ بصيغة ٣٧٢٦ — مجلس النواب — ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨)

الواقعة على مشروع قانون بتفويض الحكومة في إصدار مراسيم لها قوة القانون بفرض ضرائب ، على أن
تكون مدة التفويض إلى مجلد دورة البرلمان العادية التالية ... (تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٤ بصيغة ٣٧٢٦ — مجلس النواب — ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨)

يجوز تفويض الحكومة في إصدار مراسيم بتعديل التعرّفة الجمركية ورسوم الإنتاج وتكرار هذا التفويض
لعدم استقرار الأحوال المالية ، ولضرورة المحافظة على فكرة التعديل في أضيق دائرة ... (مجلس الشيوخ — ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨)

هل يمكن بمرسوم إجراء تعديل في تشكيل هيئة أنشئت بقانون اعتياداً على أن اختصاص هذه الهيئة ليس من التشريعات العامة التي تقتضى استصدار قانون ، ولا يجوز للهيئة اختصاصاً يؤثر في اختصاص الوزير أو مجلس الوزراء ، بل هو عبارة عن توزيع العمل بين هذه الهيئة ومدير المصلحة والوزير المختص ومجلس الوزراء ؛ وليس رأى هذه الهيئة نهائياً في أى شأن مطلقاً ، وإنما رأيها استشاري محض ؟ وهل يجوز القول بأن هذه الهيئة أنشئت بقانون ، ولكن هذا القانون صدر في وقت كان البرلمان فيه غير قائم ، أى أن القانون صدر من السلطة التي كان يمكنها أن تصدر مرسوماً ، وقد سمي قانوناً بجوراً ؟

... .. (مجلس النواب — ٢٨ يولييه سنة ١٩٣٩)

لا يسل القانون إلا بقانون يصدر بالطريق الدستوري

... .. (مجلس النواب — ٥ يولييه سنة ١٩٣٩)

رقم صفحة
مجموعة
التطبيقات

٣١٤ ... السلطة التشريعية يتولاها الملك والبرلمان...
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

٣١٤ ... لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك ...
(لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٣١٤ ... لا يجوز أن يلقى مرسوم قانوناً ...
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥٣ صفحة ٣٤٢١ — مجلس النواب — ٣١ يناير سنة ١٩٢٧)

٣١٤ ... الراسم بقوانين الصادرة استناداً للأمر الملكي رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ من الإجراءات التشريعية التي يحتم الدستور
صدورها بقانون بالطريقة التي ينص عليها في هذه المادة . وبما أنها لم تعرض على البرلمان ، فستبر غير دستورية وباطلة بطلاناً
أصلياً ؛ ويمكن لسقوطها قرار من أحد المجلسين ، من غير حاجة إلى صدور قانون بإنائها ...
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤١ صفحة ٥٤٣ — مجلس النواب — ٢٩ يناير و ٢٤ مارس سنة ١٩٣٥)

٣١٤ ... أثر الحل في القرارات التي أصدرها المجلس للنحل في مشروعات قوانين لا تزال معروضة على مجلس الشيوخ ...
(مجلس الشيوخ — ١٣ أبريل سنة ١٩٣٨)

٣١٤ ... موافقة مجلس النواب للدخل على مشروع قانون لما يوافق عليه مجلس الشيوخ تمنح مجلس النواب الجديد من إعادة
النظر فيه ، ونجمله من اختصاص مجلس الشيوخ ...
(مجلس النواب — ٢ و ٢٤ ماو سنة ١٩٣٨)

٣٢٦ ... في حالة قيام الأحكام العرفية تقدم الحكومة بما تريد سنه من التشريعات للناسة بالحالة المحاصرة إلى المجلس ، على أن
يقرها البرلمان بمجلسيه على وجه السرعة ...
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥٥ صفحة ٣٤٧٨ — مجلس النواب — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩)

ملحة ٣٦ :- تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصري بإصدارها من جانب الملك ، ويستفاد هذا الإصدار من نشرها في الجريدة الرسمية .

وتنفذ في كل جهة من جهات القطر المصري من وقت العلم بإصدارها .
ويعتبر إصدار تلك القوانين معلوماً في جميع القطر المصري بعد نشرها بثلاثين يوماً . ويجوز قصر هذا الميعاد أو مده بنص صريح في تلك القوانين .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

- قرار مجلس الوزراء الصادر بإخلاء مكافأة أعضاء البرلمان إلى ٣٦٠ جنباً لا يؤثر مطلقاً على القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٤ الخاص بتحديد مكافأة أعضاء البرلمان بسنائة جنيه ، لأن القانون لا يبدل ولا يلغى إلا بقانون ٢٧
- (مجلس النواب — ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٦)
(مجلس الشيوخ — ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٦)
(مجلس النواب — ٥ يولييه سنة ١٩٣٦)
- لا محل للكلام في اقتراح صدر بشأن موضوعه مرسوم نشر في الجريدة الرسمية ٣٣٧
- (مجلس النواب — ٦ فبراير سنة ١٩٣٩)
- قانون للبرازية الصامة وتعديله للقوانين النافذة — مدى ذلك وطريقته ٣٣٩
- (تراجع النافذة على هنا في السادة ١٣٨ صفحة ٣٠٢١ — مجلس الشيوخ — ١٥ مايو سنة ١٩٣٩)

مادة ٢٧ - لا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص.

مادة ٢٨ - للملك والمجلس الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصاً بإنشاء الضرائب أو زيادتها ، فأقراحه للملك والمجلس النواب .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

المجلسان متساويان في الحقوق ؛ ولكل منهما حق اقتراح القوانين والابتداء بنظرها ، ما عدا للبرلمان وقوانين الضرائب فإن مناقشتها وتقريرها يكونان أولاً في مجلس النواب ، وما عدا مسؤولية الوزارة فإنها تكون أمام مجلس النواب فقط ...
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٢)

لكل من المجلسين حق اقتراح القوانين ...
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٥ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٢)

لا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون ...
(تراجع النقطة على هذا في المادة ١٣٤ صفحة ٢٦٩٠ — لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٨ و ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

الأصل أن يكون المجلسان متساويين في الإحصاء ...
(تراجع النقطة على هذا في المادة ٢٤ صفحة ٣٠٠ — لجنة الدستور — ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢)

يكون لكل من ركني السلطة التشريعية حق اقتراح القوانين ...
(لجنة الدستور — ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢)

لكل من ركني السلطة التشريعية حق اقتراح القوانين ، عدا ما كان منها خاصاً بإنشاء الضرائب أو زيادتها فأقراحه للملك ...
(لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

لا يجوز تخصيص أية ضريبة لهدف معين ، لأن هذا يكون معناه أن الضرائب ليست عامة ، وليست لصالح العام . وتكون النتيجة التي تترتب على ذلك التخصيص أن بعض الأعمال العامة تصبح ولا مقابل لها في الميزانية ، كوسائل التعليم والصحة التي لا يقابلها ضريبة خاصة بها مع حاجتها إلى المال الكثير ...
(مجلس النواب — ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦)

لا يجوز للأفراد (غير الأعضاء) اقتراح قوانين . ومشروعات القوانين التي تقدم منهم تعتبر عرائض تأخذ سيرها العادي ، فتحال على الوزارة المختصة ، وهي تعيد المجلس بما تراه عنها ...
(مجلس النواب — ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨)

هل نص المادة يتناول الضرائب والرسوم عامة ، أم أنه قصر على الضرائب دون الرسوم ؟
هل يجوز لمجلس الشيوخ إبداء رغبات بإنشاء ضرائب أم لا يجوز ؟
(مجلس الشيوخ — ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠)

قرار مجلس النواب عدم الموافقة على تحرير لجنة الاقتراحات بمحفظ اقتراح بمشروع قانون بدعوى أن هناك لجنة حكومية تنظر في موضوع هذا الاقتراح ، لأن في ذلك تعطيلاً لأعمال السلطة التشريعية (مجلس النواب — ١١ يناير سنة ١٩٣٧)

٣٤٩
لمجلس الشيوخ الحق في تعديل الضريبة المفروضة على أى نوع من أنواع رموس الأموال المروضة عليه بالزيادة أو النقص . أما أنواع رموس الأموال غير المروضة عليه فليس له الحق في إنشاء ضريبة عليها تفيداً لحكم هذه المادة ... (مجلس الشيوخ — ٨ و ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨)

٣٥٣
لمجلس الشيوخ الحق في تعديل أرقام الضرائب الجديدة المقترحة بالزيادة أو بالنقص في مشروعات قوانين واردة إليه من الحكومة أو مجلس النواب ؛ وليس له الحق في تعديل تلك المشروعات باقتراح أنواع من الضرائب جديدة ليست واردة فيها ، ولا اقتراح زيادة في ضرائب قائمة فعلاً (مجلس النواب — ٢١ يناير سنة ١٩٣٩)

رقم صفحة

مجموعة

الطلبات

٣٦٨ ... السلطة التنفيذية يقوم بها الملك في الحدود المقررة في هذا الدستور ...

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور - ٩ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٣٦٨ ... استبعاد اقتراح لأنه من اختصاص السلطة التنفيذية ...

(مجلس الشيوخ - ١٤ يويه سنة ١٩٢٦)

هل تعرض النائب لشؤون خاصة بأشخاص موظفين ووقائع فردية بالنسبة لبعض الموظفين فيه ماس بمبدأ الفصل

٣٦٨ بين السلطات ؟ ...

(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٢٤ بصفحة ٣٠٥ - مجلس النواب - ٤ يويه سنة ١٩٣٨)

٣٦٨ لا يجوز للمجلس أن يترجم الحكومة بتشكيل لجنة من أشخاص معينين ، إذ أن هذا من عمل السلطة التنفيذية ...

(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٢٤ بصفحة ٣٠٨ - مجلس النواب - ١٢ يويه سنة ١٩٣٨)

مادة ٣٠ - السلطة القضائية توليها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

٣٦٩ السلطة القضائية تقوم بها المحاكم على اختلاف أنواعها ، وأحكامها تصدر على مقتضى القانون وتنفذ باسم الملك ...
(لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٣٦٩ الأصل في المحاكمة أن تكون أمام الجهات القضائية ، ولا يبدل عن هذا المبدأ إلا إذا كانت هناك أسباب تقتضي ذلك .
(مجلس الشيوخ — ٣ أبريل سنة ١٩٢٨)

٣٧٤ ليس من حق المجلس أن يناقش فيمن يجب أن تتولى النيابة سؤالم أو يجب ألا تسألم
(تراجع للناقصة على هذا في المادة ١٠٧ بصفحة ٢٣٢٠ — مجلس النواب — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧)

٣٧٤ هل يعتبر اعتراض بعض الأعضاء على أعمال لجنة في تطبيقها لقانون ألفت بمقتضاه تدخل منهم في أعمال سلطة قضائية ؟
(مجلس الشيوخ — ١٩ و ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠)

مادة ٣١ — تصدر أحكام المحاكم المختلفة وتنفذ وفق القانون باسم الملك .

رأى محكمة

مجموعة

الصلوات

٣٨٤ السلطة القضائية تقوم بها المحاكم على اختلاف أنواعها ، وأحكامها تصدر على مقتضى القانون وتنفذ باسم الملك ...
(تراجع النافذة على مفا في المادة ٣٠ بصيغة ٣٦٩ — لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢)

الفصل الثاني

الملك والوزراء

الفرع الأول - الملك

مادة ٣٢ - عرش المملكة المصرية ورأى في أسرة محمد على .

وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠
(١٣ أبريل سنة ١٩٢٢) .

رقم
صفحة
مجموعة
السلطات

مصر دولة حرة مستقلة ذات سيادة ، وأراضيها غير قابلة للتجزئة ، ولا يجوز التنازل عن شيء منها ، وحكومتها
ملكية دستورية ورأية في سلالة محمد على طبقاً للأمرين الصادرين في ١٥ مارس و ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ؟ وهذه للبادئ
ثابتة لا تقض ولا تمس
٣٨٥ (تراجع المناقشة على هذا في المادة الأولى بصفحة ٢ - لجنة الدستور - ٤ يونيو سنة ١٩٢٢)

عرش المملكة المصرية ورأى في أسرة محمد على ، وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر
في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ (١٣ أبريل سنة ١٩٢٢)
٣٨٥ (لجنة الدستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

تبلغ هيئة المؤتمر المنعقدة بمحضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملكاً لمصر
٣٨٥ (هيئة مجلس الشيوخ والنواب - ٨ مايو سنة ١٩٣٦)

مادة ٣٣ - الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس .

رقم صفحة
مجموعه
الصفحات

٣٨٦ الملك هو الرئيس الأعلى للدولة ، وذاته مصونة لا تمس

(لجنة وضع المبادئ العامة لل دستور — ٢٩ أيلول سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور — ٩ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

رقم
مجموعة
الصلبقات

٣٨٧ الملك يصدق على القوانين ويصدرها
(لجنة وضع المبادئ العامة للمستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

٣٨٧ الملك يصدق على القوانين ويصدرها ، ويضع الواضع اللازمة لتنفيذها في حدود القوانين
(لجنة المستور — ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢)

٣٨٧ الملك يصدق على القوانين ويصدرها
(لجنة المستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٣٨٧ إذا قدم للبرلمان مشروع قانون مصدراً باسم مجلس الوصاية ، ولكن حين إقراره تولى الملك سلطته الدستورية ،
وجب حينئذ تغيير الديقاجة وجعلها باسم الملك
(مجلس الشيوخ — ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧)

مادة ٣٥ — إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه في مدى شهر لاعادة النظر فيه .
فإذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك تصديقاً من الملك عليه وحسب .

رقم صفحة
مجموعة
السلطات

إذا وافق البرلمان على مشروع قانون ولم يصدق عليه الملك أو رفضه البرلمان ، فلا يجوز إعادة نظره في دور الانقضاء نفسه .
وإذا أعيد النظر في مشروع القانون في دورة ثانية ووافق عليه البرلمان ، فلذلك أن يصدق عليه أو يحل المجلس .
وإذا جاء المجلس الجديد وصادق على قرار المجلس القديم وجب تصديق الملك على القانون ... ٣٨٨ ...
(لجنة وضع المبادئ العامة للستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)

كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائياً ، لا يجوز أن ينظره مرة ثانية في دور الانقضاء نفسه .
كل مشروع قانون أقره البرلمان ولم يصدق عليه الملك يرد للبرلمان في بحر شهر مشرعاً بالأسباب التي أدت إلى عدم التصديق ، فإذا أقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين وجب إضاؤه .
وإذا لم يرد للبرلمان في بحر شهر اعتبر هذا مصادقة من الملك عليه ويجب إضاؤه . أما إذا رد إلى البرلمان وحاز أغلبية عادية ولكنها أقل من الثلثين تأجل نظر القانون إلى دور انقضاء آخر . فإذا أقره البرلمان بأغلبية عادية نعد القانون .
٣٨٩ (تراجع المناقشة على هذا في المادة ٣٦ من سنة ٣٩١ — لجنة الستور — ١٥ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ يونيو سنة ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

لا يصح إعادة النظر في قرار البرلمان باختصاصه في النظر في ميزانية الأوقاف الأهلية الصادر منه في سنة ١٩٢٤
والذي لم يرد إليه في الميعاد للتصديق عليه في المادة ٣٥ من الستور ... ٣٩٠ ...
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٥ من سنة ٣٣٤٦ — مجلس النواب — ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦)
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٥ من سنة ٣٣٥٥ — مجلس الشيوخ — ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦)

مادة ٣٦ - إذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر . فإن كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه . فإذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر .

رقم صفحة
عمود
السلطات

كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائياً لا يجوز أن ينظر مرة ثانية في دور الانعقاد نفسه .

كل مشروع قانون أقره البرلمان ولم يصدق عليه الملك يرد للبرلمان في بحر شهر مشفوعاً بالأسباب التي أدت إلى عدم التصديق ، فإذا أقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين وجب إنفاذه .

وإذا لم يردّ للبرلمان في بحر شهر اعتبر هنا مصادقة من الملك عليه ووجب إنفاذه . أما إذا ردّ إلى البرلمان وحاز أغلبية عادية ، ولكنها أقل من الثلثين ، تأجل نظر القانون إلى دور انعقاد آخر ؛ فإذا أقره البرلمان بأغلبية عادية

نعد القانون
٣٩١
(لجنة الدستور - ١٥ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ يولييه سنة ١٩٢٢)

إذا رد القانون في الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين أصدره الملك . فإذا كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه . فإذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك القانون

بالأغلبية العادية للأعضاء الحاضرين صدر
٤١٢
(لجنة الدستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

مادة ٣٧ - الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها.

رقم
مجموعة
الصفحات

٤١٤
(لجنة وضع المبادئ العامة للمستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

٤١٤
(لجنة المستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

المقصود من اللوائح التي يضعها الملك هي اللوائح التي يصدرها الوزراء المختصون لتنفيذ القانون . ولكن إذا نص في بعض القوانين على صدور قرار من الوزير المختص ، فهذا تكرار لا ضرر فيه ، حتى إذا ما أغفل وضعه سهواً تدرى مادة المستور العامة
(مجلس النواب - ٧ فبراير سنة ١٩٤٠)

٤١٥
هل استصدار مرسوم بإنشاء مجلس أعلى للتعليم (ألغت المادة السابقة منه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ الملغ بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٢ ورقم ٦ لسنة ١٩٢٣) فيه مخالفة لحكم المادة ٣٧ من المستور
(مجلس النواب - ٢٦ مارس سنة ١٩٤٠)

رقم
مجموعة
التعليقات

٤١٩ لذلك حتى حل مجلس النواب
(لجنة وضع البادئ العامة للمستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

٤١٩ لا يكون للملك حتى حل المجلس إلا بعد أخذ رأى مجلس الوزراء
(لجنة وضع البادئ العامة للمستور — ٦ و ٧ مايو سنة ١٩٢٢)

لا يحل للملك مجلس النواب إلا إذا رأى أنه أصبح لا يمثل رأى الأمة .

٤١٩ رفض اقتراح بضرورة موافقة مجلس الشيوخ على حل مجلس النواب
(لجنة وضع البادئ العامة للمستور — ١٢ مايو سنة ١٩٢٢)

٤٢٣ صدور قرار من مجلس النواب بصدف الثقة بالوزارة يترتب عليه استقالة الوزارة . ولها — إن رأيت أن ما حدث
بشأنه الخلاف بينها وبين المجلس لا يبر فيه عن رأى الأمة — أنت تشرح ذلك للملك ؟ وهو حر بعد ذلك فى قبول
استقالتها أو حل المجلس
(تراجع الثالثة على هذا فى المادة ٦٥ بصفحة ١٠٤٧ — لجنة وضع البادئ العامة للمستور — ١٩ مايو سنة ١٩٢٢)

٤٢٣ الملك هو الذى يدعو البرلمان إلى كل احتياج غير عادى ، وله تأجيل انقضاء البرلمان ، وله حل مجلس النواب ، ومع
ذلك فلا يجوز أن يزيد التأجيل على شهر ، ولا يمكن أن يتكرر فى دور الانقضاء الواحد بدون موافقة المجلسين
(تراجع الثالثة على هذا فى المادة ٣٩ بصفحة ٤٣٠ — لجنة المستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)

٤٢٣ إذا حصل الاقتراع وقصدت الوزارة ثقة المجلس كان عليها أن ترجع إلى الملك لتعرض الأمر عليه أو لترفع استقالتها
له ، وإن أقامها وعين غيرها حائزة ثقة المجلس كان بها . على أن له ألا يقبل الوزارة وأن يحل مجلس النواب ويأمر بإجراء
انتخابات جديدة . فإذا أيد المجلس الجديد الوزارة فيها ، وإلا كان حقاً أن تستقيل
(تراجع الثالثة على هذا فى المادة ٦٥ بصفحة ١٠٢٩ — لجنة المستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)

٤٢٣ رفض اقتراح بحل مجلس النواب إذا طلبه ثلثا أعضائه
(لجنة المستور — ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢)

٤٢٤ لذلك حتى حل مجلس النواب
(لجنة المستور — ٣٠ سببر سنة ١٩٢٢)

٤٢٥ سفة أعضاء مجلس الشيوخ لا تنحل عنهم فى وقت من الأوقات طبقاً لحكم المستور الذى لا يميز حل مجلس الشيوخ .
والأمر للملكى رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ لا يسدو أنه أقر الأمور فى نصابها وأزال العقبات التى كانت قائمة فى سبيل مباشرة
الشيوخ لوظيفتهم — صرف مكافأة الأعضاء بناء على ذلك طول مدة التطليل
(مجلس الشيوخ — ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

٤٢٨ حل مجلس النواب خمس مرات

مادة ٣٩ - للملك تأجيل انعقاد البرلمان ؛ على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

- للك تأجيل انعقاد البرلمان ؛ على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر . ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين (تراجع المناقشة على هذا في المادة ٣٨ بصفحة ٤١٩ - لجنة وضع الدساتير العامة للبلاد - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
- ٤٣٥
- الملك هو الذي يدعو البرلمان إلى كل اجتماع غير عادي ، وله تأجيل انعقاد البرلمان وله حل مجلس النواب ، ومع ذلك فلا يجوز أن يزيد التأجيل على شهر ، ولا يمكن أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين (لجنة الدستور - ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٤٣٥
- للك تأجيل انعقاد البرلمان ؛ على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين (لجنة الدستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
- ٤٣١
- منع الأعضاء من الكلام قبل تلاوة مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان (مجلس النواب - ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٨)
- ٤٣١
- الجلس لا يعلم بمرسوم التأجيل بصفة قانونية إلا عند تلاوته عليه في الجلسة من فوق منبره ، ولا ينفذ إلا بعد ذلك . (مجلس النواب - ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦)
- ٤٣٣
- حق تأجيل البرلمان من الحقوق الدستورية التي للوزارة استعمالها ، ولكن يشترط أن يتوفر فيه أمران : تعيين جلالة الملك للوزارة ، وثقة مجلس النواب بها قبل تاريخ التأجيل .
- ٤٣٤
- لكل عضو أن يحكم مادام مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان لم يتل ، وإن كان قد صدر ونشر في الجريدة الرسمية (مجلس الشيوخ - ٣ يناير سنة ١٩٣٨)

مادة ٤٠ - للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية . وهو يدعو أيضاً متى طلب ذلك بمرئضة تمضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء أي المجلسين ، ويعلن الملك قس الاجتماع غير العادي .

رقم
مجموعة
التعليقات

٦٤٤ الملك يدعو البرلمان إلى دور غير عادي
(تراجع المانعة على هذا في المادة ٣٨ بصفحة ٤١٩ - لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

يلتزم البرلمان كل سنة في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر لتقدير جلساته العادية ؛ ويمتد دور استقاده إلى آخر شهر
أبريل من السنة التالية ، ويجوز عند الضرورة دعوة البرلمان إلى الاجتماع بصفة غير عادية ، ومدة انقضاده تحدده
٤٤٦ في أمر الدعوة
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)

٤٤٦ يجوز ، عند الضرورة ، دعوة البرلمان إلى اجتماع بصفة غير عادية ، ومدة انقضاده تحد في آخر الدعوة ...
(لجنة الدستور - ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢)

الملك هو الذي يدعو البرلمان إلى كل اجتماع غير عادي ، وله تأجيل انقضاء البرلمان ، وله حل مجلس النواب . ومع
٤٤٦ ذلك فلا يجوز أن يزيد التأجيل على شهر ، ولا يمكن أن يتكرر في دور الانقضاء الواحد بدون موافقة المجلسين ...
(تراجع المانعة على هذا في المادة ٣٩ بصفحة ٤٣٠ - لجنة الدستور - ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)

٤٤٧ للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية ؛ وهو يدعو أيضاً متى طلبت ذلك أغلبية أي المجلسين ...
(لجنة الدستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٤٤٧ عند دعوة البرلمان إلى الاجتماع بصفة غير عادية ، تحدد مدة استقاده في أمر الدعوة ...
(لجنة الدستور - أول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

٤٤٧ لا يجوز هرمص اقتراح بتأجيل النظر في موضوع دعى البرلمان لدور غير عادي من أجل نظره ...
(مجلس النواب - ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٩)

اجتماع البرلمان لدور غير عادي لنظر أمر معين بالقبول ولورد في الدعوة غير العادية لا يمنع من نظر أي مسألة أخرى ،
٤٤٩ لأن للمجلس الحرية التامة في مراقبة سير أعمال الحكومة ، سواء أكان ذلك في دور عادي أم في دور غير عادي ...
(مجلس الشيوخ - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٩ و ٣ و ١٧ مارس و ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧)

الدورات غير العادية تتكرر ، ولكن لا يجوز طلب استمرار انقضاء البرلمان أثناء الدور غير العادي لأن استمرار
٤٦١ الدورات إلى غير نهاية لا يجوز دستورياً ، وذلك لكي تتفرغ السلطة التنفيذية للقيام بالأمم للقاء على ناتها ...
(مجلس الشيوخ - ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

للجلس الحق في أن يتصل سلطته الدستورية لرقابة الحكومة ، ولتنظر في كل ما يمن للأعضاء من الآراء أثناء

الدورة غير العادية ؛ ولا يعتبر المجلس مقيداً بالأعمال التي وردت في مرسوم الدعوة ٤٦٥

(مجلس النواب — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧)

(مجلس الشيوخ — أول نوفمبر سنة ١٩٣٧)

(مجلس النواب — أول نوفمبر سنة ١٩٣٧)

مادة ٤١ - إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تختمل التأخير ،
فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون ، بشرط ألا تكون مخالفة للدستور ؛
ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له ، فإذا
لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

رقم صفحة
مجموعة
النظريات

إذا حدث في فترة العطلة بين أدوار الانعقاد من الضرورات ما يستدعي الإسراع ولا يحتمل التأخير إلى أن يدعى
البرلمان للاجتماع بصفة استثنائية ، فللملك أن يصدر مراسيم يكون لها قوة القانون . وهذه المراسيم يجب عرضها على
البرلمان في أول اجتماع له (لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
٤٨٢ (لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

إذا حدث بين أدوار الانعقاد من الأمور ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ احتياطات بالمحافظة على الأمن العام أو لدرء
خطر يهدد الدولة ، وكانت الحال لا تختمل التأخير إلى أن يدعى البرلمان إلى الاجتماع بصفة غير عادية ، فللملك أن يصدر
في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون ، بشرط ألا تكون مخالفة للدستور ؛ ويجب عرض هذه المراسيم على البرلمان
في أول اجتماع له ، بحيث إذا لم يقرها المجلسان مما سعتلت (لجنة الدستور — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢)
٤٨٢

تأليف لجنة الشؤون الدستورية لتنظر في القوانين التي صدرت في غية البرلمان بالاستناد إلى المادة ٤١ ، ومهمتها
النظر في : هل هذه المادة تطبق حقيقة عليها أم لا ؟ وإذا كانت هذه القوانين باطلة ، فما هو نوع بطلانها ؟ هل هو بطلان
أصلي ، أم بطلان تبني ؟ وهل صدرت باطلة ، أم جاء البطلان طارئاً عليها بعد صدورها ؟ (مجلس النواب — ١٣ يولييه سنة ١٩٢٦)
٤٨٣ (مجلس النواب — ١٦ يولييه سنة ١٩٢٦)

يجب أن يكون القانون الذي يصدر في غية البرلمان من التدابير التي لا تختمل التأخير ، كالتدابير المتعلقة بالصحة
العامة والكوارث العامة والضرائب .
يجب أن تكون نصوص القانون غير مخالفة لنصوص الدستور .

لهذا يكون المرسوم بقانون الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بشأن الانتخابات صدر باطلاً بطلاناً أصلياً ، ولأنه
خالف مبدأ الاقتراع العام للنصوص عليه في المادة ٨٢ ، ولأنه متناف للمادة الثالثة التي تنص على أن للصيرين متساوون
في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية ، ولا حاجة في إنشاء لإصدار قانون ، حتى لا يكون في هذا اعتراف ضمني بأن له
قوة القانون .

ورفض هذا الرسوم يحمل قانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ قائماً من غير حاجة لإصدار قانون بإجراء الانتخابات
على مقتضاه (مجلس النواب — ١٢ و ١٣ يولييه سنة ١٩٢٦)
٤٩٢

حكم للراسم بقوانين التي صدرت في الفترة التي بين ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ أثناء تعطيل الحياة النيابية :

للادة ٤١ هي في الحقيقة استثناء من حكم للمادتين ٣٤ و ٣٥ من الدستور اللتين تصان على أن السلطة التشريعية يتولاها لللك بالاشتراك مع المجلسين ، وعلى أنه لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه لللك .

وجوب قصر للادة ٤١ على الحالة التي نصت عليها فقط وهي الفترة التي بين أدوار انعقاد البرلمان ، إذ لا يجوز التوسع في الاستثناء والقياس عليه . وإذن لا يمكن سريلان حكمها على فترة تعطيل للحل ، لأن هذا يجري " السلطة التنفيذية على تعطيل البرلمان تصبح هي سلطة تشريعية أيضاً ، وينهد بذلك الدستور وتهدد الأمة سلطتها ، في حين أنها هي مصدر السلطات . ولا يمكن تشبيه الفترة التي بين أدوار الانعقاد بالزمن الذي تمطل فيه الحياة النيابية ، لأن البرلمان في للدة الأولى له وجود ، ولذلك نصت هذه للادة على وجوب دعوته إلى اجتماع غير عادي لمرس الراسم عليه ، ولا وجود له في فترة تعطيل ، إذ لا وجود لأعضاء مجلس النواب في فترة الحل ، وبذلك تكون للراسم الصادرة أثناء مدة التعطيل غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً .

بما أن حكم البطلان يترتب عليه اقلاب هائل فيه ضرر كبير على المصالح العامة وحقوق الأفراد ، فيقصر البطلان على ما يبقى كيان الدستور ويحفظ قديسته . وتكون المراسم صحيحة بالنسبة لتأثيرها ، وإن كان تعميم البطلان طبيعياً وموافقاً للبادئ العامة .

وجوب صدور قانون يحمل هذه المراسم في حكم الصحيحة من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم اللواضة على أي منها (وقد صدر برقم ٢ لسنة ١٩٢٦)

٤٩٨

(مجلس النواب — ٧ أغسطس سنة ١٩٢٦)

(مجلس الشيوخ — ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦)

الراسم التي تصدر استناداً للادة ٤١ صراحة أو ضمناً تبقى بإرادة الشارع الذي دل عليه الدستور في للادة الخامسة والمشرين ، فهو وحده الذي يبقى ما يبقى ويقرر ما يقرر ، أي أن يصدر بها قانون .

ومن حيث إن الراسم بقوانين التي تصدر صحيحة طبقاً لشروط للادة ٤١ يطل ظلها في المستقبل بقرار من أي المجلسين عند عرضها عليه ، فالمراسم التي نشأت باطلة لا يكون لها شأن أكبر مما لو نشأت صحيحة ، فتبقى ما لم يقرر أحد المجلسين عدم اللواضة عليها .

٥٠٤

هذه الطريقة خاصة بالإلغاء دون التعديل ؛ فالتعديل يجب أن يصدر به قانون يقره البرلمان وصدق عليه لللك ...

(مجلس النواب — ٢٢ أغسطس وأول سبتمبر ١٩٢٦)

(مجلس الشيوخ — ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦)

القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية يكن فيها أن « تودع » في المجلسين ، لكي تحفظ قوتها كسائر القوانين .

المراسم بقوانين الصادرة طبقاً للادة ٤١ من الدستور تقتصر إلى إقرار البرلمان لها بعمل تشريعي يشترك فيه مجلسا البرلمان ؛ فلذا أقر أحد المجلسين هذه المراسم ولم يقرها المجلس الآخر كانت باطلة ، لأن الإقرار يجب أن يصدر من مجلس النواب والشيوخ معاً ، وإلا كانت باطلة لا عمل لها ...

٥١١

(مجلس النواب — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦)

إذا أريد تعديل بعض أحكام أحد المراسم بقوانين الصادرة أثناء تعطيل البرلمان وجب إنشاء قانون جديد يشمل المواد التي عدلت . والمواد التي لم يحسبها التعديل ، مع إضافة مادة بأن القانون القديم ينظر معمولاً به حتى يعمل بالقانون الجديد .
(مجلس النواب — ٢٤ و ٢٧ و ٣١ يناير سنة ١٩٢٧)

لا محل للنظر « بالجلس الثاني » في مرسوم صدر استناداً للمادة ٤١ من الدستور ، إذا كان المجلس الأول أصدر قراره بعدم الموافقة عليه . ويمكن في ذلك بتسجيل إخطاره بعدم الموافقة
(مجلس الشيوخ — ٧ فبراير سنة ١٩٢٧)

إدخال أي تعديل على مرسوم بقانون معروض على البرلمان طبقاً للمادة ٤١ ، هل يعتبر عدم إقراره ؟
(مجلس الشيوخ — ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧)

إذا أدخل المجلس تعديلاً على مرسوم بقانون صادر طبقاً للمادة ٤١ يكون إقراراً له ، عدا ما عدل فيه
(مجلس الشيوخ — ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧)

المرسوم الصادر بناء على المادة ٤١ أثناء عطلة البرلمان لا حاجة لقراءته للمرة الثانية والثالثة في حالي الإقرار والإلغاء .
(مجلس الشيوخ — ١٣ أبريل سنة ١٩٢٧)

إذا رأى المجلس عدم الموافقة على مرسوم بقانون صدر أثناء تعطيل البرلمان وتوقع ضرراً من عدم الإقرار ، فله أن يكون إنفاذ قراره مطلقاً على إصدار قانون جديد يقدم إليه على وجه السرعة ، ينظم الفصل في المسائل التي تضمنها هذا المرسوم بقانون
(مجلس الشيوخ — ٩ يناير سنة ١٩٢٨)

لا حاجة لأخذ الرأي بالنداء بالاسم على إقرار أو رفض للرسوم بقانون الصادر تطبيقاً للمادة ٤١
(مجلس الشيوخ — ١١ يونيو سنة ١٩٢٨)

حكم الإجراءات التشريعية التي اتخذت في فترة تعطيل البرلمان (من ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩) أثناء حل مجلس النواب والشيوخ وإيقاف تطبيق بعض مواد الدستور ، استناداً للمادة ٤٨ من الدستور :

المادة ٤٨ ليس فيها ما يسمح للسلطة التنفيذية بإصدار مراسيم تكون لها قوة القانون ، والحالة الواحدة التي يميز فيها الدستور للسلطة التنفيذية أن تصدر مراسيم يكون لها قوة القانون هي التي نصت عليها المادة ٤١ دون غيرها .

بما أن المراسم بقوانين النوء عنها أفعالاً لم تصدر استناداً للمادة ٤١ من الدستور حتى يجوز لأحد المجلسين أن يمتنع بحقه في إسقاطها بمجرد إعلانه عدم إقرارها ، لذلك وجب اشتراك مجلس النواب والشيوخ في تقدير نتائجها ، ووجب أن يصدر قانون يحلها في حكم الصحيحة من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة على أي منها

(مجلس النواب — ٢٩ يناير و ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠)
(مجلس الشيوخ — ٣ فبراير و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

هل الحالة الوحيدة التي يجوز فيها التشريع بمرسوم يكون له قوة القانون هي التي أشارت إليها المادة ٤١ ، أم يجوز للبرلمان أن يأذن للحكومة بإصدار مرسوم بقانون في أمر معين ، ولعدة معينة ، على أن ترجع للبرلمان ليكون له الكلمة العليا النهائية ؟

(تراجع اللقطة على حفا في المادة ١٣٤ بصفحة ٢٧٠٨ — مجلس النواب — ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠)

٥٥١ مادة ٦ من الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية

٥٥٢ أمر ملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية

٥٥٣ أمر ملكي رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية

المراسم بقوانين التي صدرت بعد انتهاء الدور الأخير (الذي انتهى في ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٤) للبرلمان تعرض عليه بتقديم نصوصها كاملة وإداعها كلا من المجلسين ، لا بتقديم بيان أو كشف بها .

القوانين التي صدرت في الفترة التي سبقت انقضاء البرلمان في مايو سنة ١٩٣٦ تعرض عليه طبقاً لأحكام المادة الرابعة من الأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ، لا لأحكام المادة ٤١ من الدستور ، ويكون عرضها في أي وقت من دور

٥٥٤ انقضاؤه الأول (مجلس النواب — ٨ مايو و ٣ يونيه و ٦ يولييه سنة ١٩٣٦)

اتفاق مكتب مجلس الشيوخ مع مكتب مجلس النواب على توزيع المراسم بقوانين التي صدرت في غيبة البرلمان على مجلس الشيوخ والنواب ، وأن يوزع مكتب المجلس هذه المراسم على اللجان المختصة بمجرد وصولها إليه (مجلس الشيوخ — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦)

عودة المجلس عن قراره الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ؟ وإقراره أن المراسم بقوانين الصادرة في غيبة البرلمان تحفظ بقوتها بمجرد عرضها على البرلمان من غير حاجة لعمل تشريعي في إقرارها (مجلس الشيوخ — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ و ٣ فبراير سنة ١٩٣٧)

المراسم بقوانين التي تصدر طبقاً للمادة ٤١ من الدستور لا يستلزم عدم الاعتراض عليها أخذ الرأي بالتداء بالاسم ؟ ويكون قرار المجلس فيها بالصيغة الآتية : « لا يترشح المجلس على المرسوم بقانون » (مجلس النواب — أول نوفمبر سنة ١٩٣٧)

لا فرق بين أن تكون صيغة قرار المجلس « بالموافقة » أو « بعدم الاعتراض » أو « بإقرار » للمراسم بقوانين الصادرة طبقاً للمادة ٤١ من الدستور (مجلس الشيوخ — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧)

٥٧٤ المادة ٤١ من الدستور لا تجيز للحكومة أن تعرض ضرائب جديدة بمراسم بقوانين أثناء العطلة البرلمانية (تراجع اللقطة على حفا في المادة ١٣٤ بصفحة ٢٧١٤ — مجلس الشيوخ — ٥ و ٦ يولييه سنة ١٩٣٨)

هل المراسم بقوانين التي تصدر في فترة حل مجلس النواب ، وقبل انعقاد المجلس الجديد ، تكون دستورية أم غير دستورية ؟ وإذا كانت غير دستورية فهل هي باطلة ، وما وجه البطلان ، ومتى أي وقت يتعين ، وما هي النتائج التي

تترتب عليه ؟ (مجلس الشيوخ — ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨)

هل يجوز استصدار مراسيم لها قوة القانون في الفترة التي بين دورتي انعقاد البرلمان بشرط التجاؤ إلى المادة ٤١ من الدستور ، ومن طريق أخذ تفويض من السلطة التشريعية في إصدار المراسم المذكورة ؟ على أن تفرض عند افتتاح الدورة العادية التالية للتصديق عليها من هذه السلطة ؟

أجاز مجلس النواب بمشروع قانون هذا التفويض للحكومة لتصدر مراسيم لها قوة القانون بفرض ضرائب جديدة فيما بين دورتي الانعقاد ، أما مجلس الشيوخ فقد رفض الموافقة على مشروع القانون بهذه الإجازة (تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٤ بمجلس ٢٧٣٩ — مجلس النواب — أول و ٢ أغسطس سنة ١٩٣٨)
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٤ بمجلس ٢٧٧٥ — مجلس الشيوخ — ٣ و ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٨)

هل يجتمع صدور الفو الشامل بمرسوم بقانون ؟

هل المادة ٤١ لا تتبع للسلطة التنفيذية التشريعية في غية البرلمان إلا في حالة معينة محددة ، هي إذا حدث بين ادوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تختمل التأخير ؟ (مجلس النواب — ٩ أغسطس سنة ١٩٣٨)

قصر بحث لجنة المالية في المراسم بقوانين التي صدرت بعد فض الدور غير المادي للمنفذ في أكتوبر سنة ١٩٣٩ على موضوعها وموافقتها عليه وإحالتها إلى لجنة الشؤون الدستورية لبحثها من وجهة انطباق المادة ٤١ عليها (مجلس الشيوخ — ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩)

« التدابير التي لا تختمل التأخير » يقصد بها كل تدبير لمصلحة البلاد يكون كل تأخير فيه مضراً بها أو يفوت عليها فائدة . والمسألة تقديرية ، والقول فيها مرسل بلا قيد محده (مجلس النواب — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩)

مادة ٤٢ - الملك يفتح دور الانقضاء العادى للبرلمان بخطبة العرش في المجلسين مجتمعين يستعرض فيها أحوال البلاد . ويقدم كل من المجلسين كتاباً يضمه جوابه عليها .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

عند افتتاح دور الانقضاء العادى يبين الملك أحوال البلاد بخطاب يرد عليه المجلسان ٦٠٦
(لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

عبارات الرد على خطاب العرش إذا كانت تصديلاً له أو تفسيراً له أو تأويلاً له فضاء أن الوزارة أسامت التصير عن أفكار البرلمان وآرائه ، ولا يمكن لها بعد هذا أن تبقى في مركزها ٦٠٦
(مجلس النيوخ — ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤)

لا يصح إدخال أى تعديل على أصل خطاب العرش ، والجواب عليه إما أن يكون قاصراً على الشكر ، وإما أن ينص في الجواب على رغبة أغفله ، وإما أن يطلب شرح عبارة غامضة في الخطاب ٦١٣
(مجلس النواب — ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤)

التصديق على مضبطة المؤتمر يجب أن يكون في جلسة اليوم نفسه ضيفاً لصدوره من الهيئة نفسها ، لا من غيرها ... ٦٢٨
(تراجع النافذة على هذا في المادة ١٢٢ صفحة ٢٥٩٦ — جلسة الدور الرابع لبرلمان — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦)

إذا تعددت الدورات البرلمانية والوزارة باقية في كراسيها ، فلا تكرر الحكومة في خطابات العرش للتالية ما سبق لها أن فصلته في خطاب العرش الأول مادام منهاجها هو هو بينه ، لم يطرأ عليه تغيير ولا تحوير ... ٦٢٨
(مجلس النواب — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦)
(مجلس النيوخ — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦)

عدم مواظبة المجلس على تأجيل مناقشة الرد على خطاب العرش حتى تهدم الوزارة بيانات عن أمر أشارت إليه إجمالاً في خطبة العرش .

هل للحكومة الحق في تعيين القرصة التي يمكنها فيها أن تعلق بيانات وتفصيلات عن محادثات تجري بينها وبين دولة أخرى ، وليس للمجلس أن يانزها بالإدلاء بهذه البيانات في وقت معين ؟ ٦٤٢
(مجلس النواب — ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧)

البيان الذي تقدم به الوزارة للمجلس عقب تشكيلها أثناء دور الانقضاء يناقش عقب إلقائه بلا تأجيل لتعرف هل هي حائرة للثقة أم غير حائرة ؟

وهذا لا يمنع الأعضاء من مناقشة البيان فيما بعد ، ولكل عضو أن يوجه استجواباً عنه في أى وقت شاء ... ٦٤٥
(مجلس النواب — ١٩ مارس سنة ١٩٢٨)

للمناقشة حول أى الاقتراحات المقدمة تصديلاً للرد على خطاب العرش يبدأ بأخذ الرأى عليه .

أخذ الرأى على التعديل الأوسع نطاقاً والأبعد عن للشروع الأصل ٦٥٣
(مجلس النيوخ — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩)

جواز تأجيل للنقشة في مسألة مما ورد في خطاب العرش إذا كانت موضوعها محالاً على لجنة لتقديم عنه تقريراً

٦٦٠ (مجلس النواب — ٣٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩)

يلقى خطاب العرش بصيغة عامة لا تفصيل فيها ، لأنه يتلى مستنداً إلى العرش وفي حضرة الملك ، وأملأ في أن يكون

٦٦٢ (مجلس النواب — ٣٧ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩)

تاريخ افتتاح أديوار الانشقاق للمادى للبرلمان ، ومن ألقى خطاب العرش .

٦٦٤
(مجلس الشيوخ — ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ و ١٧ يونيو سنة ١٩٢٦)
و ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ و ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧ و ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠
و ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ و ٧ يونيو سنة ١٩٣٨ و ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩)

مادة ٤٣ - الملك ينفذ* ويمنع الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى ، وله حق سك العملة تنفيذاً للقانون ، كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة .

رقم
صفحة
مجموعة
التعليقات

الملك يرب المصالح العمومية ويمنع ويمنح جميع الموظفين المدنيين والعسكريين ويمنع ألقاب الشرف ، وله حق سك العملة وحق العفو وتخفيض العقوبة وإعلان الأحكام العرفية ؛ وكل ذلك يكون بالكيفية المبينة بالقوانين ...
(لجنة وضع للبادئ* العامة للمستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

الملك يرب المصالح العامة ويولى ويمنح جميع الموظفين المدنيين والعسكريين ويمنع ألقاب الشرف والنياشين ، وله حق سك العملة وحق العفو وتخفيض العقوبة وحق إعلان الأحكام العرفية ؛ كل ذلك على الوجه المبين بالقوانين .
على أن إعلان الأحكام العرفية يجب عرضه فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاؤها . فلذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانقضاء وجبت دعوة البرلمان ليجتمع في مدى الثلاثة الأيام التالية للإعلان ، ويكون الاجتماع صحيحاً أيّاً كان عدد الحاضرين ...
(لجنة الدستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

في جبل العملة المصرية تابعة للعملة البريطانية خطر عظيم على الحالة الاقتصادية المصرية .
موافقة المجلس على جبل العملة المصرية مستقلة عن العملة البريطانية مع إيجاد طريقة تكون شاملة للضمان الكافي والمرونة اللازمة
(مجلس النواب - ٩ يونيو سنة ١٩٢٤)

التقدم باقتراح ينظم منح الرتب والنياشين لا يعتبر تدخلاً من الهيئة التشريعية في اختصاص السلطة التنفيذية ، ولذلك فإنه يجوز إحالته إلى لجنة الموضوع لبحثه
(مجلس النواب - ٢ فبراير و ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧)

مد أجل الامتياز الخاص بإصدار أوراق النقد المنوح للبنك الأهلي المصري ...
(تراجع الثالثة على هذا في المادة ١٣٧ بصفحة ٢٨٥٣ - مجلس النواب - ١١ و ١٢ مارس سنة ١٩٤٠)
(تراجع الثالثة على هذا في المادة ١٣٧ بصفحة ٢٨٨٥ - مجلس النواب - ١٧ و ٢٤ يونيو و ٣١ يوليو سنة ١٩٤٠)

رقم صفحة
مجموعة
الطلبات

الملك يرتب للمصالح العمومية ويسمى ويمزل جميع الموظفين للسكريين والعسكريين ويمنع الرتب وجميع عناوين الشرف . وله حق سك العملة وحق النقو وتخفيض النقوبة وإعلان الأحكام الريفية ؛ وكل ذلك يكون بالكيفية المبينة بالقوانين (لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور - ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)

٦٨١

الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويمزل جميع الموظفين للدينين والعسكريين ويمنع ألقاب الشرف والرتب والتياشين . وله حق سك العملة وحق النقو وتخفيض النقوبة وحق إعلان الأحكام الريفية ؛ كل ذلك على الوجه المبين بالقوانين .
على أن إعلان الأحكام الريفية يجب عرضه فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاؤها ، فإذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان ليجتمع في مدى الثلاثة الأيام التالية للإعلان . ويكون الاجتماع صحيحاً أيّاً كان عدد الحاضرين (لجنة الدستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٦٨٢

حق تعيين الموظفين للحكومة وحدها ؛ وليست ملازمة بأن تبين أسباب اختيارها لأي كان ما دامت لم تخالف نصاً من النصوص الصاغية (مجلس النواب - ٥ أبريل سنة ١٩٢٤)

٦٨٣

قواعد الصيغات القضائية وأسباب تخطي الأقدمية من الأمور الإدارية المحضة ، فلوزير ألا يجيب عنها إذا شاء ... (مجلس النواب - ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤)

٦٨٣

رفض اقتراح بإنشاء مصلحة .

٦٨٤

إنشاء المصالح والوزارات لا يكون إلا بقانون (مجلس النواب - ١١ أبريل سنة ١٩٢٧)

لا يمين مجلس النواب ورئيس ديوان الرقابة .

ليس لمجلس الوزراء عزله ولا إحالته على العائش إلا بناء على طلب مجلس النواب .
تكون وظيفته من الوظائف التي لا يسمح الجمع بينها وبين عضوية البرلمان .

٦٨٦

لا يكون رئيس ديوان الرقابة مستولاً أمام البرلمان (مجلس النواب - ١٧ و ١٩ و ٢٤ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

إن تعيين الموظفين وترقيتهم من خصائص السلطة التنفيذية ، وإن كل ما يطلب منها في هذا الصدد هو أن تسهل في حدود القوانين واللوائح ، وكل ما يمكن أن تسأل عنه الوزارة أمام البرلمان في هذا الشأن هو :

أولاً — أن يكون تعيين الموظفين متفقاً مع القوانين واللوائح .

ثانياً — حسن سير العمل الذي يقوم به هؤلاء الموظفون ، مما يؤخذ منه أن الحكومة لم تسيء استعمال حقها في

شؤون الموظفين
(مجلس النواب — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧)

حق تعيين الموظفين حتى للحكومة وحدها ، وهي ليست مازمة بأن تبين أسباب اختيارها لأي كان ، مادامت

لم تخالف نصوص القوانين القائمة
(مجلس النواب — ٢ مايو سنة ١٩٣٨)

ليس في تشريع أية أمة من أمم الأرض ما يقول بأن رجال البوليس غير قابلين للزل ، لأن ذلك يتناقض مع

السولية الوزارية
(مجلس الشيوخ — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠)

مادة ٥٤ - الملك يعلن الأحكام العرفية . ويجب أن يعرض إعلان الأحكام العرفية فوراً على البرلمان ليعرض استمرارها أو إلغاؤها . فإذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة .

رقم جلسة

مجموعة

التعليقات

الملك يربط الصالح العمومية ، ويبين ويوزل جميع الموظفين للسكريين والمسكريين ، ويمنع الرب وجميع عناوين الشرف ، وله حق سك العملة وحق النقو وتخفيض النقوبة وإعلان الأحكام العرفية ؛ وكل ذلك يكون بالكيفية البينة بالقوانين ... (تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨١ - لجنة الدستور - ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٧٢٣

كل ما يقال في المجلسين يكون صدها مردداً بين الشعب المصري بأجمعه أثناء الأحكام العرفية ، وتكون كذلك حرية الصحافة مكفولة ... (تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥ بصفحة ١٠٢ - مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي - ١١ و ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩) (تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥ بصفحة ١١١ - مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد غير العادي - ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

٧٢٣

يطبق قانون المقوبات على ما ينشر في الصحف ، ولو كان الرقيب أثناء قيام الأحكام العرفية أجاز نشره ، لأنه لا يملك تعطيل أحكام قانون المقوبات ... (تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥ بصفحة ١٠٤ - مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي - ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

٧٢٣

مرسوم الأحكام العرفية يعرض على المجلسين ليقرر استمرار الأحكام العرفية أو عدم استمرارها . ولا يكتفى بإبلاغ للرسم إلى البرلمان ... (مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي - ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

٧٢٤

هل مرسوم الأحكام العرفية يعرض على البرلمان ليقرر استمرار الأحكام العرفية أو عدم استمرارها فقط ، ولا يملك تعديل الرسم أو اللواظمة بقيود ؟ (مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي - ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

٧٢٧

جواز أن يكون رئيس مجلس الوزراء الحاكم العسكري في حالة قيام الأحكام العرفية ... (تراجع المناقشة على هذا في المادة ٥٧ بصفحة ٩٣٠ - مجلس النواب - ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩) (تراجع المناقشة على هذا في المادة ٥٧ بصفحة ٩٣٥ - مجلس الشيوخ - ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

٧٣٠

دعوة البرلمان إلى دور انعقاد غير عادي « لإبلاغه » للرسم الصادر بإعلان الأحكام العرفية .

تقديم الرسم إلى البرلمان بمجلسيه ليقرر استمرار الأحكام العرفية أو عدم استمرارها ... (مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي - ٢ و ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩) (مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد غير العادي - ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

٧٣٠

- هل للنصود بكلمة « ويجب أن يعرض إعلان الأحكام العرفية فوراً على البرلمان » أن يكون انعقاد البرلمان في بحر
ثمانية الأيام التالية لإعلان الأحكام العرفية على الأكثر ؟
٨٠٧ (مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد غير العادي — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩)
- هل يشترط لاستمرار الأحكام العرفية موافقة المجلسين ؟
٨٠٨ (مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد غير العادي — ١١ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩)
(مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي — ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

مادة ٤٦ - الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية ، وهو الذي يولى ويعزل الضباط ويعلم الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويلتزم البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان . على أن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو قصص في حقوق سيادتها أو تحميل خزايتها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة والخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان . ولا يجوز في أي حال أن تكون الشروط السرية في معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

للك هو القائد الأعلى للجيش البرية والبحرية ، وهو الذي يعلم الحرب ويعقد الصلح ، ويبرم المعاهدات ويعلم بها البرلمان بمجرد ما تسمح بذلك مصلحة الدولة وأمنها ، فإن هذا الإعلان بما يناسب من البيانات . ومع ذلك فلا يجوز له إعلان حرب هجومية بدون موافقة البرلمان ، كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل أراضي الدولة ، أو قصص في حقوق سيادتها أو مصروفات على طرف الخزانة العمومية ، أو التي يكون فيها مساس بالحقوق العامة أو الخاصة بالوطنيين للمصريين ، فكلها لا تكون نافذة للفقول إلا إذا وافق عليها البرلمان . وفي أي حال لا يجوز أن تكون الشروط السرية في معاهدة ما منافية للشروط العلنية .

٨١١ ... (لجنة وضع الداعي العامة للمستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
(لجنة المستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٨١٢ ... كل ما يصدر من البرلمان فيما يختص بالمعاهدات يجب أن يكون بقانون
(مجلس النواب — ١٦ مارس سنة ١٩٢٧)

٨١٣ ... طلب الحكومة تخفيضها للمفاوضة في للقرجات البريطانية بقصد الوصول إلى اتفاق شرف وطيد بين البلدين ، على أن تعرضه الحكومة بعد ذلك على البرلمان ليقول قوله الفصل فيه — موافقة المجلس على هذا التفويض المطاوع .
(مجلس النواب — ٣ و ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)
(مجلس النواب — ٣ و ٦ فبراير سنة ١٩٣٠)

٨٣١ ... غير مسموح بإدخال تعديل على نصوص معاهدة بين الحكومة ودولة أجنبية ؟ وكل ما للبرلمان هو أن يقبل المعاهدة أو يرفض التصديق عليها أو يؤجل النظر فيها
(مجلس النواب — ١٩ يولي سنة ١٩٣٧)

مماهدات السلع والتحالف والتجارة والملاحة وجميع الماهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو تقص في حقوق سيادتها أو تحميل خزائنها شيئاً من النفقات أو ماس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة ، كل هذه يجب أن تعرض على البرلمان لتكون موضوع بحثه ودرسه ، وليبدى رأيه فيها . أما غير ذلك من الماهدات فلنأى يبلغ إلى البرلمان للعلم به مشفوعاً بما يناسب من البيان ، وذلك لاعتبار هام جداً وهو أن ما يتعلق بالسياسة الخارجية لأية دولة من الدول لا ينبغي أن يكون موضع أخذ ورد بتناسبة وغير مناسبة
(مجلس النواب — ١٨ أبريل و ٤ و ١٨ مايو سنة ١٩٣٨)

٨٣٢

من مذكرة لحضرة صاحب المزة محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ عن إرام الماهدات وتعديلها ، ورقابة البرلمان في ذلك

٨٥٩

مادة ٤٧ - لا يجوز للبلك أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى بتغير رضاء البرلمان . ولا تصح مداولة أى المجلسين فى ذلك إلا بحضور ثلثى أعضائه على الأقل ، ولا يصح قراره إلا بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

لا يجوز للبلك فى مدة ولايته أن يتولى أمور دولة أخرى بدون رضاء البرلمان ، ولا يجوز لأى المجلسين للمداولة فى هذا الأمر إلا بحضور ثلثى أعضائه على الأقل ، ولا يصح قراره إلا بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين ٨٦٢
(لجنة الدستور — ٢٤ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

٨٦٣ الملك يباشر سلطته مع مجلس وزرائه وبواسطته
(لجنة وضع اللبائى* العامة للدستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

الملك يباشر سلطته بواسطة وزرائه .

٨٦٣ جواز حضور الملك لجلسات مجلس الوزراء
(لجنة وضع اللبائى* العامة للدستور - ٥ مايو سنة ١٩٢٢)

٨٦٤ تمسك اللجنة بجواز حضور الملك لجلسات مجلس الوزراء
(لجنة وضع اللبائى* العامة للدستور - ٧ مايو سنة ١٩٢٢)

٨٦٤ الملك يباشر سلطته بواسطة وزرائه
(لجنة الدستور - ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٨٦٤ تكون الصلة بين الملك والوزراء رأساً وبالذات
(لجنة الدستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

حق تعيين الموظفين للحكومة وحدها ، وليست مانعة بأن يبين أسباب اختيارها لأى كان مادامت لم تخالف نصاً
من نصوص القوانين القائمة
٨٦٤ (تراجع المائدة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٣ - مجلس النواب - ٥ أبريل سنة ١٩٢٤)

٨٦٤ قواعد التعيينات القضائية وأسباب تخطي الأقدمية من الأمور الإدارية المحضة ، فلو وزير ألا يجب عنها إذا شاء
(تراجع المائدة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٣ - مجلس النواب - ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤)

هل القول بأن شخصاً معيناً لا يصح له أن يجمع بين وظيفتين يعتبر تدخلاً في مسائل إدارية محضة ليس للمجلس أن
يتعرض لها ؟
٨٦٤ (مجلس النواب - ٩ أغسطس سنة ١٩٢٦)

حكم الإجراءات التشريعية التي اتخذت في فترة تعطيل البرلمان (من ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩)
أثناء حل مجلس النواب والشيوع وإيقاف تطبيق بعض مواد الدستور ، استناداً للمادة ٤٨ منه :

للمادة ٤٨ : ليس فيها ما يسمع للسلطة التنفيذية بإصدار مراسيم تكون لها قوة القانون . والحالة الواحدة التي يجبر فيها
الدستور للسلطة التنفيذية أن تصدر مراسيم يكون لها قوة القانون هي التي نصت عليها للمادة ٤١ دون غيرها .

بما أن الراسم بقوانين اللوء عنها آخاً لم تصدر استناداً للمادة ٤١ من الدستور حتى يجوز لأحد المجلسين أن يتمسك بحقه في إسقاطها بمجرد إعلائه علم إقرارها ، لذلك وجب اشتراك مجلس النواب والشيوخ في تقدير نتائجها ، ووجب أن يصدر قانون يحلها في حكم الصحيحة من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم اللواقعة على أي منها ... ٨٦٧ ... (تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤١ بصفحة ٥٤٣ — مجلس النواب — ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠) (تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤١ بصفحة ٥٤٧ — مجلس الشيوخ — ٤ يويه سنة ١٩٣٠)

هل التقدم باقتراحات في مسائل من اختصاص السلطة التنفيذية لا يترتب دخلاً في اختصاصاتها مادام لها الحق في قبولها أو رفضها ، ومادامت خاضعة لبدأ الشئولية الوزارية ؟ ... ٨٦٧ ... (مجلس النواب — ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧)

تشكيل ديوان المحاسبة من أعضاء المجلسين فيه خروج على قاعدة الفصل بين السلطات ، ومبدأ استقلال كل من المجلسين عن الآخر ... ٨٧٠ ... (مجلس النواب — ٨ مارس سنة ١٩٣٧)

حق تأجيل البرلمان من الحقوق الدستورية التي للوزارة استعمالها ، ولكن بشرط أن يتوفر فيها أمران : تعيين جلالة الملك لها ، وثقة مجلس النواب بها ... ٨٧٢ ... (تراجع المناقشة على هذا في المادة ٣٩ بصفحة ٤٣٤ — مجلس الشيوخ — ٣ يناير سنة ١٩٣٨)

حق تعيين الموظفين حق للحكومة وحدها ، وهي ليست مأمرة بأن تبين أسباب اختيارها لأي كان مادامت لم تخالف النصوص القانونية ... ٨٧٢ ... (تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٣ — مجلس النواب — ٢ مايو سنة ١٩٣٨)

هل الوزارة هي التي تملك سلطة العدل فضلا ، وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة عن غير مقاسم ؟ ... ٨٧٢ ... (بحث دستوري قدم من حكومة رفة النحاس بإشأ الرابطة)

ملحق ٤٩. - الملك يعين وزراءه ويقيلهم ويعين الممثلين السياسيين ويقيلهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية.

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

٨٧٥ الملك يعين وزراءه ويقيلهم

(لجنة وضع اللبادى العامة للدستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور - ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٨٧٥ تطيق بعض أعضاء مجلس الشيوخ على إقالة وزارة رفعة النحاس باشا الرابعة

(مجلس الشيوخ - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧)

مادة ٥٠ - قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف العيمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين : « أحلف بالله العظيم أني أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية ، وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

نص العيمين التي يحلفها الملك أمام هيئة المجلسين مجتمعين :

٨٧٨ « أحلف بالله العظيم أني أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية ، وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل و ١٩ مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

القسم أمام ممثل الأمة في البرلمان هو الإجراء الدستوري الوحيد الذي اشترط في مباشرة حلاله الملك لسلطته الدستورية ،
٧٨٧ فلا يجوز أن تشترط لهذا الغرض مراسيم أخرى دينية أو غير دينية... ..
(مجلس النواب — ٢١ يولي سنة ١٩٣٧)

٨٨١ حلف حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول العيمين الدستورية
(هيئة مجلس الشيوخ والنواب — ٢٩ يولي سنة ١٩٣٧)

مادة ٥١ — لا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين العيّن المنصوص عليها في المادة السابعة مضافاً إليها : « وأن تكون مخلصين للملك » .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

نص العيّن التي يخلتها أوصياء الملك :

« لا يستلم أوصياء العرش مقاليد وظيفتهم إلا بعد أن يؤدوا علناً لدى المجلسين مجتمعين العيّن المنصوص عليها في المادة

كذا (وهي الخاصة بيمين الملك) ، مضافاً إليها : « وأن تكون مخلصين للملك » ٨٨٥

(لجنة وضع الدساتير : المادة ٢٩ — أبريل سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور — ١٥ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

تسلم طرفي وثيقة وصاية العرش ؛ تحقيق الأختام ؛ إعلان الأسماء الواردة في الوثيقة ؛ رفع الجلسة لل مداولة في الأمر ؛

إعادة الجلسة ، وقرار الهيئة بالإجماع أن تكون هيئة وصاية العرش مكونة من : حضرة صاحب السمو الملكي الأمير محمد طي

توفيق ، وحضرته صاحب السعادة عبد العزيز عزت باشا ، ومحمد شريف حمري باشا ٨٨٥

(هيئة مجلس الفيوم والتواب — ٨ مايو سنة ١٩٣٦)

مادة ٥٢ - إثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بحكم القانون في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة .
فإذا كان مجلس النواب متحلاً وكان الميعاد المعين في أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر
فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .

رلم صفحة

مجموعة

التعليقات

بمجرد وفاة الملك يجتمع المجلسان ولو بلا دعوة ، ولا يتأخر اجتماعهما عن عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة . فإن
كانتا متحليين من قبل وكان الميعاد المحدد في أمر الحل لاجتماعهما يتجاوز اليوم العاشر ، فإنهما يرجعان وظائفهما إلى حين
اجتماع المجلسين اللذين يخلفانهما (لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢)

إثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بلا دعوة في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة ، فإذا كان مجلس النواب متحلاً
وكان الميعاد المعين في أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر ، فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .
(لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر ، وتقديماً تليهما بإعلان وفاة النشور له الملك فؤاد الأول
(هيئة مجلس الشيوخ والنواب — ٨ مايو سنة ١٩٣٩)

مادة ٥٣ — إذا لم يكن من يخلف الملك على العرش ، فلذلك أن يمين خلفاً له مع موافقة البرلمان مجتمعاً في هيئة مؤتمر . ويشترط لصحة قراره في ذلك حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي الأعضاء .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

إذا لم يوجد مستحق للعرش ، فلذلك أن يمين من يخلفه بموافقة البرلمان موافقة تحصل بالكيفية المنصوص عليها بالمادة كذا ، فإذا لم يحصل التصيين بهذه الكيفية يكون العرش خالياً ..
٨٩٨ (لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢)

إذا لم يكن من يخلف الملك على العرش ، فلذلك أن يمين خلفاً له مع موافقة البرلمان مجتمعاً في هيئة مؤتمر ، ويشترط لصحة قراره في ذلك حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين ، وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين . فإذا لم يتم التصيين على هذا الوجه جرى الأمر من بعده على حكم المادة الآتية ...
٨٩٩ (لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

مادة ٥٤ - في حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له وفقاً لأحكام المادة السابقة يجتمع المجلسان بحكم القانون فوراً في هيئة مؤتمر لاختيار الملك . ويقع هذا الاختيار في مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما . ويشترط لصحة حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .

فاذا لم يتسن الاختيار في الميعاد المتقدم ففي اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين في الاختيار أياً كان عدد الأعضاء الحاضرين . وفي هذه الحالة يكون الاختيار صحيحاً بالأغلبية النسبية . وإذا كان مجلس النواب متحلاً وقت خلو العرش فإنه يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

في حالة خلو العرش يجتمع المجلسان فوراً في هيئة واحدة ، ولو بلا دعوة ، وفي ظرف ثمانية أيام على الأكثر من وقت اجتماعهما يختاران ملكاً ، ويشترط لصحة هذا الاختيار حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية مكونة من آراء ثلثي الأعضاء الحاضرين .

إذا لم يكن من التيسر إجراء الاختيار في اليلاد للتقدم وفي الساعة كذا من اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين في الانتخاب مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين . ويكون الانتخاب صحيحاً بمجرد الأغلبية العادية . وإذا كان المجلسان متحلين وقت خلو العرش فيسكون الإجراء كما هو منصوص بالبلد السابق

٩٠٠

(لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

ملحة ٥٥ - من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي خلفه أو أوصياء العرش الذين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

من وقت وفاة الملك إلى حين أداء الذين بمن خلفه على العرش أو من أوصياء العرش تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء ، يستعملها باسم الأمة المصرية وتحت مسئوليته
(لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس و٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

تبلغ هيئة المؤتمر تولى مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية
(هيئة مجلس الشيوخ والنواب — ٨ مايو سنة ١٩٣٦)

مادة ٥٦ - عند تولية الملك تعيين مخصصاته ومخصصات البيت المال بقانون وذلك لمدة حكمه ، ويعين القانون مرتبات أوصياء العرش ، على أن تؤخذ من مخصصات الملك .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

٩٠٢ القانون يبين مخصصات الملك وعائلته ، ويعين أيضاً مرتبات أوصياء العرش ، وهي تؤخذ من مخصصات الملك
(لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٩٠٣ كتاب ملكي من حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول لرئاسة مجلس الوزراء يقرر فيه على البرلمان تخفيض مخصصات جلالاته من مائة وخمسين ألف جنيه إلى مائة ألف جنيه سنوياً لمدة الوصاية ولمدة حكمه
(هيئة مجلس الفيوم والتواب — ٨ مايو سنة ١٩٣٦)

٩٠٣ تحديد مخصصات جلالة الملك وتحديد وتوزيع مخصصات البيت المال وتعيين مرتبات الأوصياء
(مجلس النواب — ٢٤ و ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٦)

٩٢٣ مشروع قانون مرفوع لمجلس الوزراء بتحديد مخصصات جلالة الملك والبيت المال جملة ، دون أفراد مخصصات جلالة الملك وولي العهد بالذكر أو التعيين
(مذكره إيضاحية)

٩٢٤ تحديد مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك ومخصصات البيت المال
(مجلس النواب — ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٨)
(مجلس الشيوخ — ٢١ يونيو سنة ١٩٣٨)

الفرع الثاني - الوزراء

مادة ٥٧ - مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة .

رقم صفحة

مجموعة

التطبيقات

٩٣٠ مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة
(لجنة الدستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٩٣٠ جواز أن يكون رئيس مجلس الوزراء الحاكم العسكري في حالة قيام الأحكام العرفية
(مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي - ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩)
(مجلس الفيوخ ، دور الانعقاد غير العادي - ١٩ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

٩٣٩ هل الوزارة هي التي تملك سلطة العمل فضلا ، وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم ؟
(بحث دستوري قدم من حكومة رفعة النحاس باشا الرابعة - صفحة ٨٧٢)

رقم مادة
مجموعة
التعليقات

- ٩٤٠ ... لا يكون الوزير إلا مصرياً
(لجنة وضع المبادئ العامة للمستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
(لجنة المستور - ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٩٤٠ ... رفض اقتراح بالآلى الوزارة إلا من كان مصرياً مولوداً من والدين مصريين ...
(لجنة المستور - ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢)
- ٩٤١ ... لا على الوزارة إلا مصرى
(لجنة المستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

رقم ملحة

مجموعة

الملفات

لا يكون الأسماء وزراء ٩٤٢

(ملحة وضع للبادئ الملحة للمستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

(ملحة المستور - ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

مادة ٦٠ - توقيعات الملك في شؤون الدولة يجب لفانها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء
والوزراء المختصون .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

جميع القوانين وأوامر الملك المتعلقة بشؤون الحكومة لا تكون نافذة للقول إلا إذا كان موقعاً عليها من رئيس

٩٤٣ مجلس الوزراء والوزراء المختصين
(لجنة وضع اللبادى' العامة للمستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

٩٤٣ ينفرد الملك بالتوقيع في شؤون الدولة في فترة عدم وجود الوزارة
(لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

إن صدور قانون خاص بسدة وزارات ومنصوص فيه على أن ينفذه وزيران ، لا يكون ذلك سبباً لعدم قيام باقى
الوزراء بتنفيذه .

القوانين التى تنص على جرائم من اختصاص الماكم الفصل فيها لا ضرورة لتكليف وزير الحفانية بتنفيذها ، ويكفى
لفانها أن يوقع عليها الوزراء الذين صدرت القوانين بناء على عرضهم ، فهؤلاء هم وحدهم الوزراء المختصون طبقاً
للمادة ٦٠ من الدستور
(مجلس النيوخ — ١٣ أبريل سنة ١٩٢٧)

٩٤٧ هل الوزارة هى التى تملك سلطة العمل فعلاً ، وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقامس ؟
(بحث دستورى قدم من حكومة رفعة النحاس باشا الرابعة — صفحة ٨٧٢)

ملحة ٦١ - الوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة ، وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته .

رقم
صفحة
مجموعة
التعليقات

الوزراء مسئولون بالتضامن لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للأمة ، وبالأفراد عن كل إجراء مخالف للقوانين
يقع منهم أو من مرؤسهم إنشاء تأديبة وظائعهم
٩٤٨
(لجنة وضع اللبدي العامة للستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
(لجنة الستور - ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

يبقى الوزير مسئولاً عما يقع منه مخالفاً للقانون
٩٤٨
(لجنة الستور - ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

لا تبعة على الوزير فيما يقع من مرؤسبه ، إذا عاقبهم على المخالفات التي وقعت على أيديهم
٩٤٨
(لجنة الستور - ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

الوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة ؛ وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته ...
٩٤٩
(لجنة الستور - ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

هل رأى مجلس الأوقاف الأعلى وأشباعه من المجالس الاستشارية قد أصبح بد الستور استشارياً محضاً ، ولا يمكن
إذا قرر الوزراء أمراً أمام مجلس النواب أن يكون المجلس الاستشاري صاحب الرأي الأعلى في هذا الأمر ، ولا سيما أنه قد
رؤى عند بحث ميزانية وزارة الأوقاف أن يكون اختصاص مجلس الأوقاف الأعلى متفقاً مع السولية الوزارية ؟
٩٥٠
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٥ بصفحة ٣٣٧٠ - مجلس النواب - ٩ فبراير سنة ١٩٢٧)

موظفو الوزارات في الأقاليم والمحافظات يكون كل منهم مسئولاً أمام وزيره بعد أن كان مسئولاً أمام مدير الإقليم
أو المحافظ
٩٥٠
(مجلس النواب - ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧)
(مجلس الشيوخ - ٣٠ يناير سنة ١٩٢٨)

لا يكون رئيس ديوان المراقبة مسئولاً أمام البرلمان
٩٥٧
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٦ - مجلس النواب - ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيه سنة ١٩٣٠)

هل يجوز للنائب وهو يتكلم عن أعمال وزارة ، أن يقول إنه استقى معلوماته من موظف وله ألا يبين هذا الموظف ؟
٩٥٧
(مجلس النواب - ٨ يونيه سنة ١٩٣٧)

قرار مجلس الشيوخ عدم ارتياعه لقيام وزارة لم تواجه البرلمان وليست حاضرة ثقة مجلس النواب
٩٥٨
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٣٩ بصفحة ٤٤١ - مجلس الشيوخ - ٣ يناير سنة ١٩٣٨)

ليس في تكوين اللجنة الدالية بوزارة الدالية أو في اختصاصها ما يتعارض ومبدأ اللئولية الوزارية ، أو ما يقلل من
هيئة مجلس الوزراء على شؤون الدولة ، لأن رأيا استشاري ، وليس هناك ما يقيد الوزير في طلب عرض أمر من الأمور
لا توافق عليه اللجنة على مجلس الوزراء (مجلس النواب — ٩ أغسطس سنة ١٩٣٨)

كلمة « استنكار عمل من أعمال الحكومة » فيها معنى عدم الثقة بالوزارة ، ومجلس الشيوخ بمقتضى الدستور
لا يملك هذا الحق . ولذلك لا يجوز أن يطرح عليه اقتراح يشمل هذه الكلمة لأخذ الرأي إلا إذا رقت منه كلمة
الاستنكار الواردة بـ (تراجع للثالثة على هذا في الصفحة ٦٥ بصفحة ١٠٥٥ — مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩)

هل التضامن الوزاري لا يتناول عمل الوزير في وزارته ؟ وهل الحكومة مسئولة عن طريق التضامن الوزاري عن
سياسة أحد الوزراء وتصرفاته ؟ وهل الوزارة متضامنة مع الوزير إلى أن يظهر أنها اختلفت معه فتكون غير متضامنة وإياه ؟
(مجلس الشيوخ — ١٤ و١٩ يونيو سنة ١٩٣٩)

اختصاص وزير الدولة للشؤون البرلمانية ومسئولته الوزارية (مجلس النواب — ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠)

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

أوامر الملك ، شفوية كانت أو كتابية ، لا يمكن بحال من الأحوال أن تختلج الوزراء أو غيرهم من موظفي الحكومة

من المسئولية ٩٧٨

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٢)

(لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٢)

هل الوزارة هي التي تملك سلطة العمل فعلا ، وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم ؟ ٩٧٨

(بحث دستوري قدم من حكومة رضى النجاشي باشا الرابعة — صفحة ٨٧٢)

مادة ٦٣ — للوزراء أن يحضروا أى المجلسين ، ويجب أن يسموا كلها طلبوا الكلام . ولا يكون لهم رأى معهود فى المداولات إلا إذا كانوا أعضاء . ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفي دواوينهم أو أن يستنيوهم عنهم . ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته .

رقم مسلة
مجموعة
الطلبات

لا يكون للوزراء رأى معهود فى مداولات أى المجلسين إلا إذا كانوا من أعضائه . ولكن لهم دائماً حق حضور المجلسين ، وواجب سماع قولهم كلها طلبوا الكلام ؛ ولهم فى بعض السائل أن يستنيوا بمن يرون من كبار موظفي دواوينهم أو أن يستنيوهم عنهم ، ولكل مجلس حق تحتم حضور الوزراء لجلساته .

٩٧٩

(لجنة وضع الباقى: المادة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

هل يجوز للمجلس — فى غيبة الحكومة — أن يتناقش فى قانون ويصدر فيه قراراً ، مع أنه غير مدرج فى جدول أعماله ، ولا تمل الحكومة أنه سيحتمه ؟ وهل يكون هذا القرار قانونياً ؟

قرار المجلس تأجيل المناقشة فى قراره إنشاء قانون الاجتاعات ، لأنه معروض على مجلس الشيوخ ، وحتى يقدم مشروع

٩٧٩

بقانون اجتماع آخر (مجلس النواب — ٢ يولي سنة ١٩٢٤)

للوزراء أن يستأذنوا فى أن يكون معهم من ليسوا من كبار الموظفين ، لا للإجابة ، ولكن للمساعدة على تقديم

٩٨٦

الأوراق والبيانات ، وليس لهم حق الكلام (مجلس النواب — ٧ أغسطس سنة ١٩٢٦)

عدم جواز إقبال باب المناقشة عقب تكلم الحكومة

٩٨٧

(مجلس النواب — ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧)

ليس للوزير ولا للوكيل البرلمان الذى لا يكون عضواً بأحد المجلسين أن يصرح فيه بشئ يصفته الشخصية ...

٩٨٧

(مجلس النواب — ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٦)

لا يتر عضو البرلمان الذى يشرف على مصلحة حكومية بمكافأة من الموظفين الموميين الذين يجوز للوزير أن يستنيهم

٩٨٨

عنه أو يستعين بهم فى حضور جلسات المجلس (مجلس النواب — ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧)

للوزراء أن يسموا كلها طلبوا الكلام ، ولكن بعد أن يتم الخطيب كلامه

٩٩٠

(مجلس النواب — ٨ يونيو سنة ١٩٣٧)

لمجلس أن يحتم حضور أى وزير ، ولكن المادة الثالثة والستين من الدستور لم تخصص وكلاء الوزارات بالذكر فى الحضور ، بل قالت « كبار الموظفين » . وكلمة « كبار » تشمل الوكلاء ومن دونهم من مديرى الصالح والإدارات ،

٩٩٠

فقد يرى الصالح إذن أن يحضروا الجلسات وأن يتكلموا متى أذن لهم المجلس بالكلام (مجلس الشيوخ — ١٠ يونيو سنة ١٩٣٧)

٩٩٢ للوزير أن ينيب عنه في حضور جلسات المجلس من يشاء من كبار الموظفين ، دون أن يتبر ذلك منه استهانة بالمجلس .
(مجلس الشيوخ — ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧)

٩٩٣ لا يوجه الخطاب في الجلسة للموظف الذي يستقيه الوزير
(مجلس الشيوخ — ١٨ مارس سنة ١٩٤٠)

٩٩٤ هل يجوز لموظف كبير أن يتوب عن رئيس مجلس الوزراء في تلاوة بيان مكتوب ؟
(مجلس الشيوخ — ١٨ مارس سنة ١٩٤٠)

مادة ٦٤ — لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمواد العام،
 كما لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارته المعضوب بموجب إدارة أية شركة، ولا أن يشترك اشتراكاً
 فعلياً في عمل تجارى أو مالى.

رقم صفحة
 مجموعة
 التعليقات

ليس للنائب أن يشتري أو يستأجر، بنسب طريق للزاد العمومى، شيئاً من أطيان الحكومة باسمه ولا باسم غيره،
 ولا أن يحصل على امتياز من الحكومة أو احتكار أو أى منفعة شخصية تعود عليه بالرجع في مدة نيابته ولا يمددها بسنة.
 ٩٩٥ (لجنة وضع البانى العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)

ليس لأحد من أعضاء المجلس أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أراضي الحكومة بنسب الزاد العمومى، ولا أن يقدم
 عطاء عن توريدات أو أشغال عمومية، ولا أن يحصل من الحكومة على امتيازات أو فوائد أخرى شخصية
 ٩٩٥ (لجنة الدستور — ٩ و ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)

لا يجوز للوزير مدة وزارته أن يشتري أو يستأجر باسمه أو باسم غيره أطيان الحكومة بنسب الزاد العمومى، ولا أن
 يحصل على امتياز من الحكومة أو احتكار أو أى منفعة شخصية تعود عليه بالرجع.
 ٩٩٨ (لجنة الدستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)

لا يجوز للوزير أن يكون رئيساً أو عضواً في شركة ذات ربح أثناء وجوده في الوزارة
 ٩٩٩ (لجنة الدستور — ٢٩ أغسطس و ٣ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

لا يجوز أن يكون رئيس ديوان مراجعة حسابات الحكومة قائماً بأى عمل آخر مربوط له مرتب أو مكافأة من
 خزانة الدولة وتسمى عليه أحكام المادة ٦٤ من الدستور
 ١٠٠٦ (تراجع الماشقة على هذا في المادة ٤٤ بصلحة ٦٨٧ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يويه سنة ١٩٣٠)

جواز اشتغال موظفي الحكومة والوزراء في أعمال الشركات والمصارف إذا كان هذا الاشتغال لتحقيق مراقبة
 الحكومة لها واشتراكها في أعمالها.

فصر لإباحة الاشتغال في أعمال الشركات على الموظفين الذين يندر أن تتوفر كفاءاتهم في غير الموظفين، وإسناد العمل
 إليهم منع إسناده للأجانب من جهة وتحقيق مراقبة الحكومة للشركات من جهة أخرى، خصوصاً أن الأعمال التي يقوم
 بها هؤلاء الموظفون لا يترتب عليها أى عطل في أعمالهم الحكومية، ولا ضرر منها على خزانة الدولة
 ١٠٠٦ (مجلس النواب — ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩)

مادة ٦٥ — إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل . فإذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب فقط .

الأغلبية اللازمة لقرار عدم الثقة بالوزارة تكون بنصف مجموع أعضاء المجلس جميعاً زائداً واحداً ... ١٠٢٠
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٤ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٢)

يشترط في قرار عدم الثقة بالوزارة أن يكون بأغلبية الأعضاء الحاضرين ، ويشترط ألا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس جميعاً ... ١٠٢٢
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٥ مايو سنة ١٩٢٢)

المنعول عن اشتراط أغلبية خاصة في عدم الثقة بالوزارة ... ١٠٢٣
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٦ مايو سنة ١٩٢٢)

رفض اقتراح بأن الوزارة التي يقترح على عدم الثقة بها يجب أن تسقط حتماً .

رفض اقتراح بضرورة موازنة مجلس الشيوخ على حل مجلس النواب ... ١٠٢٤
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٢ مايو سنة ١٩٢٢)

صدور قرار من مجلس النواب بعدم الثقة بالوزارة يترتب عليه استقالة الوزارة ، ولها — وإذا رأت أن ما حدث يشأته الخلاف بينها وبين المجلس لا يبر فيه عن رأي الأمة — أن تشرح ذلك للملك ، وهو حر بعد ذلك في قبول استقالتها أو حل المجلس ... ١٠٢٧
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ مايو سنة ١٩٢٢)

يكون لمجلس النواب وحده حق تقرير عدم الثقة بالوزارة ... ١٠٢٨
(لجنة الدستور — ٨ يونيو سنة ١٩٢٢)

إذا حصل الاقتراع وحصلت الوزارة ثقة المجلس ، كان عليها أن ترجع إلى الملك لتعرض الأمر عليه أو ترفع استقالتها له ، فإن أقلها وعين غيرها حائزة لثقة المجلس كان بها ؛ على أن لا يقلل الوزارة وأن يحل مجلس النواب ويأمر بإجراء انتخابات جديدة ، فإذا أيد المجلس الجديد الوزارة فيها ، وإلا كان حتماً أن تستقيل ... ١٠٢٩
(لجنة الدستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)

إن الأصل في عدم الثقة باستقالة الوزارة وقبول تلك الاستقالة ؛ إلا أنه يجوز بطريقة استثنائية الرجوع إلى رأي الأمة في ذلك ، إذا ظهر أن المجلس لا يبر في عدم الثقة عن رأي الأمة ... ١٠٣١
(لجنة الدستور — ١٧ و ١٨ و ٢٩ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

هل إذا قرر المجلس قراراً يخالف ما اتخذته الوزارة من الإجراءات في موضوع بذاته يلزمها بالقيام بعمل معين زيادة عما عملته وعما وعد به الوزير المختص ، يعتبر اعتراضاً على إجراءاتها في هذا الموضوع ، ويرضاه للمسئولية الوزارية ؟ ... ١٠٤٠
(مجلس النواب — ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦)

هل رفض الاقتراح يتضمن شكر الحكومة ويشتمل على طلبات أخرى فيه معنى عدم الثقة بالوزارة ؟ وهل إذا لم يقبل المجلس أن يشكر الحكومة في موقف اعتراض أو انتقاد ليس لشكر فيه محل يصح أن يعتبر ذلك عدم ثقة بالوزارة ؟

موافقة المجلس على عدم الجمع بين شكر الحكومة وأى اقتراح متعلقاً بما عساه أن يحدث من سوء التفاهم إذا رفض ذلك الاقتراح — استقالة الوزارة لاستقادات وجهت إليها أثناء نظر للبرلمان وتبع هذه الاستقادات قرار اتخذ المجلس رأته الحكومة في هذا القرار وفيما تضمنته الاستقادات من عبارات اللوم ما يدعوها ، صيانة لكرامتها ، أن تتصل عن الحكم .
(مجلس النواب — ١٨ أبريل سنة ١٩٣٧)

١٠٥١ ... لا يكون رئيس ديوان الرقابة مسؤولاً أمام البرلمان ...
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٦ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ و ٢٤ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

١٠٥١ ... قرار مجلس الشيوخ عدم ادرتايحه لقيام وزارة لم تواجه البرلمان ، وليست حائزة لثقة مجلس النواب ...
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٣٩ بصفحة ٤٣٤ — مجلس الشيوخ — ٣ يناير سنة ١٩٣٨)

إذا قال الوزير ، عند أخذ الرأي على مسألة ، إنه يعتبرها مسألة ثقة به ، فلا يعتبر ذلك ماساً بكرامة الأعضاء ولا تهديداً لهم ، وإنما يريد أن يدخل النواب في تقديرهم طاملاً جديداً هو أن الوزير يضع منصبه مع الرأي الذي يبدى في كفة للبرلمان وللنواب بعد ذلك حريتهم فيما يقررون ...
(مجلس النواب — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨)

١٠٥٥ ... كلمة « استنكار عمل من أعمال الحكومة » فيها معنى عدم الثقة بالوزارة . ومجلس الشيوخ بمقتضى الدستور لا يملك هذا الحق ؛ ولذلك لا يجوز أن يطرح عليه اقتراح يشمل هذه الكلمة لأخذ الرأي إلا إذا رضت منه كلمة الاستنكار الواردة به ...
(مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩)

١٠٥٦ ... مناقشة حول حق مجلس الشيوخ في الاقتراع على عدم الثقة ، وحول مدى حق مجلس الشيوخ في تضمين مشروع الرد على خطاب العرش فقرة تكون نافيهاً بالاقتراع على عدم الثقة بالوزارة ...
(مجلس الشيوخ — ٨ و ١٥ و ٢٢ فبراير و ١٤ و ٢١ مارس سنة ١٩٣٩)

١٠٨٠ ... مناقشة حول أى الاقتراحات للفقمة تدبيلاً للرد على خطاب العرش يبدأ بأخذ الرأي عليه — أخذ الرأي على التصديل الأوسع نطاقاً ، والأبعد عن للشروع الأصل ...
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٢ بصفحة ٦٥٣ — مجلس الشيوخ — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩)

مادة ٦٦ - مجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي الآراء .

وللمجلس الأحكام المخصوص وحده حق محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك الجرائم، ويعين مجلس النواب من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

إلى حين إصدار قانون خاص ببيان أحوال مسئولية الوزراء، والقنوات التي توقع عليهم وطريقة السير عندهم يكون العمل كما يأتي :

لمجلس النواب أن يتهمهم ، وللمجلس المخصوص أن يحاكمهم بخصوص جرائم خيانة الوطن والتلاعب بالأموال العمومية وتحصيل صرانب غير قانونية ، وكل ما يقع منهم في أثناء تأدية وظائفهم من الإجراءات المخالفة للدستور والقوانين .

ينظم المجلس نفسه طرق الإجراءات الواجب اتباعها ويطبق القنوات المخصوص عليها في قانون القنوات . وفي الأحوال التي لم ينص عليها في القانون المذكور لا يجوز الحكم على الوزير بقوة أجسم من عقوبة الحبس التي لا تزيد مدته على ثلاث سنوات أو التي لا تزيد مدته على عشر سنوات

١٠٨١

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٣ مايو سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور - ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)

تنشأ محكمة خاصة لمحاكمة الوزراء على ما يقع منهم من الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم

١٠٨٢

(لجنة الدستور - ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)

وجوب إيقاف الوزير بمجرد اتهام مجلس النواب إياه ، وإن استقالته لا تمنع محاكمته

١٠٨٢

(لجنة الدستور - ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢)

يترتب للمجلس المخصوص من دائرتين ، إحداها دائرة الاتهام والأخرى للحكم ؛ فدائرة الاتهام تتكون من سبعة أعضاء بالقرعة ، منهم ثلاثة من مجلس الشيوخ وأربعة من النضاة ، ودائرة الحكم تؤلف من الرئيس والسبعة عشر عضواً الآخرين .

١٠٨٢

(لجنة الدستور - ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٢)

لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين . وتكون محاكمة الوزراء أمام مجلس الأحكام المخصوص . ويعين مجلس النواب من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس

١٠٨٣

(لجنة الدستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة ، من حيث الاتهام والمحاكمة ، القواعد والأحكام المبينة في اللوائح من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور

١٠٨٤

(ترميم المضافة على حفا في المادة ٤٤ بصفة ٦٨٨ - مجلس النواب - ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

الالتهام بأية تهمة لا يستلج المجلس أن يوجهه ، لأن هناك تمسكاً في التشريع لم يستبد ، ألا وهو وضع القانون
الخاص بمحاكمة الوزراء وتشكيل المجلس المتخصص الذي يقضى في موضوع الالتهام .

أقصى ما يمكن أن يصل إليه الاستجواب هو عدم الثقة بالوزير . أما في حالة الالتهام فهناك مدى أبعد من هذا ، وهو
الإحالة على المحاكمة ١٠٨٤

(تراجع القائمة على هذا في المادة ١٠٧ بصفحة ٢٣٨٣ — مجلس النواب — ١٨ أبريل سنة ١٩٣٩)

مادة ٦٧ - يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيساً ومن ستة عشر عضواً ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية ، وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها ثم من قضاتها بترتيب الأقدمية كذلك .

رقم صفحة
نوع
الصلبات

تنشأ محكمة خاصة لمحكمة الوزراء على ما يقع منهم من الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم . وتكون الهيئة التي تتولى محاكمة الوزراء على الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم مختلطة من أعضاء مجلس الشيوخ ومن القضاة ١٠٨٥
(لجنة وضع البادئ العامة للدستور - ٣ مايو سنة ١٩٢٢)

تنشأ محكمة خاصة لمحكمة الوزراء على ما يقع منهم من الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم ١٠٨٧
(لجنة الدستور - ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)

تكون الهيئة التي تتولى محاكمة الوزراء على الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم مختلطة من أعضاء مجلس الشيوخ ومن القضاة . ويؤجل الفصل في كيفية تأليف المحكمة وعدد قضاتها إلى وقت آخر ١٠٨٧
(لجنة الدستور - ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢)

يتشكل المجلس المخصوص من رئيس محكمة الاستئناف الأهلية رئيساً ، ومن ستة عشر عضواً ، منهم ثمانية أعضاء من مجلس الشيوخ يؤخذون بطريق الاقتراع ، وثمانية مستشارين من مستشاري محكمة الاستئناف الأهلية يؤخذون بترتيب الأقدمية . فلان لم يكف عدد هؤلاء المستشارين فيكمل العدد من رؤساء المحاكم الأهلية ثم من وكلائها بترتيب الأقدمية أيضاً . ١٠٨٨
(لجنة الدستور - ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢)

يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيساً ومن ستة عشر عضواً ، ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية . وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها ثم من قضاتها بترتيب الأقدمية كذلك ١٠٨٩
(لجنة الدستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة ، من حيث الاتهام والمحاكمة ، القواعد والأحكام المبينة في المواد من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور ١٠٩٠
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ صفحة ٦٨٨ - مجلس النواب - ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

مادة ٦٨ — يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات في الجرائم المنصوص عليها فيه؛ وتبين في قانون خاص أحوال مسئولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات في الجرائم المنصوص عليها فيه ؛ وتبين في قانون خاص أحوال مسئولية

الوزراء التي لا يتناولها قانون العقوبات ١٠٩٠
(لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

اقترح تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تكون مهمتها فحص التصرفات التي صدرت من وزير للعارف الأسبق (على ماهر باشا) ، وما انطوت عليه من مخالفات لقوانين البلاد ، وتبين مدى هذه المخالفات ؛ وذلك بمناسبة ما أحراره من تغيير مناهج التعليم وتعديل خطط الدراسة ، ولتقدم للمجلس تقريراً برأيها قبل نهاية هذا الدور ١٠٩٠
(تراجع المائدة على هذا في المادة ١٠٨ بصفحة ٢٤١٤ — مجلس النواب — ٣١ يولييه سنة ١٩٢٦)

استنكار مجلس النواب تصرف زيور باشا رئيس مجلس الوزراء في شرائه «بيوت هاوس» بحدود يبلغ ١٦٠.٠٠٠ جنيه بفضول من مجلس الوزراء ، بدون مناقصة وبدون وجود اعتماد لذلك في للبرلمانية وبدون اتباع الطرق المعتادة في مثل هذه الحالة ، وبأسلوب لا يدل على الحرص على أموال الدولة .

يدعو المجلس الحكومة إلى أن تتخذ الإجراءات القانونية للمحافظة على حقوق الدولة في مثل هذا ، وأن تخصص هذه البار لإقامة الوزير المفوض ومكاتب المفوضية والتفصيلة وإدارة البعثات إذا أمكن .

ويدعوها لأن تضمن مشروع القانون للتصو على في المادة ٦٨ من الدستور نصاً بمناقشة كل وزير يقدم على تكليف الحزاة مبلغاً لعمل ليس في للبرلمانية اعتماد خاص له ، أو لم يصدر عنه اعتماد من البرلمان ١٠٩٠
(تراجع المائدة على هذا في المادة ١٤٣ بصفحة ٣٢٠١ — مجلس النواب — ١٥ و ١٦ و ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦)

قرار المجلس أن يستحث الحكومة على السرعة في تقديم القانون الخاص بمحاكمة الوزراء المشار إليه في المادة ٦٨ .

هل للوزير الحق مع أنه محتج لدى المجلس على أعمال لجنة التحقيق ؟

هل للوزير الحق مع أنه يحضر أمام المجلس ليندلي بما عنده من أوجه الدفاع ؟

هل للوزير الحق مع أنه يطلب من المجلس تمكينه من الاطلاع على أوراق في إحدى الوزارات ليتمكن من الدفاع

عن نفسه ؟ ١٠٩٠
(تراجع المائدة على هذا في المادة ١٠٨ بصفحة ٢٤٢٦ — مجلس النواب — أول سبتمبر سنة ١٩٢٦)

نسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة ، من حيث الاتهام والمحاكمة ، القواعد والأحكام للبيئة في الواد

من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور ١٠٩٠
(تراجع المائدة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٨ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيه سنة ١٩٣٠)

استقالة الوزارة لعدم تمكينا من أن تخدم للبرلمان التشريع الذي تقتضى به هذه المادة صيانة لأحكام الدستور ١٠٩١
(مجلس النواب — ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠)

مادة ٦٩ - تصدر الأحكام بالقوة من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثني عشر صوتاً .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

تصدر الأحكام النهائية من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثني عشر صوتاً ١٠٩٤
(لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة ، من حيث الاتهام والمحاكمة ، القواعد والأحكام المبينة في

للواد من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور ١٠٩٤
(تراجم المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٨ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

مادة ٧٠ - إلى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير
في محاكمة الوزراء .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

إلى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير في محاكمة الوزراء ١٠٩٥
(لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة ، من حيث الانهاك والمحاكمة ، القواعد والأحكام المبينة في
المواد من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور ١٠٩٥
(راجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصحة ٦٨٨ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

مادة ٧١- الوزير الذي يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص في أمره، ولا يمنع استغافؤه من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار في محاكته .

رقم صفحة

مجموعة

التطبيقات

الوزير الذي يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص في أمره ، ولا يمنع

استغافؤه استمرار إجراءات التحقيق والمحاكمة ١٠٩٦

(لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة ، من حيث الاتهام والمحاكمة ، القواعد والأحكام المبينة في المواد

من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور ١٠٩٦

(تراجع المضافة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٨ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

مادة ٧٢ — لا يجوز النفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب.

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

لا يجوز النفو عن الوزير المحكوم عليه من المجلس المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب ، كما لا يجوز إيقاف التحقيق

الحاصل ضد الوزراء
١٠٩٧ (لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢)

لا يجوز النفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب
١٠٩٧ (لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة ، من حيث الاتهام والمحاكمة ، القواعد والأحكام البينة في اللواد

من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور
١٠٩٨ (تراجع للناتفة على هذا في المادة ٤٤ صفحة ٦٨٨ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

الفصل الثالث

البرلمان

مادة ٧٣ — يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

يؤلف البرلمان من مجلسين (لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
١٠٩٩

البرلمان متساويان في الحقوق ، ولكل منهما حق اقتراح القوانين والابتناء بنظرها ؛ ما عدا البرازية وقوانين الضرائب ، فإن مناقشتها وتقررها يكونان أولا في مجلس النواب (تراجع المناقشة على هذا في المادة ٢٨ بصفة ٣٤١ — لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٥ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٢)
١٠٩٩

يؤلف البرلمان من مجلسين : أحدهما يسمى مجلس الشيوخ ، والثاني يسمى مجلس النواب (لجنة الدستور — ٤ و ١٢ يونيو سنة ١٩٢٢)
١٠٩٩

الأصل أن يكون البرلمان متساويين في الاختصاص (تراجع المناقشة على هذا في المادة ٢٤ بصفة ٣٠٠ — لجنة الدستور — ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢)
١١٠٠

يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ، ومجلس النواب (لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)
١١٠٠

استقلال المجلس عن مصالح الحكومة في إدارة شؤونه (تقرير مرفوع إلى مكتب مجلس الشيوخ من حضرة صاحب العزة حبيب المصري بك السكرتير العام للمجلس — ١٦ مايو سنة ١٩٢٦)
١١٠٠

قرار مكتب مجلس الشيوخ أن جميع التبعينات والترقيات ، سواء كانت عادية أو غير عادية ، تدخل في اختصاصه ، على أن يبين في قراره أسباب الاستثناء (مجلس الشيوخ — ١٥ يونيو سنة ١٩٢٦)
١١٠٣

ليس لمجلس الشيوخ أن يرسم خطة سير لمجلس النواب ، وليس هو بالأخ الأرشيد (مجلس الشيوخ — ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٦)
١١٠٤

ليس مجلس الشيوخ مجلسا استثنائيا لمجلس النواب ، فلأيهما حق السبق في نظر إحدى السائل ، عدا البرازية ... (تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٢٣ بصفة ٢٥٩٧ — مجلس الشيوخ — أول نوفمبر سنة ١٩٣٧)
١١٠٦

الفرع الأول - مجلس الشيوخ

مادة ٧٤ — يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسمهم. ويختب الثلاثة الاخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب.

رقم صفحة
مجموعة
الصلقات

يكون الانتخاب من درجتين
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

يسمى المجلس الأعلى مجلس الشيوخ .

يؤلف مجلس الشيوخ من ثمانين عضواً .

يكون في مجلس الشيوخ ثلاثون عضواً معينين و ٥٠ عضواً منتخبين ، ويترك للجنة العامة النظر في جعل عدد معينين

النصف في الدة الأولى
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢)

يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بعرفة مندوبين عن للتدوينين الناحيين
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٤ و ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢)

يكون عدد أعضاء مجلس الشيوخ نصف عدد أعضاء مجلس النواب
يكون عدد الأعضاء للمعينين في مجلس الشيوخ ثلاثين .
(لجنة الدستور — ١٢ يونيو و ١٨ و ٢٨ و ٢٩ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

من له الحق في تعيين أعضاء مجلس الشيوخ
(مذكرة مرفوعة إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، الفور له محمد زعلول باشا ، من رئيس السنطارين للسككين —
١٩ فبراير سنة ١٩٢٤)

ليس لأعضاء المجلس إيداء رأى خاص فيما يبين في مركز خال لأحد الأعضاء المعينين بمجلس الشيوخ ، لأن ذلك

من حق الحكومة وحدها
(مجلس شيوخ — ٣١ مارس سنة ١٩٢٤)

لا يجوز أن يكون رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة عضواً في مجلس الشيوخ
(تراجع الناقطة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٨ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

مائة ... كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أعضائها مائة وثمانين ألفاً أو أكثر تنتخب عضواً عن كل مائة وثمانين ألفاً أو كسر من هذا العدد لا يقل عن تسعين ألفاً . وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أعضائها مائة وثمانين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً تنتخب عضواً . وكل محافظة يقل عدد أعضائها عن تسعين ألفاً تنتخب عضواً ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

١١٢٥ ... يؤخذ بطريقة الانتخاب الفردي (لجنة وضع المبادئ العامة للمستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

لا يجوز الترشيح إلا في المديرية أو المحافظة التي يكون اسم المرشح مفيداً فيها ، ولا يجوز للمرشح أن يرشح في أكثر من دائرة واحدة ... (لجنة وضع المبادئ العامة للمستور — ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢)

١١٢٦ ... يكون الانتخاب فردياً عن كل دائرة ، ولا يكون بالقائمة ... (تراجع للناقطة على هذا في المادة ٨٣ بصفة ١٢٣٠ — لجنة الدستور — ٧ يونيو سنة ١٩٢٢)

١١٢٦ ... يكون الترشيح شرطاً لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين أسوة بمجلس النواب (لجنة الدستور — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢)

يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين بثلاث درجات .

١١٢٦ ... يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بواسطة مندوبين ينتخبون عن للتدوين الناخبين (لجنة الدستور — ١٣ يونيو و ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

مادة ٧٦ - تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب عضو بمجلس الشيوخ، وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له حق انتخاب عضو بهذا المجلس.

تحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل، بقدر الامكان، مساواة الدوائر في المديرات والمحافظات التي لها حق انتخاب أكثر من عضو بمجلس الشيوخ. على أنه يجوز أن يعتبر القانون عواصم المديرات التي لا يبلغ عدد أهلها مائة وثمانين ألفاً - ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً - دائرة انتخابية مستقلة، وفي هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يتعلق بتحديد عدد الأعضاء التي لها حق انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية.

ملحة ٧٧. — يشترط في عضو مجلس الشيوخ، زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب، أن يكون بالغا من السن أربعين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادي.

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

١١٣١ تكون مدة العضوية عشر سنين (لجنة وضع اللبادى' المادة للدستور — ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور — ١٢ يونيو سنة ١٩٢٢)

١١٣١ شرط إحسان القراءة والكتابة فيمن ينتخب أو يعين في مجلس الشيوخ (لجنة الدستور — ١٢ يونيو سنة ١٩٢٢)

١١٣١ يشترط في عضو مجلس الشيوخ أن يكون بالغا من السن ٤٠ سنة على الأقل (لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

لا يوجب الدستور ولا قانون الانتخاب (الصادر في سنة ١٩٢٣) أن يكون العضو عارفا بالقراءة والكتابة ،

١١٣٢ وعلى ذلك يصح انتخاب الأسمى عضواً بالمجلس (تراجع النقطة على هذا في المادة ٩٥ بصلة ١٣٤٧ — مجلس الشيوخ — ٨ أبريل سنة ١٩٢٤)

(تراجع النقطة على هذا في المادة ٩٥ بصلة ١٣٤٧ — مجلس الشيوخ — ٨ أبريل سنة ١٩٢٤)

مادة ٧٨ — يشترط في عضو مجلس الشيوخ، متجاً أو معيماً، أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

(أولاً) الوزراء، المثليين السياسيين، رؤساء مجلس النواب، وكلاء الوزارات، رؤساء ومستشاري محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها، النواب العموميين، قضاة المحامين، موظفي الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً — سواء في ذلك الحاليون والسابقون.

(ثانياً) كبار العلماء والرؤساء الروحيين، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة، للملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنياً مصرياً في العام، من لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالهن الحرة. وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التي نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها.

وتحدد الضريبة والدخل السنوي فيما يختص بمديرية أسوان بقانون الانتخاب.

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

يختار الأعضاء المينون بمجلس الشيوخ وللتخون له من الطبقات الآتية : الأمراء، الوزراء، رؤساء مجلس النواب، كبار العلماء والرؤساء الروحيين، وكلاء الوزارات، رؤساء محكمة الاستئناف، النواب العموميين، مستشارو الاستئناف، قضاة المحامين، قضاة الهن الحرة الأخرى الذين يصدر قانون بتحويلهم هذا الحق، رؤساء للبالغ العامة الدين شغلوا تلك المراكز خمس سنين على الأقل، كبار الضباط من رتبة لواء فصاعداً، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة، كبار للملاك الذين يؤدون ضريبة لا هل عن مائة وخمسين جنياً في العام، كبار التجار وكبار رجال الصناعة وكبار أصحاب الهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوي عن ألف جنيه (لجنة وضع اللبائى العامة لهستور — ٢٠ و ٢١ أبريل سنة ١٩٢٢)

١١٣٣
١١٣٦ اشتراط التصاب للمالى فى عضو البرلمان
(لجنة وضع اللبائى العامة لهستور — ٥ مايو سنة ١٩٢٢)

١١٣٨ الإصرار على إعفاء حملة الشهادات العالية من شرط المال فى خمس السنين الأولى ...
(لجنة وضع اللبائى العامة لهستور — ٥ مايو سنة ١٩٢٢)

١١٣٩ النصاب للمالى اللازم توفره فى عضو البرلمان
(لجنة وضع اللبائى العامة لهستور — ٥ مايو سنة ١٩٢٢)

١١٣٩ الدول عن اشتراط نصاب مالى فى عضو البرلمان
(لجنة وضع اللبائى العامة لهستور — ٥ و ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)

١١٤٠ الطبقات التى ينتخب أو يمين منها أعضاء مجلس الشيوخ
(لجنة لهستور — ١٢ يونيو و ٣٠ سبتمبر وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

لا مانع من الجمع بين النسوة ووظيفة الماعد البيئية ١١٤٥
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ بصيغة ١٣٥٥ — مجلس النواب — أول يولييه سنة ١٩٢٤)

لا يستعنى أن يكون دخل التشغيلين بالمهن الحرة مبلغ ١٥٠٠ جنيه على الأقل من عملهم في تلك المهن قط ، بل يسوغ
أن يضم إلى ما يدخل إليهم من اشتغالهم بالمهن المذكورة ما عساه أن يصل إلى أيديهم من إيرادات أملاك أو عقارات أو موقوفات
أخرى ١١٤٥
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ بصيغة ١٣٩٨ — مجلس الشيوخ — ٣١ يناير سنة ١٩٢٧)

للقصود بلفظ « كبار العلماء » كبارهم إطلافاً ، لا « هيئة كبار العلماء » للكثرة من ثلاثين عضواً ، لأن حصر عضوية
مجلس الشيوخ فيها عند الانتخاب أو التعيين بعد حرمانا لمن عدا أعضائها من كبار العلماء القديين يكونون أهلاً لعضوية المجلس
ولم يدخلوا ضمن تلك الهيئة . ومن القواعد المقررة ألا يكون الحرمان إلا بنس صريح .
كبار العلماء هم الحائزون لجميع الشروط للنصوص عليها في المادة ١٠٧ من قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ للملة بالقانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٠ ؛ وأول شرط يشترط لتحقيق وصف كبار العلماء أن يكون العالم قد درس في الأزهر مدة أفلها عشر
سنوات ، وثانيه أن يكون قد ألف كتاباً في أحد العلوم المذكورة في المادة الرابعة بعد المائة ، وأن يكون قد استحق
الجائزة للنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين بعد المائة من هذا القانون ، وثالثه أن يكون معروفاً بالورع والتقوى .
لا يجبر الضو العالم مستوفياً لهذه الشروط إذا لم يكن قد استوفاه حين انتخابه أو تعيينه ، لأن الشيء الذي يقع باطلا
لقد شرط من شروط صحته لا يتقلب صحيحاً عند استيفاء ذلك الشرط ، لأن الباطل لا تلبثه إجازة ١١٤٥
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ بصيغة ١٤٠١ — مجلس الشيوخ — ٢ و ٧ و ٩ و ١٤ و ١٦ مارس سنة ١٩٢٧)

يمكن تعيين للوظائف أعضاء بالمجلس أو انتخابه فيه إذا كان يشغل وظيفة مدير بإحدى اللديرات من العرجتين الأولى
أو الثانية ، أو وظيفة محافظ بمحافظات مصر أو الإسكندرية أو القنال ، لأن القصود بموظفي الحكومة في هذه المادة
هم الذين يشغلون وظائف تكون درجتها من درجة مدير عام فصاعداً ١١٤٦
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ بصيغة ١٤٧٥ — مجلس الشيوخ — ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧)

يجب أن يكون الإراد للنصوص عليه في المادة دخل لامل مالى أو تجارى أو صناعى ، أو دخلا لمته من المهن الحرة .
فإذا كان شخص ثلاث عشرين فدناً فقط تفل ربحاً يربو على ألف وخمسةائة جنيهه ، فلا يعتبر هذا الإراد حقاً لشرط
الاستور ما دامت الضريبة تقل عن مائة وخمسين جنيهاً .
إذا اعترف الضو أولاً بأنه لا يشغل بالتجارة ، أو كانت وظيفته تمنع اشتغاله بالتجارة ، فلا يقبل بعد ذلك ادعائه
بأنه يربح إيراده القانونى من عمل تجارى ١١٤٦
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ بصيغة ١٤٧٨ — مجلس الشيوخ — ١٢ يولييه سنة ١٩٢٧)

لا يشترط التصاب للمالى في عضو الشيوخ إذا كان قضى مدينين في النيابة بمجلس النواب ، أى صلبين تشريعين
بصرف النظر عن عدتهما سواء بلغت عشر سنين أو أقل ١١٤٦
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ بصيغة ١٥٠٧ — مجلس الشيوخ — ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٨)

١١٤٧
التصود من مدنى النياية أن يكون الضوأضى فصلين كترسين مهما تكن مدتهما
(مجلس الشيوخ — ١٠ يونيو سنة ١٩٣٦)

١١٤٨
اعتبار ضريقتى الحفر ومجلس للديرة ضمن مشمولات كلمة « ضريبة » البالغة مائة وخمسين جنيهاً
(مجلس الشيوخ — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦)

١١٥٠
من هو مدير الصوم ؟
(مذكرة لحضرة صاحب المغادة عبد الحيد بدوى باشا رئيس لجنة قضائى الحكومة — ١٧ فبراير سنة ١٩٤٠)

مادة ٧٩ — مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين .

وتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات . ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز إعادة انتخابه أو تعيينه .

رقم صفحة

مجموعة

الطلبات

١١٥٢ ومدة العضوية عشر سنين
(لجنة وضع اللوائح العامة للدستور — ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور — ١٢ يونيو سنة ١٩٢٢)

لكي يكون في مجلس الشيوخ معنى الثبات والاستمرار : يتجدد تجديدًا ضيقًا مرة كل خمس سنوات ؛ ويكون التجديد في أول مرة بطريق الاقتراع للمعينين والمنتخبين
(لجنة الدستور — ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢)

مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين ، وتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات ، ويجوز إعادة اختيار من انتهت مدته من الأعضاء
(لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

استقلال المجلس وحده يقرر الطريقة التي يرى السير عليها من طرق القرعة وعدم الاحتياج لصدور قانون بذلك .
قرار المجلس اعتبار الأعضاء المنتخبين كتلة واحدة وإخراج نصفهم بطريق القرعة .
واعتبار جميع الدوائر الانتخابية في القطر المصري كتلة واحدة ، وتعمل القرعة عنها جميعها دفعة واحدة بأسماء المنتخبين .

واعتبار الدوائر الجديدة وحدة أخرى قائمة بذاتها تجري القرعة على نصفها فتنتهي عضوية ممثليها في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، ويبقى النصف الآخر لسنة ١٩٣٨ .

أما الأعضاء المعينون فيجري الاقتراع على إخراج نصف عددهم الحالي . وأما الأعضاء المجدد فتجري القرعة بينهم إثر تعيينهم لتعين النصف الذي تنتهي مدة نيابته في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، ومن يبقى إلى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٧
(مجلس الشيوخ — ١٨ يونيو ١٩٢٨ و ١٩ فبراير ١٩٣٠ مارس سنة ١٩٣٠)

١١٩٥ تجديد المجلس
(٢٣ مايو سنة ١٩٢٨)

١٣٠٤ تجديد اختيار نصف الشيوخ
(٩ يونيو سنة ١٩٢٨)

مادة ٨٠ -- رئيس مجلس الشيوخ يعينه الملك ، وينتخب المجلس وكيلين . ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين ، ويجوز إعادة انتخابهم .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الملك ، لينتخب من بينهم رئيساً للمجلس ؛ ويعين للمجلس

من بين أعضائه وكيلان بطريق الانتخاب
(لجنة وضع البايء العامة للدستور -- ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)

يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الملك ، لينتخب منهم رئيساً للمجلس ؛ ويعين لهذا المجلس
وكيلان بطريق الانتخاب ، على أن يكون انتخاب الرئيس والوكيلين لمدة سنتين ويجوز تجديد انتخابهم
(لجنة الدستور -- ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢)

١٢٠٩
(تراجع الثالثة على هذا في المضافة ٨٧ بصيغة ١٢٤٥ -- لجنة الدستور -- ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢)

١٢٠٩
(لجنة الدستور -- ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٢)

يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه لرئاسة المجلس تعرض أسماؤهم على الملك ليعين أحدهم . وينتخب المجلس وكيلين
ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين ، ويجوز إعادة انتخابهم
(لجنة الدستور -- أول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

للتعارف في الاصطلاحات البرلمانية أن التعبير عن اللدة يستة ، أو بدور انقضاء ، يقصد به سنة برلمانية تتناول دور
الانقضاء العادي ، والفترة بين هذا الدور وبين الدور العادي التالي يليه .

١٢١٠
(مجلس الشيوخ -- ١٤ يونيو سنة ١٩٢٢)

١٢١٤ هل يجب أن يكون رئيس المجلس بعيداً عن الانتهاء إلى حزب معين ، أم يكفي أن يكون في رايسته متجرداً عن الحزبية ؟
(مجلس الشيوخ -- ١٨ مايو سنة ١٩٣٨)

١٢١٥
(مجلس الشيوخ -- ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩)

١٢١٩ جدول بين مدد رئاسة رؤساء المجلس من سنة ١٩٢٤

١٢٢٠ جدول بين مدد وكالة وكلاء المجلس من سنة ١٩٢٤ ، ولترات التي انتخبوا فيها

رقم صفحة
مجموعة
الصفحات

إذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ ... ١٢٢٢

(لجنة وضع اللوائح العامة للمستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)

(لجنة المستور — ١٥ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

حقة أعضاء مجلس الشيوخ لا تتحل عنهم في وقت من الأوقات ، طبقاً لحكم المستور الذي لا يميز حل مجلس الشيوخ . والأمر للسلك رقم ٧٤ لسنة ١٩٢٩ لا يبدو أنه أقر الأمور في نصابها ، وأزال الغموض التي كانت قائمة في سبيل مباشرة الشيوخ لوظيفتهم .

سرف مكافأة الأعضاء بناء على ذلك طول مدة التصليل ... ١٢٢٢

(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٣٨ بصلحة ٤٣٥ — مجلس الشيوخ — ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٥)

حل مجلس النواب ، ووقف جلسات مجلس الشيوخ ... ١٢٢٢

الفرع الثاني - مجلس النواب

مادة ٨٢ — يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

١٢٢٣ ويكون كله منتخباً
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

١٢٢٣ يكون الانتخاب من درجتين
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢) .

١٢٢٣ يجب ترشيح من يتقدم للانتخاب لعضوة مجلس النواب بطريق التزكية ، ويترك للجنة الانتخاب تعيين عدد المندوبين .
(لجنة الدستور — ٨ يونيو سنة ١٩٢٢)

١٢٢٤ تكون الهيئة التي يؤلف منها المجلس الأول منتخبة ، وتسمى مجلس النواب
(لجنة الدستور — ٤ يونيو سنة ١٩٢٢)

١٢٢٥ يكون الانتخاب لمجلس النواب بدرجتين
(لجنة الدستور — ٤ يونيو سنة ١٩٢٢)

١٢٢٦ لا يجوز أن يكون رئيس مراجعة حسابات المصولة عضواً في مجلس النواب
(تراجع الملائمة على مناقق المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٦ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

مادة ٨٣ — كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً فأكثر تنتخب نائباً واحداً لكل ستين ألفاً أو كسر من هذا الرقم لا يقل عن ثلاثين ألفاً. وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً ولا يقل عن ثلاثين ألفاً تنتخب نائباً. وكل محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفاً يكون لها نائب مالم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية.

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

١٢٢٧ يكون الانتخاب فردياً ، ويتنخب نائب واحد عن كل خمسة وسبعين ألفاً من السكان (لجنة وضع اللوائح العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
(تراجع المضافة على هذا في المادة ٧٥ صفحة ١١٢٥ — لجنة وضع اللوائح العامة للدستور — ١٩ و ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢)

١٢٢٧ لا يجوز الترشيح إلا في المديرية أو المحافظة التي يكون اسم المرشح مقيداً فيها ، ولا يجوز للمرشح أن يرشح في أكثر من دائرة واحدة (لجنة وضع اللوائح العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

١٢٢٧ لا يجوز للمرشح أن يرشح للانتخاب في أكثر من دائرة واحدة ... (لجنة وضع اللوائح العامة للدستور — ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢)

١٢٢٧ ينتخب النائب عن كل ٧٥ ألفاً من السكان (لجنة الدستور — ٧ يونيو سنة ١٩٢٢)

١٢٣٠ يكون الانتخاب فردياً عن كل دائرة ، ولا يكون باللائحة (لجنة الدستور — ٧ يونيو سنة ١٩٢٢)

١٢٣٢ لا يجوز الترشيح إلا في المديرية أو المحافظة التي يكون اسم المرشح مقيداً فيها ... (لجنة الدستور — ٨ يونيو سنة ١٩٢٢)

١٢٣٣ يكون لكل ستين ألفاً من السكان نائب في المجلس (لجنة الدستور — ١٨ أغسطس و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

مادة — ٨٤ تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب نائب؛ وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له هذا الحق.

وتحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل، بقدر الامكان، مساواة الدوائر في المديرات والمخاضات التي لها حق انتخاب أكثر من نائب. وللقانون، مع ذلك، أن يعتبر عواصم المديرات التي لا يبلغ عدد أهلها ستين ألفاً ولا يقل عن ثلاثين ألفاً دائرة انتخابية مستقلة.

وفي هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يختص بتحديد عدد الأعضاء الجائز انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية.

رقم
صفحة
مجموعة
التعليقات

لا يجوز للمرشح أن يرشح للانتخاب في أكثر من دائرة واحدة ١٢٣٤
(لجنة الدستور — ٨ يونيو سنة ١٩٢٢)

يباح الترشيح في دائرتين في المديرية أو المحافظة الواحدة ، دون اشتراط تجاوزهما ١٢٣٥
(لجنة الدستور — ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢)

ملحق ٨٥ — يشترط في النائب ، زيلة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب ، أن يكون بالغا من السن ثلاثين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادي .

رقم معلنة
مجموعة
التعليقات

تكون سن النائب ثلاثين سنة على الأقل .

يشترط في النائب أن يكون ممن يحسنون القراءة والكتابة .

اشتراط نصاب مالي ، مع إعفاء المحاصلين على شهادة عالية مغنى عليها خمس سنين من هذا الشرط... ١٢٣٧
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

اشتراط النصاب للمالي في عضو البرلمان .

الإصرار على إعفاء حملة الشهادات العالية من شرط المال في خمس السنين الأولى .

النصاب للمالي اللازم توافره في عضو البرلمان .

العدول عن اشتراط نصاب مالي في عضو البرلمان ... ١٢٣٧
(تراجع الملائمة على هذا في المادة ٧٨ بصفحة ١١٣٦ — لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٥ مايو سنة ١٩٢٢)

١٢٣٨ اشتراط أن تكون سن النائب ثلاثين سنة على الأقل ، وأن يحسن القراءة والكتابة ...
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٨ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

اشتراط بلوغ النائب سن الثلاثين يجب توفره يوم أدائه مهمته النيابية ، أي يوم حلف العيمين الدستورية ، لا في

آخر يوم من أيام الترشيح ، ولا يوم إجراء الانتخاب ... ١٢٣٩
(مجلس النواب — ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٩)

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

١٢٤٢
(لجنة وضع الدساتير العامة للسنين ١٣ - مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور - ٤ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

١٢٤٢
مجلس النواب الذين تنتهي مدة نيابته يستمر في وظيفته حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه ، وكذلك نصف أعضاء
مجلس الشيوخ الذي تنتهي مدة نيابته . والمجلس الجديد يكون هو صاحب النيابة الثانوية بمجرد انتخابه
(لجنة الدستور - ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

مادة ٨٧ — ينتخب مجلس النواب رئيساً ووكيلين سنوياً في أول كل دور انعقاد عادي . ورئيس المجلس ووكلاءه يجوز إعادة انتخابهم .

رقم
مجموعة
التعليقات

١٢٤٤ ... ينتخب مجلس النواب في اجدهاء نيابته رئيساً له ووكيلين من بين أعضائه ...
(لجنة وضع اللبائى' الساماة الدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢)

١٢٤٥ ... اقتراح بانتخاب سكرتيرين من أعضاء المجلس سنوياً وفي أول كل دور عادي ...
(لجنة الدستور — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢)

١٢٤٥ ... ينتخب مجلس النواب رئيساً ووكيلين سنوياً ، وفي أول كل دور انعقاد عادي ؛ ورئيس المجلس ووكلاءه يجوز إعادة انتخابهم ...
(لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

١٢٤٥ ... قرار المجلس انتخاب رئيس دائم دون انتظار الفصل في حمة نيابة الأعضاء ...
(مجلس النواب — ١٦ مارس سنة ١٩٢٤)

١٢٤٦ ... رئاسة السن ، الرئاسة للوقت ، الرئاسة النهائية ...
(مجلس النواب — ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤)

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

١٢٤٨

إذا حل مجلس النواب لسبب ما ، فلا يجوز حل المجلس الجديد لنفس السبب الذي حل من أجله المجلس الأول .

(لجنة وضع اللوائح العامة للدستور — ٦ مايو سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور — ٨ يونيو وأوله أكتوبر سنة ١٩٢٢)

ملحة ٨٩ — الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة التندوين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين ، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتقام الانتخاب .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

يحدد في أمر الحل ميعاد لإجراء الانتخاب للمجلس الجديد
١٣٤٩
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٦ مايو سنة ١٩٢٢)

يجب أن تم الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يتجاوز شهرين ، وأن ينقذ المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتقام الانتخاب
١٣٤٩
(لجنة الدستور — ٨ يونيو سنة ١٩٢٢)

الأمر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة التندوين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين ، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتقام الانتخاب
١٣٥٠
(لجنة الدستور — أول و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

الفرع الثالث - أحكام عامة للجلسات

مادة ٩٠ - مركز البرلمان بمدينة القاهرة . على أنه يجوز ، عند الضرورة ، جعل مركزه في جهة أخرى بقانون . واجتماعه في غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بحكم القانون .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

مركز البرلمان بمدينة القاهرة
(لجنة وضع الدساتير - ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور - ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢)

مركز البرلمان بمدينة القاهرة ، ومكانه فيها يبينه القانون ، واجتماعه في غير هذا المكان باطل
(لجنة الدستور - أول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

مادة ٩١ - عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها ؛ ولا يجوز لتأخيه ولا للسلطة التي تعينه توكيله بأمر على سبيل الإلزام .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

كل عضو من أعضاء البرلمان يعتبر نائباً عن مجموع الأمة ، ولا يجوز تحميله بأى توكيل على سبيل الأمر والإلزام ،
سواء من قبل منتخبيه أو من قبل السلطة التي تعينه
١٢٥٣
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور — ١٣ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

مادة ٩٢ - لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وفيما عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع الأخرى.

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

١٢٥٤ ... لا يجوز لأحد أن يكون عضواً في مجلس النواب وفي مجلس الشيوخ في آن واحد ... (لجنة وضع اللوائح العامة للدستور - ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)

١٢٥٤ ... لا يجوز الجمع بين وظيفة الوزارة وعضوية مجلس الشيوخ بطريق التعيين ... (لجنة وضع اللوائح العامة للدستور - ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ أو مجلس النواب وبين أية وظيفة حكومية ذات مرتب ، ماعدا وظيفة الوزارة . على أن هذا الاستثناء لا يكون فيما يتعلق بأعضاء مجلس الشيوخ للصينيين ... (لجنة الدستور - ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢)

١٢٥٥ ... عدم جواز الجمع بين عضوية المجلسين ... (لجنة الدستور - ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢)

عدم جواز الجمع بين النيابة ووظيفة حكومية أو العمدة أو عضوية مجلس الدورية إلا للنائب السياسية والتدريس في المدارس العليا ... (لجنة الدستور - ١٤ أغسطس وأول ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

١٢٥٦ ... اختصاص المجلس بالنظر في صحة نيابة أعضائه قاصر على الأعضاء الطعون فيهم ... (تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ بملزمة ١٣٣٧ - مجلس الشيوخ - ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤)

تبدأ مدة ثمانية الأيام للاختيار بين عضوية المجلسين ، أو بين عضوية أحد المجلسين وإحدى الوظائف العامة ، من تاريخ قرار المجلس عدم النظر في انتخاب من لم يظن في انتخابهم ، أو من تاريخ رفض الطعن فيمن ظن في انتخابهم ... (مجلس الشيوخ - ١٤ أبريل سنة ١٩٢٤)

١٢٦١ ... جواز الجمع بين عضوية المجلس ووظيفة الأزهر والمعلم الدينية ... (مجلس النواب - أول يولي سنة ١٩٢٤)

لا يجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها . والقصد بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العمومية . ويدخل في ذلك كل مستخدم وموظف مجالس الدريات والمجالس البلدية ، وكل موظفي وزارة الأوقاف ومستخدميها ، وكذلك العمدة . وستثنى الوزراء من حكم عدم الجمع . وكذلك لا يصح الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس الدريات والمجالس البلدية والمهلية .

الأعضاء الحاليون في هذه الهيئات الذين يكونون في الوقت عينه أعضاء بالمجلس يصح لهم الجمع حتى تنتهى مدتهم في هذه الهيئات ... (مجلس النواب - ٧ و ٨ يولي سنة ١٩٢٤)

- ١٢٧١ ... من انتخب عضواً في البرلمان بموجب قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٣٣ حتى الجمع بين عضويته وعضوية مجلس
الديريات أو المجالس البلدية ، لأن قانون الانتخاب المعدل والقاضي بعدم جواز الجمع لم يخض يرضائه على الماضي ...
(مجلس الشيوخ — ٢٤ يناير سنة ١٩٣٨)
- ١٢٧٣ ... عرض أحد الأعضاء ندب الوزارة إياه في إحدى اللجان الحكومية على المجلس ، وموافقته على هذا الاستدباب ...
(مجلس الشيوخ — ١٧ مارس سنة ١٩٣٥)
- ١٢٧٤ ... تكون وظيفة رئيس ديوان الرقابة من الوظائف التي لا يسمح الجمع بينها وبين عضوية البرلمان ...
(تراجع الثالثة على هذا في المادة ٤٤ بصفة ٦٨٦ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٥)
- ١٢٧٤ ... تعيين وكلاء برلمانيين يجمعون بين النيابة في أحد المجلسين ووظيفة عامة في الدولة ، ويكون لهم في المجلسين ما للوزراء
من الحقوق والواجبات ...
(مجلس النواب — ٨ يونيو سنة ١٩٣٦)
- ١٢٧٦ ... لا يجوز للأعضاء أن يقبلوا بدون إذن من المجلس الضوية في أية هيئة ينط بها عمل ماله أن يمرض على المجلس .
(مجلس الشيوخ — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦)
- ١٢٧٨ ... تبليغ المجلس قرار وزارة الداخلية تشكيل لجنة لوضع مشروع قانون لسمد ومشايخ البلاد والوزب ، بدون مناقشة في
الأشخاص المختارين من بين أعضاء المجلس ، ولا أخذ موافقة منه على اختيارهم ...
(مجلس الشيوخ — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧)
- ١٢٨١ ... للأعضاء الذين يجمعون بين عضوية المجلسين الحق في مباشرة سلطتهم في كلا المجلسين حتى تنتهي مدة الثمانية الأيام
النصوص عليها في المادة ٥٩ من قانون الانتخاب ...
(مجلس الشيوخ — ٦ و ٧ يونيو سنة ١٩٣٨)
- ١٢٩٠ ... ثمانية الأيام للنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون الانتخاب تبدأ بالنسبة للأعضاء المنتخبين من يوم صدور الرسوم
للكي بالتعيين ، وبالنسبة للأعضاء للتعيين غير الطعون في انتخابهم تبدأ بانتهاء الحصة عشر يوماً النصوص عليها في المادة ٥٧
من قانون الانتخاب .
- ١٢٩٠ ... أما إذا طعن في أحدهم فبدأ الثمانية الأيام من يوم الفصل في حصة نيابة الضو ...
(مجلس الشيوخ — ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨)
- ١٢٩٤ ... لا يجوز لموظف انتخب عضواً بمجلس الشيوخ أو عين عضواً فيه أن يجمع بين مرتب الوظيفة ومكافأة الضوية ،
وإنما يأخذ أكبر المرتبين حتى يفصل في حصة نيابته وتنتهي مدة الاختيار .
وكذلك لا يجوز للأعضاء الذين يتناولون مرتباً من الأموال العامة ويصح لهم الجمع بين الضوية والوظيفة أن
يجمعوا بين المكافأة والمرتب ، بل لم أن يختلوا أحدهما ...
(مجلس الشيوخ — ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨)

- جواز جمع الضو بين عضوية المجلس وعضوية لجنة السودان الدائمة بمواقفة المجلس ، على ألا تضع هذه اللجنة أى مشروع قانون (مجلس الشيوخ — ٨ مايو سنة ١٩٣٩)
- ١٢٩٥
- لا يجوز الجمع بين وظائف التدريس بجامعة فؤاد الأول وعضوية المجلس (مجلس الشيوخ — ١٠ و ١١ يونيو سنة ١٩٤٠)
- ١٢٦٩

ملحق ٩٣ - يجوز تعيين امرأة الأسرة المالكة وبلاها أعضاء بمجلس الشيوخ ، ولا يجوز انتخابهم بأحد المجلسين .

رقم سلسلة

مجموعة

الصلقات

يجوز تعيين الأمراء أعضاء في مجلس الشيوخ ١٣٠٩

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢١ أبريل سنة ١٩٢٢)

(تراجع المائدة على مناقق المادة ٧٨ بصفحة ١١٤٠ - لجنة الدستور - ١٢ يونيو سنة ١٩٢٢)

مادة ٩٤ - قبل أن يتولى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يتقسمون أن يكونوا عظميين للوطن ولذلك، مطيعين للدستور ولقوانين البلاد، وأن يؤديوا أعمالهم بالذمة والصدق .
وتكون تأدية اليمين في كل مجلس علناً بقاعة جلساته .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

- قبل أن يباشر أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يحلفون اليمين بأن يكونوا عظميين للوطن ولذلك الدستوري ،
مطيعين لأحكام الدستور وقوانين البلاد ، وأن يؤديوا وظائفهم بالذمة والصدق ... ١٣١١
(لجنة وضع اللبائىة للدستور — ٢٩ أبريل و١٩ مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور — ١٣ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)
- حلف اليمين الدستورية يجوز أن يكون ورئيس الجلسة أكبر الأعضاء سناً ، والجلسة منعقدة في يوم عطلة ... ١٣١١
(مجلس الشيوخ — ١٥ مارس سنة ١٩٢٤)
- للضو أن يؤدي اليمين الدستورية مصرحاً فيها باسم الجلالة ، كما أن له أن يؤديها من غير هذا التصريح ... ١٣١٢
(مجلس الشيوخ — ١١ أبريل سنة ١٩٢٧)
- هل من الممن أن تؤدي اليمين الدستورية من اللبر ؟ ... ١٣١٨
(مجلس الشيوخ — ٨ مايو سنة ١٩٣٦)
- وجوب أن تكون اليمين الدستورية متضمنة القسم « بالله العظيم » ... ١٣١٩
(مجلس الشيوخ — ١٨ مايو سنة ١٩٣٨)

مادة ٩٥ - يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات .
ويعجز أن يعهد القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

يكون سن النائب ثلاثين سنة على الأقل .

يشترط في النائب أن يكون ممن يحسنون القراءة والكتابة .

اشتراط نصاب مالي ، مع إعفاء الحاصلين على شهادة عالية مفعى عليها خمس سنين من هذا الشرط ١٣٢٣
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٨٥ بصفحة ١٢٣٧ - لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

يشترط في النائب أن يكون ممن يحسنون القراءة والكتابة ١٣٢٣
(لجنة الدستور - ٨ يونيو سنة ١٩٢٢)

شرط إحسان القراءة والكتابة فيمن ينتخب أو يمين في مجلس الشيوخ ١٣٢٣
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٧٧ بصفحة ١١٣١ - لجنة الدستور - ١١ يونيو سنة ١٩٢٢)

يكون للمجلسين حق الفصل في الطعون التي تقدم ضد أعضائهما ١٣٢٣
(لجنة الدستور - ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢)

نقل شرط إحسان القراءة والكتابة إلى قانون الانتخاب ١٣٢٤
(لجنة الدستور - ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

جواز أن يعهد بالفصل في الطعون إلى سلطة أخرى خلاف المجلسين ، وذلك بمقتضى قانون ١٣٢٤
(لجنة الدستور - ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

المجلس ينظر في صحة نيابة الأعضاء ، وفي خص الطعون ١٣٢٤
(مجلس النواب - ١٧ و ١٨ و ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤)

تحقيق صحة نيابة الأعضاء ، وفحص الطعون ١٣٣٠
(مجلس النواب - ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤)

اختصاص المجلس قاصر على النظر في صحة نيابة الأعضاء المظنون فيهم ١٣٣٢
(مجلس الشيوخ - ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤)

الباندي' العامة التي قررتها لجنة فحص الطعون ووافق المجلس عليها :

اللجنة غير ملزمة بمراجعة دفاثر التقييد وقرارات لجان الترشيح إلا عند قيام الشبهة على بطلانها .

من القواعد الصحيحة صحة ما جاء بمحاضر الانتخاب ، وأنه لا يصح التقرر بالتحقيق ، إلا إذا وجدت قرآن قوية على

صفة ما يخالف الثابت بتلك المحاضر . والقوائم التي يعلن بها وتتمسك بها ذوو الشأن يجب للأخذ بها أن يطلبوا إثباتها في محاضر الانتخاب عند حصولها .

من شروط أهلية النائب أن يحسن القراءة والكتابة .

يجب أن يكون الطعن مصدقاً عليه أمام الحاكم دون غيرها .

ويجب أن يصل الطعن لرئاسة المجلس في مدى خمسة عشر يوماً للنصوص عليها في المادة ٥٧ من قانون الانتخاب ، لا أن يكفي بأن يرسل في خلالها .

إن الترشيح لا يصح إلا بتزكية ثلاثين مندوباً لا يدخل فيهم المرشح .

الذي يعرف القراءة والكتابة ويعطى صوته شفويًا في حدود القانون يعتبر صوته صحيحًا .

الأصوات الباطلة لا تحسب في تحديد الأغلبية المطلقة . وعندما يكون مجموع الأصوات التي أعطيت فردياً يكفي نصفه

مع جبر الكسر ، بمعنى أنه إن كان عدد الأصوات التي أعطيت هو ٣٠١ فيكفي لتحقيق الأغلبية أن يحوز العضو ١٥١ صوتاً .
(مجلس النواب — ٥ أبريل سنة ١٩٢٤)

لا يوجب الدستور ولا قانون الانتخاب أن يكون العضو عارفاً بالقراءة والكتابة ، وعلى ذلك صرح انتخاب الأعي

عضواً بالمجلس
(مجلس الشيوخ — ٨ أبريل سنة ١٩٢٤)

لا يكون الطعن مقبولاً إلا إذا قبله ثلثا أعضاء المصوتين

(مجلس النواب — ١٤ أبريل سنة ١٩٢٤)

قبول الطعن لمواصلة أكثر من ثلثي الأصوات على قبوله

(مجلس النواب — ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٤)

رفض طلب النائب العمومي إقامة الدعوى على أحد الأعضاء ، بدعوى اتهامه بإرشاد بعض اللندوين الناجين ، بعد

أن قرر المجلس صحة نيابة هذا العضو ، ورأى أن قراره في ذلك حاز قوة الشيء المحكوم فيه
(تراجع للناقصة على هذا في المادة ١١٠ صفحة ٢٤٤٢ — مجلس النواب — ٢١ أبريل سنة ١٩٢٤)

لا مانع من جواز الجمع بين الضوية ووظيفة المأهدين الدينية

(مجلس النواب — أول يولي سنة ١٩٢٤)

قرار المجلس جواز الجمع بين الضوية ووظيفة المأهدين الدينية

(مجلس النواب — أول يولي سنة ١٩٢٤)

للجنة خص الطعون سلطة تطبيق أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجمع في حق من يتخلف من الشهود بعد إعلانه طبقاً للمقرر الخامسة من المادة ٦٨ من قانون الانتخاب ، لأن هذه السلطة نتيجة التفويض في إجراء

التحقيق وإعلان الشهود
(مجلس النواب — ١٩ يونيو سنة ١٩٣٦)

١٣٦٥ مع استمرار اللجنة في تحقيق الطعن
(مجلس النواب — ١٩ و ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٦)

١٣٧٢ من حق المجلس بحث صحة الترشيع أولاً ، وصحة عملية الانتخاب ثانياً
(مجلس النواب — ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٦)

قرار مجلس القردة ليس حجة في تقرير الجنسية ، لأنه ليس الجهة المختصة في تقرير هذه المسألة ، ووزارة الخارجية هي الجهة التي يجب الرجوع إليها في هذا .

١٣٧٣ أخذ المجلس في تحديد السن بقرار مجلس القردة في ذلك
(مجلس النواب — ١٢ يولي سنة ١٩٢٦)

عضو المجلس إذا طعن فيه — بدأن صحت نيابته — يكون هو الكلف بتقديم الدليل على نفي صحة الطعن ، أي أن يسوى بين حالته وحالة تحقيق صحة النيابة عند الانتخاب .

١٣٧٥ إسقاط صفة النيابة بأغلبية ثلثي الأصوات في حالة قبول الطعن في الأهلية
(مجلس الشيوخ — ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦)

١٣٨١ ليس للمجلس أن يختط لجنة خطة تسيير عليها ، إذ أن واجب اللجنة يقضى عليها يبحث العلم بكل الطرق التي توسلها للحقيقة
(مجلس الشيوخ — ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٦)

١٣٨٢ هل إذا أعيد الطعن في عضو بأسباب سبق للمجلس رفضها ، يرفض ابتداء من غير تحقيق ، إذا كان الطاعن في الحالة الثانية هو الطاعن نفسه في الحالة الأولى ؟
(مجلس الشيوخ — أول سبتمبر سنة ١٩٢٦)

١٣٨٤ أخذ المجلس بحكم النقاضي في تحقيق سن العضو للمطعون فيه
(مجلس الشيوخ — ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦)

١٣٨٩ لا قبل تبليغ عن فقد أحد الأعضاء شروط الضوية إلا إذا كان موقفاً عليه من اللبغ وموضحاً به عنوانه ومصدقاً على إيصائه أمام الحاكم
(مجلس الشيوخ — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦)

لا قبل العلم بوقائع لم تؤثر في حرية للتخمين ، أما مخالفة قانون الانتخاب فلا تؤدي حتى إلى إبطال الانتخاب مادامت لم تؤثر في حرية هؤلاء للتخمين .

١٣٩٥ ما دام الطاعن لم يبين طريقة معينة لإثبات ما يدعيه ، فليس للجنة أن تشير عليه باتباع طريقة مخصوصة ، بل الواجب عليه أن يذكر في طعنه أن لديه شهوداً يثبتون صحة الوقائع التي ذكرها
(مجلس النواب — ٥ يناير سنة ١٩٢٧)

لا يتحتم أن يكون دخل المشتغلين بالهن الحرة مبلغ ١٥٠٠ جنيه على الأقل من عملهم في تلك السن فقط ، بل يسوغ أن يضم إلى ما يدخل إليهم من اشتغالهم بالهن المذكورة ما عساه أن يصل إلى أيديهم من إيراد أملاك أو عقارات أو موارد أخرى (مجلس الشيوخ — ٣١ يناير سنة ١٩٢٧)

١٣٩٨

المقصود بلفظ « كبار العلماء » كبارهم إطلاقاً لا « هيئة كبار العلماء » المكونة من ثلاثين عضواً لأن حصر عضوية مجلس الشيوخ فيها عند الانتخاب أو التعيين يعدّ حرماناً لمن عدا أعضائها من كبار العلماء الذين يكونون أهلاً لعضوية المجلس ولم يدخلوا ضمن تلك الهيئة . ومن القواعد المقررة ألا يكون الحرمان إلا بنص صريح .
كبار العلماء هم الحائزون لجميع الشروط المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٠ ؛ وأول شرط يشترط لتحقيق وصف كبار العلماء أن يكون العالم قد درس في الأزهر مدة أقلها عشر سنوات ؛ وثانيه أن يكون قد ألف كتاباً في أحد العلوم المذكورة في المادة الرابعة بعد المائة ، وأن يكون قد استحق الجائزة المنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين بعد المائة من هذا القانون ؛ وثالثه أن يكون معروفاً بالورع والتقوى .

١٤٠٠

لا يعتبر العضو العالم مستوفياً لهذه الشروط إذا لم يكن قد استوفها حين انتخابه أو تعيينه ، لأن الشيء الذي يقع بإطلاق لفقد شرط من شروط صحته لا يتقلب صحياً عند استيفاء ذلك الشرط ، ولأن الباطل لا تلغته إجازة (مجلس الشيوخ — ٢ و ٧ و ٩ و ١٤ و ١٦ مارس سنة ١٩٢٧)

١٤١٤

للعضو المعلوم فيه بأنه لا يملك التصاب أن يستقيل قبل نظر المجلس في تقرير لجنة الطعون عنه ، لأن موضوعه لا يتعدى شخصه (مجلس الشيوخ — ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧)

١٤٢٥

يمكن تعيين الموظف عضواً بالمجلس أو انتخابه فيه إذا كان يشغل وظيفة مدير بإحدى المديرات من الدرجتين الأولى أو الثانية أو وظيفة محافظ بمحافظات مصر أو الإسكندرية أو القنال ؛ لأن المقصود بموظفي الحكومة في هذه المادة هم الذين يشغلون وظائف تكون درجتها من درجة مدير عام فصاعداً (مجلس الشيوخ — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٧)

١٤٣٨

يجب أن يكون الإرادة المنصوص عليه في المادة دخلاً لمل مالى أو تجارى أو صنائى أو دخلاً لمنه من الهن الحرة . فإذا كان شخص يملك عشرين فدناً فقط تفل ربحاً يربو على ألف وخمسمائة جنيه ، فلا يعتبر هذا الإرادة محققاً لشرط الدستور ما دامت الضريبة تقل عن مائة وخمسين جنيهاً .
إذا اعترف العضو أولاً بأنه لا يشغل بالتجارة ، أو كانت وظيفته تمنع اشتغاله بالتجارة ، فلا يقبل بعد ذلك ادعاؤه بأنه يربح إرادته القانونى من عمل تجارى (مجلس الشيوخ — ١١ و ١٢ يولييه سنة ١٩٢٧)

١٤٨٨

التزوير من مواعيد الانتخاب أبداً ، وحكم المتع فيه يسرى على من ارتكبه ، ولو كان قبل تاريخ صدور قانون الانتخاب .
يكفى في قبول الطعن — إذا كان خاصاً « بالأهلية » — أن يكون صادراً من المجلس بأغلبية المطلقة . أما إذا كان عاماً بإجراءات الانتخاب ، فلا يكون قبول الطعن إلا بأغلبية ثلثي الأصوات ، ورضه في الحالين يكون بالأغلبية المطلقة .
(مجلس النواب — ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨)

- المضو الذي طعن فيه بأنه لا يملك التصاب المالي ، وبيت للجنة الطعون أنه انتخب مرتين لمجلس النواب ، وقضى فيه فصلين تشريعيين كاملين — معها كانت مدة كل فصل منهما — فإن هذا يجعله أهلاً للعضوية في مجلس الشيوخ ...
(مجلس الشيوخ — ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٨)
- الشخص الذي يرف التزادة والكتابة ويمطى صوته شفوياً في حدود القانون يعتبر صوته صحيحاً .
للجنة الطعون سلطة الأمر بإجراء التحقيق وإعلان الشهود طبقاً للمادة ٩٨ من قانون الانتخاب الصادر في سنة ١٩٢٤
(مجلس النواب — ٢٢ يناير سنة ١٩٣٠)
- إذا تقدم في الدائرة الواحدة مرشحان فقط ، وبعد مضي عشرة أيام الترشيح تنال أحدهما ، وجب حينئذ اعتبار المرشح الآخر ناجحاً بالترشيح
(مجلس النواب — ٢٢ يناير سنة ١٩٣٠)
- طلب المرشح نقل ترشيحه من دائرة إلى أخرى ليس إلا عدولاً عن الترشيح في الأولى ، يتعن منه أن يدفع تأمناً جديداً للدائرة الثانية مصحوباً بطلب كتابي خاص بهذا الترشيح الثاني . وتأمينه في الدائرة الأولى يطبق عليه حكم للمادة ٣١ من قانون الانتخاب .
في حالة عدم توفر الركبتين السابقين عند نقل الترشيح للدائرة الثانية يعتبر المرشح السابق فيها — إذا كان وحيداً — ناجحاً بالترشيح غير مزاحم من أحد
(مجلس النواب — ٣٣ يناير سنة ١٩٣٠)
- لا يعتبر قاضي محكمة الحظ موظفاً بالمى الذى قصده قانون الانتخاب ، وبناء على ذلك فلا حرج عليه في ترشيح نفسه بدائرة
(مجلس النواب — ٣ فبراير سنة ١٩٣٠)
- إذا قدم الصو الطعون في بلوغ السن القانونية طلباً للنيابة بصحيح تاريخ ميلاده ، وهي قامت بالإجراءات الواجب اتباعها في مثل هذه الحالة ، ثم قدمت تحقيقاتها للقاضي المختص بقضى في مواجعتها بصفتها ممثلة للمال العام بصحيح تاريخ ميلاد العضو — فما قضى به يكون حكماً ، لصدوره في مواجهة خصم هو النيابة العمومية .
حكم القاضي في هذه الحالة له قوته في تعيين حقيقة ميلاد الطعون في صحة انتخابه ، لصدوره من سلطة مختصة بإصداره .
شهادة الميلاد لا تعتبر حجة على صحة ما ورد بها ، لأن اللوظف المختص بثبت فيها الوقائع التى تبلغ إليه دون أن يشعري معها . فعى تعتبر رسمية فيما يتعلق بحصول التبليغ ، ولا يمكن اعتبارها رسمية بالنسبة لصحة الوقائع الثانية بها
(مجلس النواب — ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠)
- لا تستطيع لجنة الطعون النظر إلا فيما ورد في الطعن نفسه ، لأن هناك إجراءات خاصة بالطعون يجب توفرها لتدعيمها بطريقة خاصة ، وفي مدة معينة .
هل للمجلس أن يرجع رأى رئيس لجنة التفرز الذى اضرده بإعلان صحة بعض الأصوات دون سائر أعضاء اللجنة ، مخالفًا في ذلك نص للمادة ٥٩ من قانون الانتخاب ؟
(مجلس النواب — ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠)

إذا قبل المجلس استقالة العضو للظنون فيه — ولما يفصل في طعنه الذي ينشأ على أسباب لا تأثير لها على النظام العام —

١٥٥٩ يحفظ الطعن ولا ينظر (مجلس الشيوخ — ٧ أبريل سنة ١٩٣٥)

لا يشترط أن يكون دفع الضريبة في المأثرة التي يقتضها عنها .

عدم جواز الجمع بين المجلسين يكون بعد انقضاء ثمانية الأيام التي لكل عضو حق اختيار أحد المجلسين فيها ، وتبتدىء

١٥٦٠ هذه اللة من تاريخ الفصل في محبة نيابته (مجلس الشيوخ — ٧ أبريل سنة ١٩٣٥)

١٥٦٢ هل يجب أن يفصل المجلس في محبة نيابة الأعضاء من تلقاء نفسه دون انتظار تقديم طعن من أحد خارج المجلس ؟
(مجلس الشيوخ — ٢٥ مايو سنة ١٩٣٥)

١٥٦٣ المقصود من مدق النيابة (للنصوص عليهما في المادة ٧٨) أن يكون العضو أمضى فصلين تشريعيين مهما قصرت مدتهما .
(تراجع الثالثة على هذا في المادة ٧٨ بصفحة ١١٤٧ — مجلس الشيوخ — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦)

١٥٦٣ اعتبار ضريبي الخفر ومجلس الدورية ضمن مشمولات كلمة « ضريبة » البانفة مائة وخمسين جنيتها
(تراجع الثالثة على هذا في المادة ٧٨ بصفحة ١١٤٨ — مجلس الشيوخ — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦)

إذا وجد في جمعية الانتخاب — عند الساعة الخامسة مساء — منتخبون لم يعطوا أصواتهم ، فقامت لجنة الانتخاب بإجراءات تقوم مقام تحرير كشف محصر أصواتهم (كجيز للتخمين في غرف معينة وإغلاق أبوابها عليهم) واستوقت من أن غيرهم لم يدخل جمعية الانتخاب ، فإن هذه الإجراءات تقوم مقام كشف المحصر للنصوص عليه في قانون الانتخاب ، وتكون عملية الانتخاب حينئذ صحيحة

١٥٦٤ (مجلس النواب — ٢٥ يولي و ١١ أغسطس سنة ١٩٣٦)

بما أن لقضاء السلطة — بمقتضى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ — في تعيين حقيقة تاريخ الميلاد ، لذلك جرى العمل بمجلس الشيوخ والنواب على الأخذ بمثل هذه الأوامر القضائية في الطعون الخاصة بحقيقة سن الأعضاء
(مجلس النواب — ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦)

لجنة الطعون أن ترى أن لا عمل لإجراء تحقيق جديد في إحسان العضو القراءة والكتابة ، إذا كانت لجنة سابقة قد تحققت من إحسانه لها
(مجلس النواب — ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

إذا فرض أن أشخاصاً لا حق لهم في الانتخاب ، أو لا وجود لهم ، ومع ذلك نسب لهم أنهم اشتركوا في عملية الانتخاب ، فإن هذه العملية لا تكون باطلة مادام استبعاد أصواتهم لا يؤثر في نتيجة الانتخاب
(مجلس النواب — ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

عدم تمثيل الرشح في إحدى لجان الانتخاب لا يعتبر سبباً لإبطال عملية انتخابها .

ليس لرئيس لجنة الانتخاب أن يقبل شخصاً قدمه أحد المرشحين ضمن اللجنة الذين ينتخبون من يثله في اللجنة ، إذا ثبت لديه أن هذا الشخص عكوم عليه بالأشغال الشاقة ، وإن كان يعمل في يده ببطاقة الانتخاب ، ولو ترتب على إخراجه عدم وجود من يمثل هذا الرشح في لجنة الانتخاب .

إذا أريد تقرير اللجنة إليها ، فنافست في تقريرها الثاني تقريرها الأول ، فإن ذلك التناقص لا يمنع المجلس من النظر في التقرير الثاني ، وإن كان التقرير الأول غير موجود بين يديه ساعة النظر والفصل في الطعن (مجلس النواب — ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦ و ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧)

إذا طعن في الضو بأنه لا يملك التصاب المالي ، وتحققت اللجنة من أنه يملكه ، فلمجلس الحق في أن يفصل في صحة نيابته في غيبته ، ولو طلب الطعون فيه التأجيل حتى يحضر (مجلس النواب — ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧)

الأصوات الباطلة لا تحسب في نتيجة عملية الانتخاب .

لمجلس النواب السلطة في إعلان نتيجة انتخاب مرشح ، إذا أخطأت فيها لجنة الفرز .

يزول اختصاص لجنة الفرز بإعلانها نتيجة الانتخاب ، فلا حق لها بعد ذلك في إعلان نتيجة تخالف الأولى ؛ ولو كان هذا في جلسة الفرز نفسها وقبل إقفالها محضرها .

تحبس مدة اللجنة عشر يوماً التي يجوز فيها تقديم الطعن من يوم إعلان المجلس انتخاب الرشح الذي أخطأت لجنة الفرز في إعلان نتيجة انتخابه .

يجوز لمرشح لم تعلن عضويته أن يتقدم للمجلس طالباً إعلان نيابته (مجلس النواب — ٢٣ مايو و ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٨)

هل يجوز لأحد المجلسين التعريض أو الطعن في انتخابات المجلس الآخر ؟

يحرم الكلام إذا كان تعريضاً لاختصاص المجلس الثاني في الفصل في صحة نيابة أعضائه ، أي عدم جوازه فيما عدا
... .. (مجلس النواب — ٢٤ و ٢٥ مايو وأول و ٦ و ٧ يونيو سنة ١٩٣٨)

الأصوات التي أعطيت شفافاً في الانتخابات العامة ولم يوقع رئيس اللجنة على أوراقها تعتبر صحيحة (مجلس النواب — ٢٤ و ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨)

شهادة الميلاد مستند رسمي في إثبات سن الضو ، إلا إذا طعن الضو في صحتها أمام القضاء .

إرجاء الفصل في صحة نيابة الضو للطعون في بلوغه سن النيابة إلى أن يفصل القضاء في مسألة سنه .

جواز اتجاه الضو للطعون في بلوغه سن النيابة إلى المحكمة الكلية بدلاً من محكمة المحالفات التي نصت عليها

لائحة الواليد (مجلس النواب — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨)

مركز العمل النصوص عليه في المادة ٢٦ من قانون الانتخاب يجب أن يفسر بأضيق معانيه بالنسبة للموظفين للرشحين الذين تشمل دائرة أعمالهم جهات التطر كله ، كالوزراء ومديرى المصالح .

لا يقبل لمن في عضو بحجة أن بعض مندوبيه في لجنة الانتخاب الدائمة مجهولون القراءة والكتابة ١٦٦٧
(مجلس النواب — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨)

موانع الأهلية لحق الانتخاب ، الدائمة أو الوقتية ، وللذكورة في المواد الرابعة والخامسة والسادسة من قانون الانتخاب ، هذه الموانع مذكورة على سبيل الحصر ، فلا تجوز الزيادة عليها ١٦٦٩
(مجلس النواب — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨)

الأصوات الباطلة لا تحسب في تحديد الأغلبية للطلقة ١٦٧٠
(مجلس النواب — ٨ يويه سنة ١٩٣٨)

الأصوات الباطلة لا تحسب في عملية الانتخاب .
إجراء رئيس اللجنة للقرعة بين مندوبي كل مرشح على حدة — دون إجرائها بين مندوبي جميع للرشحين ، حسب نص المادة ٣٥ من قانون الانتخاب — لا يبطل عملية الانتخاب .

عدم استماع لجنة الانتخاب رجال الإدارة في تعرف شخصية التايخين الذين لا يحصلون تذاكر انتخاب لا يبطل أصواتهم ولا يؤثر في نتيجة العملية ١٦٧٥
(مجلس النواب — ٨ يويه سنة ١٩٣٨)

بطلان نتيجة عملية الانتخاب الثانية — إذا كانت تكراراً لانتخاب أول — ضمت فيه الأصوات الباطلة لسائر الأصوات لحساب الأغلبية للطلقة ، وترتب على هذا الضم عدم إعلان فوز من كان يجب إعلان انتخابه .
لمجلس النواب الذى أبطل هذا الانتخاب الثانى أن يعلن فوز من كان يجب إعلان فوزه في الانتخاب الأول .
في هذه الحالة تبدأ مدة الجلسة عشر يوماً المحددة لتقديم الطعن فيمن أعلن انتخابه ، من يوم إعلان المجلس فوز المرشح في الانتخاب الأول .

في مثل هذه الحالة يكون قرار المجلس صحيحاً بالأغلبية للمادة ١٦٩٠
(مجلس النواب — ٢٢ يويه سنة ١٩٣٨)

الضو الذى يظمن فيه بأنه لا يحسن القراءة والكتابة ، فيثبت أنه يحسن القراءة فقط دون الكتابة ، لا يقبل الطعن فيه .

يشترط لإبطال نيابة الضو بسبب عدم توفر أحد شروط الأهلية للنصوص عليها في المادة ٢٣ من قانون الانتخاب أن يصدر قرار من المجلس بأغلبية ثلثي الأصوات ، لا بالأغلبية للطلقة ١٦٩٣
(مجلس النواب — ٢٢ و ٣٠ يويه سنة ١٩٣٨)

لا يؤخذ بشهادة المصدة والصراف في إثبات توفر النصاب للمالى في الضو .

يجب التثبت من صحة نصيب الضو في التكليف للشتراك بينه وبين الغير ١٧١٢
(مجلس الشيوخ — ١٨ يويه سنة ١٩٣٨ و ١٧ أبريل سنة ١٩٣٩)

- لا يحرم من حق الانتخاب المحكوم عليه من محكمة الجنايات مع إيقاف التنفيذ ، إذا انقضت مدة الإيقاف ، ولم يكن صدر خلالها حكم بإلغاء هذا الإيقاف ، وكان قد تمهله للانتخاب بدفوات تلك اللة (مجلس النواب — ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨)
- ١٧١٦
- ما يسله وزير الداخلية بالنسبة لتقسيم الدوائر في حدود اختصاصه لا يصلح أساساً للظن في عملية الانتخاب (مجلس النواب — ٩ أغسطس سنة ١٩٣٨)
- ١٧١٧
- تحسب الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت في انتخاب عضو مجلس النواب (مجلس الشيوخ — ٦ فبراير سنة ١٩٣٩)
- ١٧١٨
- وفاة النائب التي لم يفصل في حصة نيابته لا تمنع من النظر في حصتها (مجلس النواب — ٢١ فبراير سنة ١٩٣٩)
- ١٧٢٢
- عدم وجود تذكرة انتخاب مع المنتخبين لا يظن في حصة الانتخاب ، ما دامت أعمامهم مقيدة في جداول الانتخاب ، ومادام التحقق من شخصيتهم كافياً (مجلس النواب — ٢١ فبراير سنة ١٩٣٩)
- ١٧٢٣
- عدم تمثيل أحد المرشحين في لجأن الانتخاب بمعدويه لا يقضى بطلان الانتخاب (مجلس النواب — ٢١ فبراير سنة ١٩٣٩)
- ١٧٢٤
- إذا حضر مرشح حزب مع وفد من دائرته لرئيس الحكومة الذي هو رئيس حزبه فخطيبهم ، فلا يتبر الخطاب تأثيراً في حرية الانتخاب ، لأن الخطيب رئيس حزب قبل أن يكون رئيس حكومة .
- تقسيم دوائر الانتخاب من اختصاص الإدارة ، والتنظم منه لا يكون أمام لجنة الطعون ، وإنما يكون بالطريقة التي نص عليها قانون الانتخاب .
- تعيين السند في فترة الانتخاب برغبة الطعون فيه لا يتبر تأثيراً في الانتخاب (مجلس النواب — ٢١ فبراير سنة ١٩٣٩)
- ١٧٢٦
- رفت السند وللشاخ وتعيينهم ووقفهم — ولو كان منهم مرشح — لا يتبر تمخلاً في عملية الانتخاب ، لأن هذا العمل من اختصاص الجهة الإدارية (مجلس النواب — ١٢ أبريل سنة ١٩٣٩)
- ١٧٣١
- القصد « بالملك الذين يؤدون ضريبة » الخ « في المادة ٧٨ من الدستور للملك القاريون ، وأن الضريبة هي الضريبة القارية دون غيرها ؛ وما يدفع رسماً للراكب لا يتبر منها (مجلس الشيوخ — ٨ مايو سنة ١٩٣٩)
- ١٧٣٣

هل إذا أصدر المجلس قراراً بتأجيل الفصل في صحة نيابة عضو مطعون في سنة حتى يفصل القضاء في حقيقتها ، يحق للجنة الطعون أن تقدم للمجلس بتقرير آخر في الموضوع من غير أن تستأذن المجلس أولاً في العدول عن قراره الأول ، بحجة أن العضو المطعون فيه يطيل التأجيل أمام القضاء ، وبحجة أنه تقدم لها دليل آخر يثبت حقيقة سنة ؟

إرجاء المجلس الفصل في الطعن حتى يفصل القضاء في السن ، لا يفهم منه إلا أن المجلس منع العضو مهلة فقط كي يقدم بدليل يساعد على الفصل في الطعن ، لأن الأصل أن الفصل في الطعون من اختصاص المجلس لا القضاء ... ١٧٣٥ ...
(مجلس النواب — ٣١ مايو سنة ١٩٣٩)

على لجنة الطعون بحث شروط الأهلية الواجب توافرها في عضو مجلس الشيوخ بمقتضى المادة ٧٨ من الدستور ، وللادتين ٥٥ و ٦٢ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ . على أن تبحث هذه الشروط بالنسبة لكافة الأعضاء منتخبيين ومعينين عند انتخابهم أو تعيينهم .

ولا بد لها أيضاً من التحقق من صحة إجراءات الانتخاب وحسن تطبيق القانون بشأنها بصفة عامة ... ١٧٥٣ ...
(مجلس الشيوخ — ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٩)

العضو الذي يقضى مدتين في مجلس النواب (أى فصلين تشريعيين) لا يشترط في انتخابه المجلس الشيوخ نصاب مالى ، لأنه من طبقة لا يشترط فيها هذا النصاب ... ١٧٥٩ ...
(مجلس الشيوخ — ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩)

قبول استقالة العضو المطعون في باوغة السن القانونية وعدم النظر في الطعن بعد هذا ... ١٧٦٠ ...
(مجلس النواب — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩)

استبعاد أحد أعضاء المجلس من عضوية لجنة الطعون بصفة مؤقتة حتى ينتهى المجلس من النظر في الطعن للقدم في انتخابه ١٧٦١ ...
(مجلس الشيوخ — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩)

أخذ المجلس بشهادة اليهود في إثبات باوغة العضو السن المقررة ، مع أن بعضهم من أقاربه ، ومع وجود شهادة ميلاد رسمية تقول بأنه لم يبلغها ، ومع أن جميع الأوراق الرسمية في المدارس التي درس فيها وفيه والصالح الحكومية التي خدمها تقول بأنه لم يبلغها ، ومع صدور حكم من المحكمة التي التجأ إليها العضو لتحديد سنه بأنه لم يبلغها .

أخذ المجلس في إثبات النصاب للمالى بمقدود عرقية لم تسجل .

ليس للعضو إذا كان وزيراً أن يبدى رأياً في طعن معروض على المجلس ، إذ الفصل في صحة نيابة الأعضاء من اختصاص المجلس وحده .

سبق إخطار العضو المطعون فيه وللطوب إلقاء انتخابه وفقاً لحكم المادة الخامسة من اللائحة لا يمنع من وجوب إعادة إخطاره إذا غاب عند نظر التقرير ، مادام قد حضر في الجلسة التي دعى إليها ، ولم ينظر فيها التقرير ... ١٧٦١ ...
(مجلس الشيوخ — ١٢ و ٢٠ فبراير و ٨ و ٢٢ أبريل و ٢٧ و ٢٨ مايو سنة ١٩٤٠)

هل يكون تقرير سقوط العضوية بأغلبية ثلثي الأصوات أو بالأغلبية العادية ؟ ... ١٧٩٠ ...
(مذكرة لحضرة صاحب المزة أمين عز الرب بك السكرتير العام لمجلس الشيوخ — أبريل سنة ١٩٤٠)

عدم حلف العضو المين الدستورية لا يمنع من إحالة الطعن إلى اللجنة المختصة ١٧٩٣
(مجلس الشيوخ — ١٩ مارس سنة ١٩٤٠)

لا يجوز الوقوف عند قبول استقالة عضو النواب للطعون في بلوغه السن القانونية ، لأن ذلك يحجب التحقق من صحة سنه .

فإذا انتخب مرة أخرى اعتبر يمدد أنه قضى مدتين في النيابة بمجلس النواب ، ويصبح ممن لم يحق الانتخاب أو التعيين بمجلس الشيوخ بنص المادة ٧٨ ، على حين أنه قد لا يكون بلغ السن القانونية في انتخابه الأول .

وإذن فلا بد من الفصل في مسألة سنه بعد قبول استقالته ١٧٩٤
(مجلس النواب — ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠)

مادة ٩٦ — يدعو الملك البرلمان سنوياً إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر .
 فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور .
 ويدوم دور انعقاده العادي مدة ستة شهور على الأقل . ويعين الملك فض انعقاده .

رقم صفحة
 مجموعة
 الصلحيات

يلتزم البرلمان كل سنة في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر لعقد جلساته العادية ، ويمتد دور انعقاده إلى آخر شهر
 أبريل من السنة التالية ، ويجوز عند الضرورة دعوة البرلمان إلى الاجتماع بصفة غير عادية ، ومدة انعقاده تحدّد في
 أمر الدعوة
 (لجنة وضع اللوائح العامة للمستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)

١٧٩٧

يلتزم كل من المجلسين كل سنة في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر لعقد جلساته العادية ، ويمتد دور انعقاده إلى
 آخر شهر مايو
 (لجنة المستور — ١٣ يولي وأول و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

١٧٩٧

قرار مجلس النواب انتهاء دور سنة ١٩٢٤ بمجرد انتهائه من نظر اللوائح وبعض قوانين أخرى عنها ، ولكن هذا
 القرار عدل عنه في الجلسة التالية ، وتقرر أن فض دور الانعقاد متروك لما تقتضي به ظروف العمل وحكمة جلالة الملك ...
 (مجلس النواب — ٣١ مايو سنة ١٩٢٤)

١٧٩٨

فض دور الانعقاد متروك لما تقتضي به ظروف العمل وحكمة جلالة الملك
 (مجلس النواب — أول يولي سنة ١٩٢٤)

١٨٠٢

هل بمجرد تلاوة مرسوم فض الدورة في أحد المجلسين يجتمع المجلس الآخر من النظر فيما هو وارد في جدول أعماله ؟
 (مجلس النواب — ٨ أغسطس سنة ١٩٣٩)

١٨٠٧

ابتداء الدور ومدته

١٨٠٧

مادة ٩٧ — أدوار الانقياد واحدة للجلسين . فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي ، والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

أدوار الانقياد واحدة للجلسين . فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني ، فالاجتماع غير شرعي

والأعمال باطلة ١٨٠٩

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور — ١٥ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

مادة ٩٨ - جلسات المجلسين علنية ، على أن كلا منهما يتخذ بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء . ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

جلسات المجلسين علنية ، على أن كلا منهما يتخذ بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء ،

١٨١٠ ... ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في مناقشة علنية أم لا ...
(لجنة وضع اللوائح العامة لل دستور - ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور - ١٥ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

يجب أن تتخذ الجلسة بصفة سرية ، إذا طلبت الحكومة ذلك .

١٨١٠ ... عقد جلسات المجلسين بصفة سرية ...
(مجلس النواب - ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨)
(مجلس الشيوخ - ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨ و ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨)

١٨١٢ ... طلب عقد الجلسة سرية من الرئيس وحده ، وموافقة المجلس على ذلك ...
(مجلس النواب - ٣٠ مارس سنة ١٩٣٩)

١٨١٣ ... عقد الجلسة سرية للنظر في بيان الطوارئ التي استدعت صرف مبالغ ، والارتباط بها قبل استئذان البرلمان ...
(تراجع المائة على هذا في المادة ١٤٣ بفقرة ٣٣١٨ - مجلس الشيوخ - ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠)

١٨١٣ ... عقد الجلسة سرية ، والقرار الذي أصدره المجلس بشأن بنك مصر ...
(مجلس الشيوخ - ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠)
(مجلس النواب - ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠)

عقد الجلسة سرية ، والقرار الذي أصدره المجلس بتأييد استمرار الحكومة في تقديم أكبر معونة ممكنة للحليفة

١٨١٤ ... في دفعها عن الحق والحرية في حدود معاهدة الصداقة والتحالف ...
(مجلس الشيوخ - ١٢ يونيو سنة ١٩٤٠)
(مجلس النواب - ١٢ يونيو و ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠)

هل يجوز أن تمتد يد الرقيب أثناء قيام الأحكام العرفية إلى منع نشر نصوص الأسئلة والاستجابات في الصحف بعد

١٨١٨ ... أن أدرجت في جدول الأعمال ، وقبل عرضها على المجلس ؟ ...
(تراجع المائة على هذا في المادة ١٥ بفقرة ١١٦ - مجلس الشيوخ - ١٩ و ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠)

مادة ٩٩ - لا يجوز لأي المجلسين أن يقرر قراراً إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه.

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

١٨١٩ يصح انعقاد المجلسين بحضور نصف الأعضاء زائداً واحداً (لجنة الدستور - ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢)

١٨١٩ لا تصح مداوالات أي المجلسين إلا إذا حضر الجلسة أكثر من نصف أعضائه (لجنة الدستور - أول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

١٨١٩ عدول المجلس عن قراره في مادة « لأنه غير قانوني ، لعدم تكامل العدد المطلوب حين أخذ الرأي عليها ... (مجلس النواب - ٢٠ مايو سنة ١٩٢٤)

١٨١٩ يجب أن يكون العدد قانونياً عند أخذ الرأي على أية قراءة من القراءات الثلاث لمشروعات القوانين (مجلس النواب - ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٧)

١٨٢٠ لا يشترط وجود أغلبية عند أخذ الرأي في المسائل التي لا يتحتم أخذ الرأي عليها قانوناً بالبنداء بالاسم ... (مجلس النواب - ١٤ يونيو سنة ١٩٣٧)

١٨٢٠ رفع الجلسة لعدم توافر العدد القانوني أثناء المناقشة .. (مجلس النواب - ٢١ يولييه سنة ١٩٣٨)

هل يتحتم وجود العدد القانوني (الأغلبية للطلقة) عند أخذ الرأي على كل مادة ، أم يتحتم هذا فقط عند أخذ الرأي على مشروع القانون .

١٨٢١ يعتبر العدد قانونياً أيما كان مقداره حين أخذ الرأي ، إلا إذا لاحظ بعض الأعضاء أن العدد غير قانوني . فبعد هذه الملاحظة لا يؤخذ الرأي إذا كان العدد غير قانوني (تراجع المائدة على هذا في المادة ١٠٤ بصفحة ٢١٨٤ - مجلس النواب - ٥ يولييه سنة ١٩٣٩)

١٨٢١ تجوز المناقشة ولو كان عدد الأعضاء غير قانوني ، والذي لا يجوز هو الاحتكام إلى المجلس في هذه الحالة ... (مجلس الشيوخ - ١٩ فبراير و ٨ أبريل سنة ١٩٤٠)

مادة ١٠٠ - في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة . وعند تساوى
الآراء يكون الأمر الذى حصلت المناقشة بشأنه مرفوضاً .

رقم صيغة
مجموعة
التعليقات

في غير الأحوال للشرط فيها أغلبية خاصة تكون القرارات بالأغلبية المطلقة لآراء الأعضاء الحاضرين . وعند تساوى

الآراء يكون الأمر للنظور فيه مرفوضاً
١٨٢٣ (لجنة وضع المبادئ العامة للمستور - ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة المستور - ١٥ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

هل يد صوت للمتج عن إبداء رأيه مع الرافضين ؟
١٨٢٣ (مجلس النواب - ٣٠ و ٣١ مايو سنة ١٩٢٧)

المتج لا يتبر قابلاً ولا رافضاً ، واعتباره قابلاً أو رافضاً إنما هو تحكّم فيه وإلزام له بما أراد تحجبه
١٨٣٣ (مجلس النواب - ١٤ يولي سنة ١٩٢٧)

يكنّى في قبول الطعن إذا كان خاصاً « بالأهلية » أن يكون صادراً من المجلس بأغلبته المطلقة . أما إذا كان خاصاً
بإجراءات الانتخاب « فلا يكون قبول الطعن إلا بأغلبية ثلثي الأصوات ، ورفضه في الحالين يكون بالأغلبية المطلقة ...
١٨٣٤ (تجميع المناقشة على مدا في المادة ٩٥ بصيغة ١٤٨٨ - مجلس النواب - ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨)

مادة ١٠١ - تعطى الآراء بالتصويت سفيراً أو بطريقة القيام والجلوس .

وأما فيما يخص القوانين عموماً ، وبالاقتراع في مجلس النواب على مسألة الثقة ، فإن الآراء تعطى دائماً بالناداة على الأعضاء بأصواتهم وبصوت عال . ويحق للوزراء دائماً أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام في الاقتراع على عدم الثقة بهم .

رقم
صفحة
مجموعة
التعليقات

١٨٣٥ انتخاب الرئيس في مجلس النواب يكون بالطريقة السرية
(مجلس النواب — ١٦ مارس سنة ١٩٢٤)

١٨٣٩ للوفاة على مشروع قانون من حيث البدء بطريقة للناداة بالأصواء
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٤ بصفحة ٢١٣١ — مجلس النواب — ١٩ مايو سنة ١٩٢٤)

١٨٤٠ لا يكون الاقتراع على القوانين بالناداة بالاسم إلا بعد قراءتها الثالثة
(مجلس النواب — ٩ يونيو سنة ١٩٢٤)

طريقة أخذ الرأي على مشروعات القوانين تكون بناداة الأعضاء بأصواتهم بعد القراءة الثالثة فقط . وأما القراءتان الأولى والثانية فلا تفسر هذه النادة فهما
(مجلس النواب — ١٧ يونيو سنة ١٩٢٦)

١٨٤٣ كيفية أخذ الرأي في القوانين
(مجلس النواب — ٦ و ٧ و ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦)

١٨٤٨ لا يجوز الكلام أثناء أخذ الآراء مهما كانت أهمية الكلام
(مجلس النواب — ١١ يناير سنة ١٩٢٧)

أخذ الرأي على مشروعات القوانين يجب أن يكون بالناداة على الأصواء ، ولو في حالة ظهور الإجماع في حالة التبول أو الرض
(مجلس النواب — ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧)

١٨٥١ حق المكتب دون غيره من الأعضاء في تعيين نتيجة أخذ الآراء
(مجلس النواب — ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧)

لا يجوز أن يعد صوت للمتنع في الراضين ولا في التالين ، وإنما يعد صوته لتكوين النصاب القانوني لعدد الأصواء الذين يصدرن قرارات
(مجلس النواب — ١٤ يولية سنة ١٩٢٧)

- ١٨٥٤ ... لا يجوز الرجوع فيما يقرره المكتب بشأن إعلان نتيجة أخذ الرأي ... (مجلس النواب — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٨)
- ١٨٥٧ ... لا يصح أن تؤخذ الآراء دفعة واحدة على قانونين ليسا من نوع واحد ... (مجلس النواب — ٧ أبريل سنة ١٩٣٠)
- ١٨٥٧ ... أخذ الرأي إجمالاً على ثلاثة مشروعات قوانين في موضوعات مختلفة مرة واحدة .. (تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٤ بصفحة ٢١٦٨ — مجلس النواب — ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠)
- ١٨٥٧ ... أخذ الرأي على الثقة بالوزارة بغير اللجوء بالأسماء ... (مجلس النواب — ١٧ يونيو سنة ١٩٣٠)
- ١٨٥٨ ... أخذ الرأي بالنداء بالاسم على مشروع قانونين معاً توغراً للوقت ... (مجلس النواب — ١١ أغسطس سنة ١٩٣٦)

مادة ١٠٢ — كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه.

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

١٨٦٠ كل مشروع قانون تقدمه الحكومة يجب ، قبل طرحه للنقطة العلية ، أن يحال إلى لجنة لفحصه وتقديم تقرير عنه .
(لجنة وضع اليايى العامة للمستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة المستور — ١٥ يونيه وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

١٨٦٠ عدم إحالة الخلاف الذى نشأ بين مجلسى البرلمان بشأن مكاتب الرقابة على البعثات الطبية إلى اللجنة المختصة أو إلى لجنة مختارها المجلس للاتفاق على نصوص تعجلها البتتان
(مجلس النواب — ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤)

١٨٦١ لا يملك المجلس التفسير والتبديل فى تقارير اللجان
(مجلس النواب — ١٣ يولييه سنة ١٩٢٦)

١٨٦٤ إعادة تقارير لجان الدورة السابقة للجان جديدة لبحثها
(مجلس الشيوخ — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦)

١٨٦٧ نظر المجلس مشروع قانون غير مصحوب بمذكرته الإيضاحية
(مجلس الشيوخ — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦)

١٨٦٨ لا يجوز للأعضاء قبول عضوية لجنة حكومية لإعداد مشروعات قوانين إلا بإذن المجلس
(مجلس الشيوخ — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦)

١٨٧١ نظر مشروع قانون بدون طبعه ولا طبع تقريره ولا توزيعه قبل اللوعده المحدد فى المادة لسنة الاستقبال
(مجلس الشيوخ — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦)

١٨٧٣ عدم جواز نظر المجلس فى أى مشروع قانون قبل توزيعه على الأعضاء بالطريقة التى نصت عليها المادة ٧٤ من اللائحة الداخلية
(مجلس الشيوخ — ١٠ يناير سنة ١٩٢٧)

عدم موافقة المجلس على أن يكون للقرر مخالفاً لرأى اللجنة .

١٨٧٤ إقرار المجلس أن اختيار للقرر من حق اللجنة لا من حق
(مجلس الشيوخ — ١١ يناير سنة ١٩٢٧)

١٨٧٥ تصحى للقرر من تقديم التقرير للمجلس لأنه من أقلية اللجنة ، لا من أكثريتها
(مجلس الشيوخ — ٢ مارس سنة ١٩٢٧)

١٨٧٥ ضرورة إحالة الاقتراح إلى لجنة المالية إذا كان تنفيذه يستدعي وضع اعتماد من خزانة الدولة ، ولو لم يكن مشروع قانون .
(مجلس الشيوخ — ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧)

١٨٧٨ إذا عرض على اللجنة مرسوم بقانون فصلته مشروع قانون ، فلا يعتبر ذلك اقتراحاً جديداً بمشروع قانون مقلداً من أكثر من عشرة أعضاء ليس لهم الحق في التقدم به للمجلس بسددهم ، بل يعتبر تعديلاً للرسوم من حق اللجنة أن تقدم به .
(مجلس النواب — ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧)

١٨٨٠ موافقة المجلس على ترشيح الرئيس أحد أعضاء اللجنة ليكون مقرراً لها بدلاً من مقررها القائب ...
(مجلس الشيوخ — ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٧)

نظر المجلس مباشرة في مشروع قانون وارد من مجلس النواب دون إحالته إلى اللجنة المختصة التي قدمت تقريرها عن مشروع آخر مماثل له ...
(مجلس الشيوخ — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧)

١٨٨٤ اختيار رئيس المجلس أحد أعضاء اللجنة لينوب عن المقرر القائب ، بموافقة اللجنة أثناء الجلسة ...
(مجلس الشيوخ — ١٢ يولي سنة ١٩٢٧)

١٨٨٥ إعادة التقارير التي لم يبت فيها المجلس برأى في دورة سابقة إلى اللجان الجديدة ...
(مجلس النواب — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧)

للجنة الموضوع أن تطلب إرجاء النظر في اقتراح بمشروع قانون إذا كان جزءاً من نظام عام ألقت لجنة حكومية لبحثه وتعديله ، حتى يبحث الموضوع من أوله إلى آخره دفعة واحدة ...
(مجلس النواب — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧)

هل إذا أخطرت الوزارة لجنة الموضوع حين نظرها مشروع قانون قدمه أحد الأعضاء أن هناك لجاناً وزارية تشغل يبحث مشروعات قوانين تشمل موضوع الاقتراح وتخشى أن تتعارض معه ، وطلبت لذلك الوزارة إلى اللجنة أن تؤجل النظر في الاقتراح بمشروع قانون حتى تقدم لها أبحاثها ، وجب على اللجنة حينئذ أن يجيبها إلى طلبها ؟ ...
(مجلس النواب — ٢٦ أبريل و ٧ مايو سنة ١٩٢٨)

إقرار مشروع قانون باعتماد إضافي خاص بميزانية مجلس النواب دون إحالته إلى لجنة المالية .

١٨٩٢ إقرار مشروع القانون بعد قراءته مرتين فقط ...
(مجلس الشيوخ — ٣ فبراير سنة ١٩٣٠)

إذا أحييت مشروعات قوانين إلى لجنة الموضوع ، وجب عليها أن تقدم تقريرها عنها بالقبول أو الرفض أو التعديل ، وليس لها أن تقدم تقريرها بطلب تأجيل نظرها دون بحث إلى دورة أخرى ، لأن وظيفتها تقتضي بالبحث في موضوعها حتماً .
(مجلس النواب — ٦ مايو سنة ١٩٣٠)

نظر المجلس في تقرير من مشروع أحيل إلى اللجنة لنظره بصفة مستعجلة دون أن يوزع أو يرد بمجلد الأعمال ... ١٩٠٦
(مجلس النواب — ٢٤ يولييه سنة ١٩٣٦)

لا مانع من رجوع اللجنة عن قرارها في مشروع قانون مادام لم يرفع بعد إلى المجلس ... ١٩٠٧
(مجلس النواب — ٢٤ يولييه سنة ١٩٣٦)

رفض اقتراح بسم تلاوة تقارير اللجان ، اكتفاء بتوزيعها قبل الجلسة بشأن وأربعين ساعة ... ١٩١١
(مجلس النواب — ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٦)

هل إذا قدم مشروع قانون إلى مجلس النواب ، وأحالته إلى لجنة من لجانه ، ولم تقدم تقريرها عنه ، يقال إن هذا المجلس بدأ بتلك الإحالة في مناقشته ، فيمتنع مجلس الشيوخ — بناء على هذه المادة — من نظره حتى ينتهي مجلس النواب من النظر فيه ؟ ... ١٩١٤
(مجلس الشيوخ — ٢ و ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٩)

إلقاء بيان من الوزير المختص قبل تلاوة تقرير اللجنة ... ١٩٢٦
(مجلس النواب — ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٦)

موافقة المجلس على اختيار مقرر للجنة في جلسته التي ينظر فيها تقريرها ، بدلاً من مقررها الذي استقال من عضويته . ١٩٣٠
(مجلس النواب — أول مارس سنة ١٩٣٧)

قرار المجلس تخويض الرئيس إحالة كل ما يرد من مجلس النواب إلى اللجان المختصة مباشرة ... ١٩٣١
(مجلس الشيوخ — ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٧)

موافقة مجلس النواب المنحل على مشروع قانون لما يوافق عليه بعد مجلس الشيوخ ، تمنع مجلس النواب الجديد من إعادة النظر فيه ، وتجهله من اختصاص مجلس الشيوخ ... ١٩٣٢
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٢٥ بمقتضى ٣١٤ — مجلس النواب — ٢ و ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨)

كلمة الرئيس عن الأسئلة والاستجابات الباقية من الدورة الماضية ، وللواد التي كانت محالة إلى اللجان السابقة ، واجتماع اللجان لاختيار رؤسائها وسكرتيرها ... ١٩٣٢
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٧ بمقتضى ٢٣٥٨ — مجلس الشيوخ — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨)

تظل اللجان التي تشكل لفرض معين ، كالنحقيق في أمر ، قائمة ، فلا تنتهي باتهاء الدورة بل بالفراغ من مهمتها التي كلفت بها من المجلس وتقديم تقريرها وإصدار المجلس قراراً حاسماً في الموضوع .

تكليف اللجنة للشككة في الدور للامضى للنظر في المسائل الواردة في الاستجواب بأن تقدم تقريرها للمجلس في

أقرب فرصة ... ١٩٣٢
(مجلس الشيوخ — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨)

- لا يحسب مشروع القانون المقدم من الحكومة إلا بمرسوم ، وإلا طليت قراراً من المجلس برفضه إذا لم تقدم
مرسومًا بالسحب (مجلس النواب — ٣ يناير سنة ١٩٣٩)
١٩٣٣
- لا يجوز جمع بعض اللجان إلى بعض لتعيد النظر بمجموعة في تقرير قدمته إحداها عن مشروع له وجهتان مشتركتان ،
أو يدخل موضوعه في اختصاص لجانين مختلفتين (مجلس النواب — ١٩ يناير سنة ١٩٣٩)
١٩٣٥
- هل أعضاء كل لجنة يتضامن بعضهم مع بعض ، فلا يجوز من الوجهة الدستورية لرئيس لجنة أن يعارض للقرار
أو الآراء التي تضمنها التقرير الذي وقع عليه ؟ (مجلس النواب — ٢١ و ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٩)
١٩٤٥
- للجنة أن تعدل في الجلسة عن رأيها الذي سبق أن تقدمت به ، إذا اقتضت بيانات جديدة لم تكن قدمت لها حتى
كتابة التقرير ، ولا حاجة لإعادة التقرير إليها (مجلس النواب — ٣ يولييه سنة ١٩٣٩)
١٩٤٨
- قرار المجلس أن يحل الرئاسة كل ما يرد مستعجلاً من التشريعات والراسم بقوانين ، سواء من مجلس النواب أو من
الحكومة ، إلى اللجان المختصة مباشرة (مجلس الشيوخ — ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩)
١٩٥١
- إحالة كل قسم من اللجان بقرره مجلس النواب إلى لجنة مالية والجارك مباشرة دون حاجة لأخذ قرار من المجلس
بهذه الحالة (تراجع المادعة على هذا في المادة ١٣٩ بصيغة ٣١١٧ — مجلس الشيوخ — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٥)
١٩٥١

ملحة ١٠٣ - كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه؛ فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

١٩٥٢ إحالة كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر إلى لجنة لفحصه ، وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه .
(لجنة وضع اللبادئ العامة للمستور - ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة المستور - ١٥ يونيو وأوله أكتوبر سنة ١٩٢٢)

١٩٥٢ اللجنة « المختصة » بنظر الاقتراحات ومشروعات القوانين المقدمة من الأعضاء أولاً هي لجنة الاقتراحات ، ثم تعال على اللجنة « المختصة » بنظر الموضوع
(مجلس النواب - ٧ أبريل سنة ١٩٢٤)

١٩٥٣ للجنة الاقتراحات - فوق حقها في نظر الاقتراحات شكلاً - أن تبحث موضوع ما يمرض عليها من الاقتراحات
وبيان ما إذا كان من الأهمية بحيث يستحق أن ينظر المجلس فيه
(مجلس النواب - ١٣ أبريل سنة ١٩٢٤)

١٩٥٧ الرغبات التي يقرها المجلس غير مازمة للحكومة ، مع علم للساسة بمبدأ مسئولية الوزارة
(مجلس النواب - ١٧ مايو سنة ١٩٢٤)

١٩٧١ ليس من حق المجلس أن يلزم السلطة التنفيذية بتنفيذ رغبة هي من اختصاصها ، لتتافى ذلك مع مبدأ فصل السلطات .
(مجلس النواب - ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦)

إن للمجلس الحق في أن يقترح على اقتراح برغبة ، وفي هذه الحالة إذا لم توافق الحكومة على هذه الرغبة أو على تنفيذها ، فليها أن تدلى للمجلس بالأسباب التي حالت دون قبولها أو تنفيذها ليقدرها قدرها ، مع عدم الساس بمبدأ المسئولية الوزارية .

يشترط لقبول اقتراح برغبة توفر شرطين : أحدهما أن يكون ضرورياً ، وثانيهما أن يكون تنفيذه ممكناً ، بمعنى أنه لا يرقى للزيادة وألا يمتل مشروعاً أو مشروعات أقوم منه ؛ وذلك كله مع اشتراط أن موضوع الاقتراح غير مخالف للدستور أو القوانين أو لأئمة المجلس الداخلية .

يؤخذ رأى الحكومة في كل اقتراح قبل الاقتراح عليه .

بعد قبول كل اقتراح يستدعي فتح اعتماد غير وارد بالميزانية ، يقرر المجلس ما إذا كانت هناك ضرورة ماسة لاخذ الإجراءات اللازمة لطلب الاعتماد اللازم له فوراً أو إدراجه في مشروع للميزانية المقبلة .

إذا لم يتوفر في الاقتراح شرطاً للضرورة وإمكان التنفيذ ، فلمجلس أن يرضه أو أن يعتبره كمرضة من أحد أفراد اللصيين تسرى عليها أحكام المادتين ٢٢ و ١١٦ من المستور .

في الأحوال التي يكون رأى مجلس للديرية طلياً ، فليس لمجلس النواب الحق في أن يبدى فيها رغبات . وفي الأحوال التي يكون رأى مجلس للديرية استشارياً يكون لمجلس النواب الحق في أن يبدى فيها رغبات .

١٩٧٣ وهذه قاعدة تشمل مجالس للديريات والمجالس البلدية والمحلية أيضاً
(مجلس النواب - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ و ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧)

هل يجوز أن يقدم الأعضاء باقتراحات بلغت نظر الحكومة إلى شأن من الشؤون العامة المهمة ، اقتصادية ، أو مالية ، أو اجتماعية ؟

هل الاقتراحات مرغبات إن هي إلا ملتصقة ، وهي أشبه شيء بالمرافق التي لا تتفق مع ما للبلدية الشريك في التشريع والرقب على أعمال الدولة من كرامة ، فلا يجوز أن يقدم بها الأعضاء إطلاقاً ؟

إذا كان الغرض من « الاقتراح برغبة » لفت نظر الحكومة ، فلنضو أن يقدم بسؤال في الموضوع ، أو أن يتنهر فرصة الرد على خطاب المرش ، أو نظر البريانية ، فيفضي بما شاء من الآراء .

هل إبداء الرغبة تدخل في أعمال السلطة التنفيذية ، واشتراك معها فيها هي مسئولة عنه وحدها ، والحكومة يجب أن تكون لها — تلقاء مسئوليتها أمام البرلمان — حرية التصرف ، ولا يصح أن يسأل شخص عن شيء ليس حراً في التصرف فيه ؟ (جلس الشيوخ — ٦ مارس سنة ١٩٣٣)

٢٠٠٦ رفض المجلس للواقعة على رأى لجنة الاقتراحات برفض اقتراح لم يصغ في مواد ، ولم يشفع بمذكرة (جلس النواب — ١١ مايو سنة ١٩٢٤)

٢٠٠٧ إحالة اقتراح بمشروع قانون إلى اللجنة المختصة مباشرة (جلس الشيوخ — ١٢ مايو سنة ١٩٢٤)

السكة الحديدية التي تمر بأكثر من مديرية ، للأعضاء أن يقدموا باقتراحها على المجلس ؛ وليكون الاقتراح مازماً للحكومة يجب أن يصاغ في صورة مشروع قانون (تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٧ صفحة ٢٨٣٧ — مجلس النواب — ١٩ مايو سنة ١٩٢٤)

٢٠٠٩ عدم موافقة المجلس على رأى لجنة الاقتراحات برفض اقتراحات ، لأنها رأت أنها لم تصغ في مواد ولم تعلق بمذكرة (جلس النواب — ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤)

٢٠١٣ الاقتراحات التي تقدم أثناء مناقشة البريانية لا تعال إلى لجنة الاقتراحات (جلس النواب — ١٤ يونيو سنة ١٩٢٤)

٢٠١٣ قراءة ملخص التقرير وقرار اللجنة (جلس النواب — ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٦)

٢٠١٤ رفض اقتراح بمشروع قانون تعديل قانون قائم ، لأنه لم يصغ في مواد ولم يشفع بمذكرة لإصلاحية (جلس الشيوخ — ١٤ و ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٦)

إذا صرح المصوب بأنه أراد من اقتراحه اقتراحاً بمشروع قانون ، ووجدته لجنة الاقتراحات غير مستوف للشكل ، صليها أن تقرر رفضه ، وليس لها أن تعتبره اقتراحاً برغبة ، إذ ليس من حقها أن تضل ما يرض عليها (جلس النواب — ٣٠ يوليو سنة ١٩٢٦)

تأجيل النظر في الاقتراح لتبليغ مقدمه (مجلس النواب — ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦)

استبعاد اقتراح لأنه مهين لأحد الأعضاء (مجلس الشيوخ — ٢١ يولييه سنة ١٩٢٦)

من حق المجلس أن ينظر في اقتراح ويصدر قراراً فيه ، ولو عدله صاحبه (تراجع المناقشة على هذا في المادة ٦٥ بصفة ١٠٤٨ — مجلس النواب — ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦)

عدم موافقة المجلس على طلب بالأعمال الاقتراحات برغبات على اللجان ، وألا يشتغل المجلس بها (مجلس النواب — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦)

إحالة اقتراح على لجنة للوضوع مباشرة ، لأن اقتراحاً مرتبطاً به سبق أن تقررت إحالته إليها مباشرة (مجلس الشيوخ — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦)

لا ينظر المجلس في اقتراح بدأت مناقشته في مجلس النواب أولاً ، ولو كان هذا الاقتراح له سبق التقديم في مجلس الشيوخ ، وتقررت إحالته إلى لجنة للوضوع لتظهر بصفة مستقلة (مجلس الشيوخ — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦)

جواز إحالة الاقتراحات برغبات التي وافقت عليها لجنة الاقتراحات إلى اللجان أو إلى الوزارات المختصة (مجلس الشيوخ — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦)

قصر اختصاص لجنة فحص الاقتراحات على النظر في الاقتراحات من حيث الشكل ، أي البحث في جواز نظر المجلس فيما يحال إليها من مشروعات القوانين دون إدخال تعديل عليها (مجلس الشيوخ — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦)

هل مهمة لجنة الاقتراحات قاصرة على البحث في كون الاقتراح مقبولا شكلاً ؟ (مجلس النواب — ١٧ يناير سنة ١٩٢٧)

تأجيل النظر في موضوع له ارتباط بموضوع آخر مطروح أمام المجلس الآخر (مجلس الشيوخ — ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧)

ضرورة إحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات إن كان مستوكوا في أنه مشروع قانون لتصل في أمره من هذه الوجهة. (مجلس الشيوخ — ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧)

المسائل الواردة في تقارير اللجان ولا يستعرض عليها من المجلس أو من الحكومة تعتبر من الآن مازمة للحكومة ، ولو لم يؤخذ قرار بالموافقة عليها (مجلس النواب — ٨ يونيو سنة ١٩٢١)

اعتبار عدم المعارضة في الملاحظات الواردة في تقارير اللجان موافقة عليها ، ولا يسرى ذلك على الماضي ... ٢٠٤٧
(مجلس الشيوخ - ٣٠ يونيو ١٩٢٧)

إحالة اقتراح برغبة إلى الحكومة مباشرة ... ٢٠٤٩
(مجلس الشيوخ - ٦ يوليو سنة ١٩٢٧)

إذا أشارت لجنة بتنفيذ اقتراح ، فليها أن تطلب التنفيذ « عند سماع الفرصة » ، لا « في أقرب فرصة » ، إقراراً
لمبدأ أن الرغبات غير ملازمة ... ٢٠٥٠
(مجلس النواب - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧)

هل للجنة فحص الاقتراحات أن تبحث الاقتراح من حيث عدم تناضه مع القوانين الدستورية أو أية قاعدة أخرى
المستور ، وأن هذا البحث من الأمور الشكلية ؟ ... ٢٠٥٣
(مجلس النواب - ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧)

للوفاة على إحالة اقتراح إلى لجنة فحص الاقتراحات على أن تنظره بصفة مستعجلة ، ولا مانع حينئذ من أن تشتبك لجنة
للموضوع مع لجنة اقتراحات في بحث الاقتراح ... ٢٠٦٦
(مجلس الشيوخ - ١٦ يناير سنة ١٩٢٨)

غياب مقدم الاقتراح لا يمنع المجلس من نظره ... ٢٠٦٧
(مجلس النواب - ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٨)

من حق المجلس أن يرفض مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء دون أن يحيله إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز
نظره ، وإذا رأى أن الموضوع لا يحتمل القول وخطر على البلاد في ماليها ومسمتها من حيث عدم احترام القوانين التي لم
يخض على وضعها إلا أيام ، ولما يجب مداها بعد ... ٢٠٦٨
(مجلس الشيوخ - ٢٧ مارس سنة ١٩٢٨)

إحالة الاقتراح إلى لجنة الموضوع مباشرة بناء على طلب مقدمه إحالته إليها بصفة مستعجلة ... ٢٠٧١
(مجلس النواب - ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨)

قبول النظر في اقتراح سبق أن رفض اقتراح مثله ، إذا أدخل عليه تعديلات ولما غرض ثلاثة أشهر على رفضه ... ٢٠٧٢
(مجلس النواب - ١٧ مايو سنة ١٩٢٨)

تأجيل النظر في إحالة اقتراح بمشروع قانون لغياب مقدمه إلى اللجنة المختصة ... ٢٠٧٣
(مجلس الشيوخ - ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦)

هل للجنة الاقتراحات أن تبحث الاقتراح من حيث موضوعه ؟ ... ٢٠٧٤
(مجلس النواب - ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦)

٢٠٨٢ هل للأعضاء أن يقدموا باقتراحات برغبات هي في الواقع مشروعات قوانين ، وإن كانت غير مصوغة في مواد ؟
(مجلس النواب — ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٦)

٢٠٩١ للجنة الاقتراحات — فوق حقها في نظر الاقتراحات شكلا — أن تبحث موضوع ما يمرض عليها من الاقتراحات
بيان أهميتها من حيث استحقاقها لنظر المجلس فيها ، وهي مختصة بأن تشير على المجلس برضا الاقتراحات لأسباب تتعلق
بالموضوع ، وإن كان للمجلس أن يأخذ أو لا يأخذ رأيها
(مجلس النواب — ١١ يناير سنة ١٩٣٧)

٢٠٩٣ لا يجوز رفض اقتراح مشروع قانون بدعى أن هناك لجنة حكومية تنظر في موضوع هذا الاقتراح ، لأن ذلك
تحيلا لأعمال السلطة التشريعية
(تراجع الثالثة على هذا في المادة ٢٨ بصفة ٣٤٩ — مجلس النواب — ١١ يناير سنة ١٩٣٧)

٢٠٩٤ يجوز قبول اقتراحات برغبات تستلزم تشريعا ، ولو لم تقدم في صورة مشروعات قوانين ؟ على أن يكون مفهوما أن
قرارات المجلس بالموافقة عليها لا تكون مازمة للحكومة
(مجلس النواب — ١٨ يناير سنة ١٩٣٧)

٢١٠٣ إعادة اقتراحين إلى اللجنة المختصة بعد توزيع تقريرها عنهما لتدرسهما من جديد على ضوء بيانات جديدة قدمتها الحكومة
(مجلس النواب — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧)

٢١٠٥ وفاة العضو صاحب الاقتراح لا تمنع من استمرار المجلس في نظر اقتراحه
(مجلس الشيوخ — ١٠ مارس سنة ١٩٣٧)

٢١٠٥ إذا رفضت لجنة الاقتراحات اقتراحا لأسباب موضوعية فيه ، فلا يمنع ذلك من إحالته إلى لجنة الموضوع لنظره
(مجلس النواب — ٧ أبريل سنة ١٩٣٧)

٢١٠٩ الموافقة على تقارير لجنة المالية بسدد للبرانية هي تصديق على ما ورد فيها من اعتبارات ، ولا ينصب هذا التصديق على
البرغبات الواردة فيها ؛ والبرغبات التي لا يقر عليها لا من المجلس ولا من الوزارة المختصة تصبح مازمة للحكومة . وفي
نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة العدل أظهر معالي الوزير أن لديه اعتراضات على تنفيذ بعض البرغبات ،
وأدلت فهي غير مازمة للوزارة
(تراجع الثالثة على هذا في المادة ١٣٨ بصفة ٣٠٠٦ — مجلس الشيوخ — ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧)

٢١٠٩ إذا كان لدى إحدى اللجان اقتراح مشروع قانون لبحثه فلا يمكن في أثناء ذلك أن ينظر المجلس مباشرة في اقتراح
يؤدى إلى الترضي المقصود من هذا المشروع ، بل يجب أن يحال هو أيضا إلى اللجنة لتدرسه مع المشروع ، حتى لا يقع
تضارب بين ما يراه المجلس وما قد تراه اللجنة
(مجلس النواب — ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٧)

٢١١٥ للرئيس ألا يشير في الجلسة إلى اقتراح غير متعلق بموضوع معروض على المجلس
(مجلس النواب — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧)

- ٢١١٦ لا يجوز لأى عضو أن يقدم باقترح غير متعلق بموضوع معروض على المجلس ، فضلا عن ذلك يطلب الاتصال في اقتراحه بكنية نظرية ؛ ومحت التظلمات لا يكون إلا عند بحث الموضوع للتعلق بها ... (تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٠ بقمة ٤٦٥ - مجلس النواب - ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧)
- ٢١١٦ للجنة الاقتراحات أن تبدى رأيا في الاقتراحات من حيث موضوعها ؛ وهذا لا يمنع المجلس من إحالتها بعد ذلك إلى لجنة الموضوع لنظرها... (مجلس النواب - ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧)
- ٢١١٩ هل يجب في الاقتراح برعة أن يكون ذا فائدة عامة أو حقيقية ، لينظره المجلس ويحيله إلى لجنة الموضوع ؟ ... مناقشة حول حواجز إدخال تعديل على اقتراح أثناء نظر المجلس في تقرير لجنة الاقتراحات عنه ، أو أثناء نظر المجلس في تقرير لجنة الموضوع ... (مجلس النواب - ٧ يونيو سنة ١٩٣٨)
- ٢١٢٣ إحالة الاقتراح بمشروع قانون إلى اللجنة المختصة مباشرة لنظره بطريق الاستعجال ... (مجلس النواب - ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨)
- ٢١٢٣ لا يجري تعديل إلا في قانون حلز قوته النهائية غير معرض لروال ماله من قوة القانون ... (مجلس النواب - ٣ يناير سنة ١٩٣٩)
- ٢١٢٦ الرغبات البرلمانية غير ماثمة للحكومة إلا في حدود للمسئولية الوزارية ... (مجلس النواب - ٨ مايو سنة ١٩٣٩)

مادة ١٠٤ — لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة . وللجسین حق التعديل والتجزئة فى المواد وفيما يعرض من التعديلات .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

لا يجوز لأى المجلسين الإقرار على مشروع أى قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة ؛ وله حق التعديل والتجزئة

فى اللواد وفيما يعرضه من التعديلات ٢١٢٩

(لجنة وضع اللبادى العامة للستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)

(لجنة الستور — ١٥ يونيه سنة ١٩٢٢)

لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة ٢١٢٩

(لجنة الستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

حق التعديل فى مشروع قانون حق أصيل للمجلسين ، لا حق تبس ٢١٢٩

(لجنة الستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

موافقة المجلس على ما بقى من مواد اللامعة (من المادة ٧٣ إلى نهايتها) دفعة واحدة ٢١٢٩

(مجلس النواب — ٣١ مارس سنة ١٩٢٤)

لا بد من أخذ الرأى على مشروع القانون من حيث مبدئه ، ولو كان من القوانين التى أقر الستور مبدأها بنص فيه . ٢١٣٠

(مجلس الشيوخ — ١٩ مايو سنة ١٩٢٤)

موافقة المجلس على الاعتداء بأخذ الرأى على الاقتراح الموافق لتقرير اللجنة ، وذلك أثناء نظر اللزانية ٢١٣٢

(مجلس النواب — ٩ يونيه سنة ١٩٢٤)

القوانين التى كانت يجب عرضها على الجمعية التشريعية يجب عند عرضها على المجلس لإقرارها أن تتلى ثلاث مرات ، كمشروعات القوانين الجديدة .

وهل يجب لإلغاء أحدها أن يقدم مشروع قانون بهذا الإلغاء ٢١٣٤

(مجلس الشيوخ — ١٥ و ١٧ يونيه سنة ١٩٢٦)

رأى المجلس التجاوز عن المناقشة الإجمالية لمشروع قانون ، والانتقال إلى مناقشة مواد للمشروع مادة مادة ٢١٣٧

(مجلس النواب — ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٦)

القراءة الثالثة لمشروع القانون فى الجلسة التى قرئ فيها للرتين الأولى والثانية نظراً لحالة الاستعجال ٢١٣٨

(مجلس الشيوخ — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦)

جواز فتح باب المناقشة فى بعض اللواد أثناء القراءة الثالثة إذا طرأ ما يوجب فتحها ٢١٣٩

(مجلس الشيوخ — ١٥ فبراير سنة ١٩٢٧)

٢١٤٣ ... الراسم بموانين التي تصدر أثناء عطلة البرلمان طبقاً للمادة ٤١ من الدستور لا تقرأ ثلاث قراءات ... (مجلس الشيوخ — ١٥ فبراير سنة ١٩٢٧)

٢١٤٤ ... لا يتعم وجود الوزير المختص أثناء المناقشة في مشروع قانون ... (مجلس الشيوخ — ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧)

٢١٤٧ ... موافقة المجلس على أن تكون القراءات الثلاث في جلسة واحدة لصفة الاستعجال ... (مجلس الشيوخ — ٢ مارس سنة ١٩٢٧)

٢١٤٨ ... التعديلات التي تقدم أثناء الدواولة الثانية (بعد صامع إضاحات مقدمها وأقوال مقرر اللجنة عنها) للمجلس أن يجليها على اللجنة ، أو يرفض النظر فيها ، كما أن له الحق أيضاً في أن يجليها ... (مجلس النواب — ١٦ يونيو سنة ١٩٢٧)

٢١٥٠ ... قراءة المجلس مشروع قانون للمرة الثالثة في الجلسة التي قرئ فيها للمرة الثانية نظراً لحالة الاستعجال ... (مجلس الشيوخ — ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٧)

٢١٥٠ ... موافقة المجلس على النظر في مشروع قانون أثناء قراءته للمرة الأولى في غيبة الوزير المختص ... (مجلس الشيوخ — ٩ يولي سنة ١٩٢٧)

٢١٥١ ... أخذ الرأي على عدة قوانين دفعة واحدة بعد تلاوتها للمرة الثالثة ... (مجلس الشيوخ — ١٠ يولي سنة ١٩٢٧)

٢١٥٢ ... القراءة الأولى لمشروع القانون واجبة لأخذ الرأي عليه من حيث البأ ... (مجلس الشيوخ — ١٠ يولي سنة ١٩٢٧)

عدم موافقة المجلس على تأجيل القراءة الثانية لجلسة أخرى .

٢١٥٣ ... عند اختلاف الأعضاء في تفسير مادة من مواد اللائحة يؤخذ رأي المجلس في تفسيرها ... (مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٢٨)

٢١٥٦ ... لا مجال لإقرار تعديل مادة من مشروع قانون إلى اللجنة إلا إذا قرر المجلس الإحالة ... (مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٢٨)

٢١٥٩ ... للواقعة على إعادة مشروع قانون قبل القراءة الثالثة للبت في ضلة قانونية ... (مجلس الشيوخ — ٩ أبريل سنة ١٩٢٨)

٢١٦٠ ... إقرار المجلس بتعديل مادة عدلها من قبل ، دون إحالة لجنة ... (مجلس الشيوخ — ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨)

٢١٦٢ وأخذ الرأي على كل مادة على حدة
(مجلس النواب — ٩ و ١٠ و ١٧ أبريل سنة ١٩٢٨)

٢١٦٣ جواز النظر في التفسيرات والاستيضاحات الخاصة ببعض المواد عقب التلاوة الأولى وقبل مناقشة المواد مادة .
(مجلس النواب — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٨)

الغرض من القراءة الثالثة لأى مشروع قانون إصلاح ما قد يلاحظ من مخالفة بعض نصوصه لموضوعه ، أو رفع
ما يكون قد وقع من التناقض بين مواده أو بين أحكامه وأحكام قانون آخر معمول به .
أما إذا رأى أحد الأعضاء تعديلا فيما عدا ما ذكر ، فاعليه إلا أن يطلب فتح باب المناقشة تطبيقاً لحكم اللائحة
الداخلية قبل أخذ الرأي على مجموع القانون
(مجلس الشيوخ — ١١ يونيو سنة ١٩٢٨)

٢١٦٨ أخذ الرأي إجمالاً على ثلاثة مشروعات في موضوعات مختلفة مرة واحدة
(مجلس النواب — ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠)

٢١٦٨ تلاوة مشروعات قوانين ثلاثاً في جلسة واحدة بسبب ضيق الوقت
(مجلس الشيوخ — ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

٢١٧٣ تأجيل القراءة الثالثة لمشروع قانون باعتماد إضافي لجلسة أخرى
(مجلس الشيوخ — ٣ فبراير سنة ١٩٣٧)

٢١٧٣ القراءات الثلاث لمشروع قانونين في جلسة واحدة
(مجلس الشيوخ — ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧)

٢١٧٤ لا ضرورة لتلاوة مشروع القانون مادة مادة في حالة إقرار المجلس نظره بصيغة مستحبة
(مجلس النواب — ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٧)

٢١٧٥ لا يؤخذ الرأي بالتدريج بالاسم على مشروعات قوانين دفعة واحدة إذا لم يكن موضوعها متشابهاً
(مجلس النواب — ٢١ يوليو سنة ١٩٣٧)

في حالة قرار المجلس نظر مشروع قانون بصيغة مستحبة لا أن يقرر تلاوة مواده عند أخذ الرأي عليها مادة مادة ،
كما لا أن يقرر عدم تلاوتها .

ولكى يصدر المجلس قراره على الوجه الأكمل — حين الأخذ بعلم التلاوة — يقتصر على تلاوة المواد التي تناولها
التعديل ، مع ذكر التعديلات التي أدخلت عليها
(مجلس النواب — ٢٥ و ٢٦ يوليو سنة ١٩٣٧)

كل عضو يريد المناقشة في مادة أو مواد من مواد القانون بينها ، وتكون هذه المادة أو المواد دون غيرها محل المناقشة والمناقشة (مجلس الشيوخ — ٢٩ و ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧)

٢١٨٢ قرار المجلس قراءة مشروع القانون المؤلف من مادة واحدة والقراءات الثلاث في جلسة واحدة (مجلس الشيوخ — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨)

٢١٨٣ هل يشترط توفر العدد القانوني من الأعضاء عند الموافقة على كل مادة من مواد مشروع القانون ، أم أن مسألة العدد القانوني لا يجب الأخذ بها إلا في حالة أخذ الرأي بالتصديق بالاسم على مشروع قانون ؟ (مجلس النواب — ٢١ يناير سنة ١٩٣٩)

٢١٨٤ المناقشة حول أي الاقتراحات المقدمة تمديدا للرد على خطاب العرش يبدأ بأخذ الرأي عليه . أخذ الرأي على التصديق الأوسع نطاقاً ، والأبعد عن الشروع الأصلي (تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٥٣ — مجلس الشيوخ — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩)

هل يصح وجود العدد القانوني (الأغلبية المطلقة) عند أخذ الرأي على كل مادة ، أم يصح هذا فقط عند أخذ الرأي على مشروع القانون ؟

٢١٨٤ يعتبر العدد قانونياً أيما كان مقداره حين أخذ الرأي ، إلا إذا لاحظت بعض الأعضاء أن العدد غير قانوني ، فبعد هذه الملاحظة لا يؤخذ الرأي إذا كان العدد غير قانوني (مجلس النواب — ٥ يولييه سنة ١٩٣٩)

موافقة مجلس النواب على إدماج مشروع قانون يفرض رسم أبولو على التركات في مشروع قانون ربط الميزانية . المناقشة في دستورية إدماج نصوص تشريعية لا علاقة لها بالميزانية في قانون ربط الميزانية .

هل يختلف نظر قانون ربط الميزانية عن القوانين الأخرى العادية ؟ وهل تخرب قوانين فرض الضرائب من قانون ربط الميزانية وتختلف عن القوانين العادية ؟

٢١٨٦ هل يؤدي الخلاف بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب على أحد النصوص التشريعية المدججة في قانون ربط الميزانية إلى عرض هذا الخلاف على هيئة مؤتمر من المجلسين ، أسوة بالخلاف على باب من أبواب الميزانية ؟ (تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٨ بصفحة ٣٠٣١ — مجلس النواب — ١٢ يولييه سنة ١٩٣٩)

٢١٨٦ رفض مجلس الشيوخ إدماج مادة خاصة بتشريع يقضى بفرض رسم أبولو على التركات في مشروع قانون ربط الميزانية لأن الأمر في ذلك قد انتهى إلى عقد مؤتمر تكون غالبية من أعضاء مجلس النواب ، تهتم بذلك سلطة مجلس الشيوخ . (تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٨ بصفحة ٣٠٥٠ — مجلس الشيوخ — ١٨ يولييه سنة ١٩٣٩)

إذا كان المجلس سبق أن أقر مشروع قانون وعده وأرسله للمجلس الآخر الذي وافق على التعديل وأطاحه إليه في
دورة تالية ، حين نطرح فيه من جديد نقرأ موادها كلها مادة مادة ، ويؤخذ الرأي عليها ، ولا يكتفى بتلاوة المواد المعلقة فقط .
٢١٨٧ (مجلس الشيوخ — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩)

لا عمل مطلقاً لإبداء تحفظ في الموافقة على مشروع قانون من حيث البدء . فالمجلس إما أن يوافق عليه من حيث
البدء ، وإما أن يرفضه
٢١٨٨ (مجلس الشيوخ — ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠)

القرارة الثالثة لمشروع قانونين في الجلسة التي تليتها فيها القراءتان الأولى ، والموافقة عليهما دفعة واحدة
بالنداء بالاسم
٢١٩١ (مجلس الشيوخ — ٢١ مايو سنة ١٩٤٠)

مادة ١٠٥ - كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يمت به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

- ٢١٩٢ ... كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يمت به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر ... (لجنة وضع اللوائح العامة للدستور - ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)
- ٢١٩٢ ... كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يمت به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر ، ولا ينظر للمشروع أمام المجلس في وقت واحد ... (لجنة الدستور - ١٥ و ١٩ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)
- ٢١٩٤ ... للمشروع الذي يقدم من الحكومة لأحد المجلسين ترسله في الوقت نفسه للمجلس الثاني على سبيل الإخطار لينظر فيه في الوقت المناسب ... (مجلس الشيوخ - ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦)
- ٢١٩٥ ... موافقة مجلس النواب للنقل على مشروع قانون لم يقره بعد مجلس الشيوخ تمنع مجلس النواب الجديد من إعادة النظر فيه ، ونجسه من اختصاص مجلس الشيوخ ... (تراجع المناقشة على هذا في المادة ٢٥ بصفة ٣١٥ - مجلس النواب - ٢ و ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨)
- ٢١٩٥ ... تسليم مجلس النواب قراراً له في اقتراح رغبة لمجلس الشيوخ ... (مجلس النواب - ٢٦ يوليو سنة ١٩٣٨)
- ٢١٩٨ ... رفض المجلس مشروع قانون بإعتماد إنفاق أقره المجلس الآخر مسقط لهذا للمشروع ... (مجلس النواب - ١٦ يناير سنة ١٩٣٩)
- ٢٢٠٠ ... عدم موافقة مجلس النواب على تدب لجنة توفيق جديدة للاتصال بلجنة توفيق جديدة من مجلس الشيوخ لإعادة النظر في المسائل المختلف عليها في مشروع قانون الهامة ... (مجلس النواب - ١٨ يوليو سنة ١٩٣٩)

مادة ١٠٦ - كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه .

رقم الصفحة
مجموعة
التعليقات

كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائياً لا يجوز أن ينظره مرة ثانية في دور الانعقاد نفسه .

كل مشروع قانون أقره البرلمان ولم يصدق عليه الملك يرد للبرلمان في بحر شهر مشفوعاً بالأسباب التي أدت إلى عدم التصديق ، فإذا أقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين وجب إنفاذه .

وإذا لم يرد للبرلمان في بحر شهر اعتبر هذا مصادقة من الملك عليه ووجب إنفاذه . إما إذا رد إلى البرلمان وحاز أغلبية عادية ، ولكنها أقل من الثلثين ، تأجل نظر القانون إلى دور انعقاد آخر . فإذا أقره البرلمان بأغلبية عادية نفذ القانون . (تراجع المناقشة على هذا في السابعة ٣٦ بملحة ٣٩١ - لجنة الدستور - ١٥ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ يونيو سنة ١٩٢٢)

كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه (لجنة الدستور - أول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

رفض المجلس الاقتراح برغبة لا يمنع نظره في مشروع قانون يتضمن موضوع هذا الاقتراح ، ولو قدم في الدورة

نفسها ، ولو لم يرض على ميعاد الرضى الثلاثة الأشهر للنصوص عليها في اللائحة (مجلس النواب - ٥ مايو سنة ١٩٣٧)

مادة ١٠٧ — لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجوابات ، وذلك على الوجه الذي يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس ، ولا تجرى المناقشة في استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

لكل عضو من أعضاء البرلمان الحق في أن يوجه للوزراء أسئلة أو أن يستجوبهم ، وذلك بالكيفية التي تصين في

اللائحة الداخلية لكل مجلس... .. (لجنة وضع الأساس* المادة للمستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)

كل استجواب يترتب عليه اقتراح على الثقة بالوزارة يجب أن يقدم قبل الجلسة المحددة للمناقشة بثمانية أيام على الأقل .
(لجنة الدستور — ٨ يونيو سنة ١٩٢٢)

لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه للوزراء أسئلة أو استجوابات ، وذلك على الوجه الذي يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس . ولا تجرى المناقشة في استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال

أو موافقة الوزير (لجنة الدستور — ٩ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

رفض اقتراح بأن كل توجيه لوم أو اقتراح بعدم الثقة بالوزارة أثناء النظر في مشروع يجب أن يحاط الوزراء علماً

بـ قبل حصوله بثمانية أيام على الأقل (لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

قواعد التمييزات القضائية وأسباب تخطي الأقدمية من الأمور الإدارية المختصة ، فلوزير ألا يجب عنها إذا شاء ...
(ترميم المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصفة ٦٨٣ — مجلس النواب — ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤)

لحدادة عهد الوزراء بمناصهم يؤجل توجيه الاستجوابات زمناً كافياً ، لتمكينهم من درس شؤون وزارتهم
(مجلس النواب — ١٢ يونيو سنة ١٩٢٦)

لا يعتبر عدم الموافقة على بيان الوزير بشأن استجواب عدم ثقة به
(مجلس النواب — ٥ يوليو سنة ١٩٢٦)

إعلان المجلس استياده من صيغة سؤال .

موافقة المجلس على سماع أقوال عضو آخر غير السائل .

اشتراك آخرين في الكلام في موضوع السؤال... .. (مجلس النواب — ٦ يوليو سنة ١٩٢٦)

لا يقدم استجواب لوزارة تاتمة عن عمل تم في عهد وزارة سابقة ، لأن نتيجة الاستجواب قد تستدعي مرض مسألة الثقة بالوزارة .

٢٢٢٨ السؤال (مجلس النواب — ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٦)

٢٢٣٠ اشتراك غير السائل في التطبيق على موضوع السؤال والإجابة ، وتطبيق السائل بإضافة في الموضوع (مجلس النواب — ١٥ و ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٦)

٢٢٤٥ لا يجوز الاستمرار في الاستجواب إذا صرح الوزير بأن موضوعه قد أوقف ، ولم يسأل في تنفيذ (مجلس النواب — ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦)

٢٢٤٩ تأجيل الإجابة عن بعض الأسئلة ، لتجاوز الإجابات الزمن للقرار لها في الأئمة (مجلس النواب — ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦)

٢٢٥٠ ينبغي في الاستجواب أن يكون متعلقاً بالشؤون العامة (مجلس النواب — ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦)

٢٢٥٢ الأسئلة المقدمة في دور انعقاد ماض ، على مقدمها أن يحيطوا مكتب المجلس علماً بإصرارهم عليها ليجيب الوزراء علماً بذلك ؛ وكذلك الشأن في الاقتراحات (مجلس النواب — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦)

٢٢٥٢ تحويل السؤال إلى استجواب (مجلس النواب — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦)

٢٢٥٣ لا يجوز لأحد الأعضاء أن يدخل تعديلاً في استجواب مقدم من عضو آخر (مجلس النواب — ٧ فبراير سنة ١٩٢٧)

٢٢٥٣ السؤال والاستجواب يجوز توجيههما بالنسبة لأي أمر كان ، داخل ضمن أعمال الوزير للشؤون أو للاستجواب أو متعلق بها (مجلس النواب — ٨ فبراير و ٤ مايو سنة ١٩٢٧)

٢٢٥٦ وجوب تحديد الترض من الاستجواب ليقى إلى فكرة معينة (مجلس النواب — ٩ فبراير سنة ١٩٢٧)

٢٢٦٥ عدم تلاوة الأسئلة والاستجابات اكفاء بإثباتها في الضبطة (مجلس النواب — ٩ فبراير سنة ١٩٢٧)

٢٢٦٥ إذا قدمت اقتراحات عدة بعد الانتهاء من المناقشة في الاستجواب يبدأ بأخذ الرأي على أبسطها أولاً (مجلس النواب — ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧)

- هل يجوز لوجه السؤال أن يجعل سؤاله استجواباً في أي وقت كان وفي أية حالة ، أو أن هذا التحويل له ظروف خاصة منها امتناع الوزير عن الإجابة مثلاً ؟ وهل إذا اتفق للستجوب وللستجوب على الإجابة حالاً يصح أن يطلب أحد الأعضاء تأجيل تلك الإجابة للاستعداد للمناقشة ؟
- ٢٢٦٦ طلب تحويل السؤال إلى استجواب يجب أن يكون كتابة (مجلس النواب — ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٧)
- ٢٢٦٨ حتى تحويل السؤال إلى استجواب (مجلس النواب — ٧ مارس سنة ١٩٢٧)
- ٢٢٧٠ إجابة معار بيان الوزير للستجوب في غيبة العضو الستجوب ، وقيل شرح استجوابه (مجلس الشيوخ — ٤ مايو سنة ١٩٢٧)
- ٢٢٧١ استبعاد استجواب ثياب مقدمه (مجلس الشيوخ — ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧)
- ٢٢٧١ بدء الوزير ببيانه عن الاستجواب ، قبل أن يشرح للستجوب موضوع استجوابه (مجلس الشيوخ — ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧)
- ٢٢٧٣ تأجيل الإجابة عن الأسئلة إلى ما بعد انتهاء المجلس من فحص للزيانية (مجلس الشيوخ — ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٧)
- ٢٢٧٤ توجيه أسئلة شفاهاً عن ورارة أثناء نظر ميزانيتها خارجة عن موضوع هذه للزيانية . وإجابة الوزير عنها وتطبيق المسائل وعيره عليها (مجلس الشيوخ — ٤ يولي سنة ١٩٢٧)
- ٢٢٧٦ وجوب تجديد الاستجابات والأسئلة المقدمة في دورة سابقة (مجلس النواب — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧)
- ٢٢٧٦ للوافقة على تحويل سؤال إلى استجواب من غير طلب كتابي (مجلس الشيوخ — ٢ يناير سنة ١٩٢٨)
- ٢٢٧٨ تطبيق المسائل ثلاث مرات على إجابة الوزير (مجلس النواب — ٧ مايو سنة ١٩٢٨)
- ٢٢٧٩ عدم موافقة مجلس الشيوخ على تحديد وقت خلع نظر الأسئلة ، كما لم يوافق على إجرائها إلى ما بعد نظر للزيانية . (مجلس الشيوخ — ٢١ مايو سنة ١٩٢٨)

٢٢٨٤ تطبيق السائل بإسهاب على إجابة الوزير
(مجلس النواب — ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠)

٢٢٨٥ استيضاح السائل أكثر من مرة
(مجلس النواب — ٩ أبريل سنة ١٩٣٠)

٢٢٨٦ استيضاح السائل وغير السائل أكثر من مرة
(مجلس النواب — ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٠)

٢٢٨٧ لكل عضو في المجلس ، سواء أكان السائل نفسه أم غيره ، أن يطلب تحويل أي سؤال موجه إلى أحد الوزراء إلى
استجواب ؛ ولكن يجب أن يقدم طلب التحويل كتابة لا شفويا ، ويجب فضلا عن ذلك أن يقر المجلس هذا التحويل ...
(مجلس النواب — ٤ يونيو سنة ١٩٣٠)

استمرار للنقطة في الاستجواب مع امتناع المستجوب عن شرحه .
٢٢٩١ للواقعة على أن تدلى الحكومة بإجابتها قبل مناقشة المجلس في الاستجواب
(مجلس النواب — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦)

السؤال استيضاح عن أمر مجهول أو مفروض أن السائل على الأقل يفهمه ، فلا يجوز بناء على هذا أن يغلط بينه
وبين الاقتراح ، وينبغي أن يستعمل كل منهما في الظروف التي تسمح .
الرئيس الحق في أن يطلب من الأعضاء تعديل اقتراحاتهم التي تهدم في صورة أسئلة إلى اقتراحات ؛ فإن لم يقبلوا
مرض الأمر على المجلس ليفصل فيه
٢٢٩٣ (مجلس النواب — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦)

قرار المجلس تأجيل طلب تحويل سؤال موجه من غير الطالب إلى استجواب ، إلى أن تدلى الحكومة بإجابتها
عن هذا السؤال
٢٢٩٤ (مجلس النواب — ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٦)

٢٢٩٨ لا يجوز لأحد الأعضاء أن يستجوب لجنة من لجان المجلس في تصرفاتها
(تراجع النقطة على هذا في المادة ١٠٢ بصفحة ١٩٠٧ تحت العنوان « لا مانع من رجوع اللجنة عن قرارها في مشروع
قانون ملزم لم يرفع بعد إلى المجلس » — مجلس النواب — ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٦)

تحويل الرئيس حق تحويل الأسئلة إلى اقتراحات إذا كانت موضوعاتها يجب أن تكون كذلك بعد موافقة مقدمها ،
ولا عرض الأمر على المجلس
٢٢٩٨ (مجلس النواب — أول يولي سنة ١٩٣٦)

٢٣٠٢ إبداء الإجابة عن سؤال غلب مقدمه لدى العسكرية
(مجلس النواب — ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦)

٢٣٠٣ ... الوزير ألا يدل إجابة عن سؤال يكون موضوعه مرتبطاً بموضوع قضية منظورة أمام القضاء ...
(مجلس النواب - ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

٢٣٠٤ ... اقتراح الانتقال إلى جدول الأعمال يجب أن يسبق في العرض سائر الاقتراحات ، وسبب هذا أن الانتقال إلى الجدول
معناه انتهاء المناقشات وإكفاء المجلس بما دار فيها دون الانتهاء إلى رأي معين ...
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٦٤ بمقتضى ١٠١٩ - مجلس النواب - ٢٧ مارس سنة ١٩٣٧)

٢٣٠٤ ... إيداع الإجابة عن سؤال لدى السكرتيرية لطول البيانات والأرقام ...
(مجلس الشيوخ - ١٩ مايو سنة ١٩٣٧)

٢٣٠٥ ... نعتيم إجابة الوزير عن السؤال في الجلسة إذا تمسك السائل بهذا ، دون إجابة الوزير إلى طلبه الأكفاء بإيداع
إجابته سكرتيرية المجلس لطول البيانات فيها ...
(مجلس الشيوخ - ١٩ مايو سنة ١٩٣٧)

٢٣٠٨ ... المستجوب الذى تنازل عن استجوابه وتمسك به غيره الحق في العودة للتمسك به والمناقشة فيه ...
(مجلس النواب - ١٠ يونيو سنة ١٩٣٧)

٢٣٠٨ ... طلب تحويل السؤال إلى استجواب يحسن أن يكون بعد سماع الإجابة ، فقد يكون فيها ما يفتح المستجوب ، وإلا
كان له الحق في تقديم الاستجواب ...
(مجلس النواب - أول يولييه سنة ١٩٣٧)

تعميد الحدود الدستورية في مناقشة استجواب عن تحقيق بين يدي النيابة حتى تبين للوحدات التي يجوز الكلام
فيها والتي لا يجوز ، قبل البدء في المناقشة .

٢٣١٠ ... كل ما تعلق بالقضاء من تحقيق وحكم من شأن السلطات القضائية (النيابة السومية من السلطات القضائية) ، ففي
رفع أمر القضاء امتنع أن يدور في موضوعه بحث أو استجواب داخل البرلمان ، حرصاً على استقلال القضاء وحرية الأفراد .
ليست النيابة فيما يتعلق بالمعوى العمومية مثولة لدى البرلمان ، وإنما للشؤون وزير الحفانية حين يحول بمصلحة دون
رفضها بغير حق ، أو حين يحمل النيابة بدون حق على رفضها ...
(مجلس النواب - ١٢ يولييه سنة ١٩٣٧)

٢٣١٤ ... إذا حدثت جلسة لمناقشة الاستجواب ، فللمجلس الحق في تأجيلها بعد هذا ...
(مجلس الشيوخ - ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧)

٢٣١٥ ... اعتبار المجلس الاستجوابات المقدمة في دورة قادمة بعد انتهائها إلى أن يجاب عنها في دورة تالية ...
(مجلس النواب - أول نوفمبر سنة ١٩٣٧)

٢٣١٩ ... السؤال يسقط بانتهاء الدورة ، ولتقدمه تجديده في الدورة التالية ...
(مجلس النواب - ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧)

إذا قبل الوزير أن يجيب عن أسئلة خاصة بموظفين ذكروا بأسمائهم فيها ، فليس للمجلس منع توجيهها .

لا يجوز للنايب أن يستجوب نائباً آخر
(مجلس النواب — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧)

تطبيق مقدم السؤال بإسهاب على إجابة الوزير
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصفة ٧٢٠ — مجلس النواب — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧)

ليس من حق المجلس أن يناقش فيمن يجب على النيابة أن تسألهم أو يجب ألا تسألهم
(مجلس النواب — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧)

عدم قبول توجيه سؤال بسبب صيغته غير اللاهية التي أفرغ فيها ، ولأنه خالف في صيغته هذه نص اللائحة في مادتها ٤٦
(مجلس الشيوخ — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧)

هل يُمنع نظر الاستجواب إذا كانت لهجة عنيفة ، أو غير لائقة ؟
(مجلس النواب — ١٨ مايو سنة ١٩٣٨)

هل طلب تحويل السؤال إلى استجواب يجب أن يصحكون كتابة ؟
(مجلس النواب — ٢٣ مايو ١٩٣٨)

يحسن أن يقتصر السؤال على الاستنهام بالملئ الحقيق ، وألا يتضمن اقتراحات ، ليتمكن الإجابة عن أكبر عدد مستطاع
من الأسئلة في جلسة واحدة
(مجلس النواب — ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨)

لوزير أن يجيب عن السؤال في غيبة مقدمه ، لأنه أصبح ملكاً للمجلس بعد طرحه عليه
(مجلس الشيوخ — ٧ يونيو سنة ١٩٣٨)

رد الحكومة على الاستجواب لا يكون إلا في الجلسة
(مجلس الشيوخ — ٧ يونيو سنة ١٩٣٨)

امتناع الحكومة عن الإجابة عن سؤال تضمنه طعناً في فريق من السكان وتبريراً خطيراً بعض موظفي الحكومة .
(مجلس الشيوخ — ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨)

لا يجوز توجيه استجواب سيق للمجلس أن رفض عبارات تضمنها هذا الاستجواب ، حتى ولو عدل في عباراته يوم
للمناقشة ، ما دامت الحكومة لا توافق على التعديل بهذه الطريقة ، وترى أن الواجب أن يصاغ صياغة جديدة لا تقتل
على ما سبق للمجلس أن رفضه ، وأن تأخذ هذه الصيغة الجديدة سيرها العادي للتصريح عليه في اللائحة
(مجلس الشيوخ — ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨)

الاستجواب يجب ألا يكون غامضاً مبهماً غير محدد الوقائع ، لأن الأصل في الاستجواب أن يكون عن وقائع محددة
الاستجواب أن الحكومة تصرف فيها تصرفاً غير متفق مع القانون .

تعدد جلسة تالية لإلقاء بيان من مقدم الاستجواب ، ينصل الاستجواب ويوضحه ، ثم تحدد جلسة للنقاشه بعد

٢٣٣٩ (جلس الشيوخ — ٣١ يولييه سنة ١٩٣٨)

لا يجوز توجيه سؤال يطلب بيانات عن تعيينات الموظفين ، وعن مؤهلهم ، وترقياتهم ، لأن مسائلهم من اختصاص

٢٣٤٢ (جلس النواب — ٣١ يولييه سنة ١٩٣٨)

إذا استقال الوزير المسئول أو للاستجواب ، أو استقال الوزارة كلها بعد تقديم السؤال أو الاستجواب ، وقبل
الرد على الأول ومناقشة الثاني ، ففي هذه الحالة لا يدرج السؤال أو الاستجواب في جدول الأعمال إلا إذا أعلن مقدمه

٢٣٤٢ (جلس الشيوخ — ٢٨ يولييه سنة ١٩٣٨)

الامتناع عن إجابة عن سؤال إذا كان فيها إفتاء أسرار يجب الاحتفاظ بها (السؤال خلس بالاستفسار عن

٢٣٤٤ (جلس النواب — ٤ يولييه سنة ١٩٣٨)

لا يجوز التحويل في صيغة سؤال النائب بغير رجوع إليه (جلس النواب — ٦ يولييه سنة ١٩٣٨)

٢٣٤٤ (جلس الشيوخ — ١١ يولييه سنة ١٩٣٨)

إلقاء بيان للاستجواب عن استجوابه في غيبة الحكومة وبعد انسحابها ، وتحديد جلسة للنقاشه فيه بعد ذلك (جلس الشيوخ — ١١ يولييه سنة ١٩٣٨)

٢٣٥٥ (جلس النواب — ١٢ يولييه سنة ١٩٣٨)

استقالة الوزارة لا تمنع الاستمرار في نظر الاستجواب الذي كان موجهاً إليها ، ما دامت الوزارة الجديدة وافقت على

٢٣٥٧

من الجائز للنقاشه في مثل هذا الاستجواب ، لأنه يحتمل أن ينتهي المجلس إلى تقرير مبدأ في الموضوع يكون فيه

اتهام وقوع مثل هذه الأعمال في المستقبل إن ثبت خطأها .

(جلس الشيوخ — ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨)

الأسئلة والاستجوابات وللواء التي كانت عمالة إلى اللجن في الدورة السابقة والباقي بالمجلس تعتبر كأنها لم تكن ،

٢٣٥٨ (جلس الشيوخ — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨)

اشتراك غسبر الوزير للشول في الإجابة إذا كانت في السؤال ما يدخل في اختصاص وزارته ، ولو لم يكن السؤال

موجهاً إليه (مجلس النواب — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨)

عدم الإجابة عن سؤال عن مشروعات قوانين أرسلتها الوزارات إلى أقسام قضائها ، لأن استجابتها والتصرف فيها من شؤون السلطة التنفيذية وحدها ، ولأن مثل هذا السؤال يرى إلى التدخل فيما بين بعض جهات الحكومة وبشيء الآخر من العلاقات

٢٣٦٠ (مجلس الشيوخ — ٢ يناير سنة ١٩٣٩)

٢٣٦٠ لا يجوز أن تتضمن عبارة الاستجواب إهانة أو سباً أو قذفاً في الحكومة وقيل أن تلقى بياناتها ، وإلا وجب استجوابه .
(تراجع الثالثة في هذا في المادة ١٠٩ بصفة ٢٤٣٣ — مجلس النواب — ٢ يناير سنة ١٩٣٩)

٢٣٦٠ على أثر النقاش في استجواب ، قرر المجلس أن ما أمر به معالي وزير الداخلية بواسطة رجال البوليس من حصار أحد الأندية السياسية ، اعتداء صريح على الحرية الشخصية التي كفلتها للمادة الرابعة من الدستور
(تراجع الثالثة في هذا في المادة ٤ بصفة ٥٠ — مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩)

٢٣٦٠ زيادة التكلمين في الاستجواب على أربعة
(مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩)

٢٣٦١ عدم الإجابة عن سؤال إذا تعلق بشؤون خارجية أو شؤون موظفين
(مجلس الشيوخ — ١٣ فبراير سنة ١٩٣٩)

٢٣٦١ للعضو أن يطلب كل البيانات التي يردها لاستجوابه ، ولكن مما لا شك فيه أيضاً أن الوزير أن يقدر ما إذا كانت المصلحة العامة تقتضي إعطاء هذه البيانات أم لا . فإن رأى إعطاؤها انتهى الأمر ، وإن رأى أن المصلحة العامة تقتضي عدم إعطائها كان على العضو في هذه الحالة أن يرجع إلى المجلس ليحكم بينه وبين الوزير
(مجلس النواب — ١٣ فبراير سنة ١٩٣٩)

٢٣٦٨ يكون السؤال عن أعمال حصلت بالفعل ، لا عن نيات هي بطبيعتها ليست محللاً للأستقة البرلمانية
(مجلس النواب — ١٣ مارس سنة ١٩٣٩)

لا يوجه الاستجواب ابتداء ثم يطلب من الوزير البيانات التي يبنى عليها اتهامه .

لكل نائب الحق في أن يطلب من الوزير البيانات التي يراها ، في صورة سؤال أو بكتاب ، لأن طلب البيانات

٢٣٦٨ وتقديمها يكون قبل توجيه الاستجواب ، ولا يتمتع الوزير عن تقديمها إلا لصلة عامة
(مجلس النواب — ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩)

إذا تمت المناقشة في الاستجواب وقدمت عدة اقتراحات ، منها اقتراح بالانتقال إلى جدول الأعمال ، أخذ الرأي عليه

قبل غيره من الاقتراحات (مجلس النواب — ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩)

إذا قدم استجواب هو في الواقع سؤال فمن حق الرئيس أن ينصح مقدمه بتحويله إلى سؤال ، فإن لم يقبل النصيحة عرض الاستجواب على المجلس ليندري رأيه فيه . ومن حق المجلس أن يراعى وقت الأعضاء (الاستجواب المرفوض أحاب عنه الوزير على اعتبار أنه سؤال) (مجلس النواب — ٢٨ مارس سنة ١٩٣٩)

استقالة الوزير للاستجواب قبل نظر الاستجواب لا تمنع من نظره ، لأن الاستجواب قد يكون موجهاً لسياسة وزارته ، لا لتصرفاته وحدها ، ولأن الوزير شخصية مضمونة لا تنتهي باستقالته . فإذا استقال بقيت سياسته في وزارته ، وهي التي تهم في الحكم لها أو عليها ، ولأن كل اتهام موجه ينتهي إلى الإدانة أو البراءة ، فلا يصح أن يبقى شرف الوزير بلا حكم حسم . إذا كان موضوع الاستجواب استدعي تحقيقاً إدارياً مع موظفين لم يفصل فيه ، فليس للمجلس أن يتعرض لمخبر أو شر ، اتقاء لتعارض قد يقع بين حكمه والحكم التأديبي (مجلس النواب — ١٨ أبريل سنة ١٩٣٩)

يجوز أن يقدم بالسؤال أكثر من عضو من الأعضاء ، على أن يكون حق الاستيضاح لواحد من حضراتهم فقط ؛ وذلك حتى لا يتحول السؤال إلى استجواب بدون قيد ولا شرط (مجلس الشيوخ — ٨ مايو سنة ١٩٣٩)

رفض اقتراح بتأجيل النظر في الاستجوابات إلى ما بعد الانتهاء من بحث للزيادة ، لأن ذلك لا يتفق مع رقابة المجلس لأعمال الحكومة (مجلس النواب — ١١ مايو سنة ١٩٣٩)

من الجائز توجيه استجواب عن عمل وزير استقال ، لأن استقالته لا تمنع بقاء سياسته في الوزارة . وهذه السياسة هي التي يهتم بها المجلس للحكم لها أو عليها . استبعاد اقتراح لأنه يتناول مسؤولية بعض الموظفين عن تصرفات حصلت منهم لأنه لا يجوز أن يتخذ المجلس قراراً بالنسبة لموظفين إداريين (مجلس الشيوخ — ١٩ يونيو سنة ١٩٣٩)

يجب أن يكون الاستجواب عن أمر خلص ، لا عن حالة عامة (مجلس الشيوخ — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩)

تنفى التقاليد البرلمانية بالألا تنشر الأسئلة والاستجوابات في الصحف قبل إدراجها في جدول الأعمال (مجلس الشيوخ — ١٠ يناير سنة ١٩٤٠)

٢٣٩٩ لتقديم السؤال الحق في تحويله إلى استجواب في أي وقت شاء ولو قبل إجابة الوزير عنه
(مجلس الشيوخ — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠)

٢٤٠١ الاستجواب مقصود به محاسبة الوزير عن خطأ ارتكبه عند تطبيق قانون أو عن خطأ ارتكبه أثناء تأدية عمله .
فالتقدم للحكومة بالرجاء والاستعطاف أثناء المناقشة فيه خروج على الواجب
(مجلس النواب — ٢١ فبراير سنة ١٩٤٠)

٢٤٠٢ تأجيل رد المستجوب على بيان الوزير للمستجوب إذا كان هذا البيان طويلاً يحتاج لمراجعة ، ولو كان قد قرر نظر
الاستجواب بصفة مستعجلة
(مجلس النواب — ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٠)

٢٤٠٣ جواز تأجيل المناقشة في الاستجواب للتعليق بالأمور الداخلية لأكثر من شهر ، إذا لم يطلب أحد من حضرات
الأعضاء الكلام فيه
(مجلس النواب — ٤ أبريل سنة ١٩٤٠)

٢٤٠٤ إيداع مكتب المجلس البيانات التي يطلبها العضو في سؤاله
(مجلس النواب — ١٠ أبريل سنة ١٩٤٠)

٢٤٠٤ تأجيل الاستجواب إلى أجل غير مسمى حتى يجدده صاحبه إذا أراد ، لعدم وجوده في الجلسة
(مجلس الشيوخ — ١٥ مايو ١٩٤٠)

٢٤٠٤ لا يصح توجيه أسئلة ولا الجواب عنها فيما يختص بمعاهدات لا تزال ملقاة
(تراجع مذكرة حضرة صاحب البزة محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ ، الواردة بالجزء الأول من هذا الكتاب ،
بالصفحات ٨٥٩ — ٨٦١)

رقم
مجموعة
التعليقات

٢٤٠٥ ... لكل مجلس من المجالسين حق إجراء التحقيق ...

(لجنة وضع للبيد : القائمة الدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور — ٩ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

الجنة خص الطعون سلطة تطبيق أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجنب في حق من يتخلف من الشهود بعد إعلانه ، طبقاً للفقرة الخامسة من المادة ٦٨ من قانون الانتخاب ، لأن هذه السلطة نتيجة التفويض في إجراء

٢٤٠٥ ... التحقيق وإعلان الشهود ...

(تراجع الثالثة على هذا في المادة ٩٥ بصيغة ١٣٥٧ — مجلس النواب — ١٩ يونيو سنة ١٩٢٦)

لا قبل المجلس الاحتجاج على أعمال لجنة التحقيق التي رد إليه من الخارج .

استدعاء اللجنة وزير المعارف السابق — حضوره أمامه وسامع أقواله .

إنما يباشر المجلس أي تحقيق لمعرفة مدى تأثير الأعمال في إدارة المصالح العامة تنفيذاً لبدأ مراقبة الحكومة ، فهو يبحث أعمالاً بصرف النظر عما إذا كانت قد صدرت بقصد جنائي أو غير جنائي ، ولكن يساعد على التشريع الذي هو من خصائصه .

لا يصح أن يمر المجلس منبره لأجنبي عنه . وهو فوق كل مناقشة تأتي من الخارج ، لأن لهذا المنبر حرمة هي ألا يتليه إلا من كان عضواً فيه أو وزيراً .

إعلان المجلس أسفه للصرافات السيئة التي أظهرها التحقيق .

قرار المجلس أن يستحث الحكومة على السرعة في تقديم القانون الخاص بمحاكمة الوزراء للشار إليه في المادة ٦٨ من

الدستور .

الفرض من المادة ١٨ من الدستور هو أن يكون الفصل في شؤون التعليم حسب القانون — إن كان موجوداً — والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ موجود ، وهو يقضي بأن خطط المراسلة من السائل الواجب استصدار قانون بها بعد أخذ رأى مجلس المعارف الأعلى إذا دعت الحال .

أما مناهج التعليم فيملك الوزير التصير فيها بشرط استشارة مجلس المعارف الأعلى أو اللجنة الفنية التي حلت محله ابتداء

٢٤٠٥ ... من ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٤ ، وكل تغيير يحدث فيها يكون بقرار وزاري ...

(مجلس النواب — ٣١ يوليو وأول سبتمبر سنة ١٩٢٦)

إن رأى المجلس ضرورة إجراء تحقيق في عمل حكومي يجب أن تكون لجنة التحقيق قاصرة على أعضائه ، فلا يتم

٢٤٢٦ ... إليها أحد من رجال الحكومة ...

(مجلس الشيوخ — ٢٥ يوليو سنة ١٩٣٧)

٢٤٣١ ... طلب التحقيق البرلماني في أي موضوع يكون نتيجة لاستجواب ، ولا يمكن أن يكون طلباً أصلياً ...

(مجلس النواب — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧)

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

لا يجوز مؤاخنة أعضاء المجلسين على ما يدعون من الأفكار والآراء بالمجلس ، ولا يجوز اتخاذ إجراءات جنائية ضد
أحدهم أو القبض عليه إلا بتصريح المجلس التابع هو له
٢٤٣٢ (لجنة وضع البايء' المادة للدستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور - ٩ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

ليس لأحد مطلقاً ، مهما كان كبيراً ، أن يحتج على عمل أو قول يصدر من المجلس ، أو من أحد أعضائه .
إن استنكار أعمال الأشخاص الذين ليسوا أعضاء في المجلس والحكم عليها لا يكون إلا غيائياً ، وفي غير مواجهة
الشخص الذي صدرت منه هذه الأعمال
٢٤٣٣ (مجلس النواب - ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦)

مدى حاسة الأعضاء
٢٤٣٣ (مجلس النواب - ٢ يناير سنة ١٩٣٩)

مادة ١١٠ — لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له ، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية .

رسم
مجموعة
التعليقات

٢٤٤٢ ... عدم جواز القبض على أحد من أعضاء المجلسين أو اتخاذ إجراءات جنائية ضده إلا بتصريح المجلس التابع هو له ...
(لجنة وضع اللوائح العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

٢٤٤٣ ... لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له ، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية ...
(لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

٢٤٤٤ ... رفض طلب النائب العمومي إقامة الدعوى العمومية على أحد الأعضاء بدعوى اتهامه بإرشاء بعض للتدوين الناخبين ، بعد أن قرر المجلس صحة نيابة هذا الضو ؟ وقرار الرفض المذكور ين على ما دار في المناقشة من أن قرار المجلس في ذلك قد حظ قوة الشيء المحكوم فيه ...
(مجلس النواب — ٢١ أبريل سنة ١٩٢٤)

٢٤٤٥ ... تعليقات وزارة الداخلية لرجال الإدارة بالنسبة للمخالفات الإدارية التي يتم فيها حضرات أعضاء البرلمان . تنفيذ المادة ١١٠ من الدستور فيما يخص بمخالفات الترع والجسور وغيرها التي تقع من حضرات أعضاء البرلمان في دور انعقاده أو قبله ...
(مجلس النواب — ٧ يولييه سنة ١٩٢٤)

ما هو تأثير امتداد الدور على الإجراءات التي بدأت ضد عضو أو قبض عليه قبل انعقاد الدور ؟
أستمر من غير قيد ولا شرط ومن غير حاجة لإذن ؟
أم توقف بمجرد اختتام الدور ويفرج عن الضو ، ولا تستأنف إلا بعد إذن المجلس ؟
أم تستمر الإجراءات ، ويبقى القبض حتى يتدخل المجلس ، فيطلب وقفها أو يأمر بالإفراج ؟
قرار مجلس النواب :

أولاً — ليس للمجلس أن يفصل في موضوع التهمة أو يتعرض له إذ أن هذا العمل يتناقض مع مبدأ فصل السلطات . هذا فضلاً عما قد يحدثه قرار يتعرض للموضوع من التأثير في العدالة سواء أكان لمصلحة الضو أم ضده .
ثانياً — لا يصح أن يعلم المجلس باتخاذ الإجراءات أو الاستمرار فيها في الأحوال الآتية أو ما يمتثلها :
(أ) متى كان اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد الضو سبباً لوقوع اضطرابات أو مطلقاً لأعمال المجلس .
(ب) متى كانت الإجراءات المطلوب التصريح بها أو الاستمرار فيها كيدية أو تصفية عليها روح الحزبية .
(ج) متى ظهر أن القرض من الإجراءات هو التأثير في الضو ، لتعطيل عمله التثابي ، سواء لمنعه من التصويت أو حرمانه من الاشتراك في المناقشة في موضوع ما ، بكامل الحرية والطعامية .
(د) متى كان ظاهراً بالبديهة أن الدعوى على غير أساس ، كأن سقط الحق في إقامتها بعض المدة أو سبق الفصل فيها أو شملها الضو .

٢٤٤٦ ... ثالثاً — قرر المجلس ضرورة استئنافه في الاستمرار في الإجراءات التي اتخذت ضد أحد أعضائه قبل دور الانعقاد واستمرت بعده ، وهذه السابقة تعتبر سابقة دستورية من السوابق التي تعتبر تفسيراً للدستور ...
(مجلس النواب — ٢٠ نوفمبر و ٢٧ و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ و ٧ فبراير سنة ١٩٢٧)

إذا كان طلب رفع الحصانة البرلمانية من أجل مخالفة لم يكن للرأي السياسي للعضو ارتباط بموضوعها باعتباره ، فإن المجلس في هذه الحالة يأذن باستمرار إجراءات المحاكمة فوراً ، دون حاجة إلى إحالة الطلب للجنة ... ٢٤٨٢ ... (مجلس النواب — ١٠ يناير سنة ١٩٢٧)

لا يجوز تقديم طلبات رفع الحصانة بطريق الوكالة عن الأفراد ، بل يجب تقديمها مباشرة من أصحاب الشأن .
في حالة طلب رفع الحصانة بسبب رفع قضية جنحة مباشرة على العضو ، يشترط أن يسبق ذلك تقديم بلاغ للنيابة من صاحب الشكوى رأيت حفظه ورأى هو أن يستعمل حقه القانوني في تحريك الدعوى المرمية مباشرة ... ٢٤٨٤ ... (مجلس النواب — ٦ فبراير سنة ١٩٢٨)

إذا طلب رفع الحصانة عن عضو عين قبل ، ونسب إليه بهذه الصفة مخالفة تاريخها سابق على تاريخ تعيينه فيها ، فإن المجلس يرفض رفع الحصانة لهذا السبب ، لأن التواريخ تدل صراحة على أنه وقت وقوع المخالفة لم يكن فيها . ولا يعتبر ذلك تدخلا في أعمال القضاء ... ٢٤٨٦ ... (مجلس النواب — ٩ أبريل سنة ١٩٢٨)

إذا رفضت لجنة مباشرة على عضو قبل انقضاء البرلمان ، فلا بد من استئنائه في استمرار الإجراءات ضده بعد الانقضاء ؛ وفي هذه الحالة لا يمكن النظر في طلب استمرار الإجراءات إلا إذا سبق إبلاغ النيابة وحصل تحقيق فيه ، لأنه يجب أن يكون أمام المجلس المعلومات الكافية لمعرفة إن كانت هناك جريمة أم لا ، وهل الدعوى جدية أم لا ، خصوصاً أنه لا يسع للأفراد أن يتقدموا إلى المجلس بطلب رفع الحصانة لتحريك الدعوى المرمية مباشرة بعد حفظ التحقيقات التي تجريها النيابة مما يقدم إليها من البلاغات ضد أحد النواب ، إلا إذا كان الطلب مشفوعاً بصورة رسمية من هذه التحقيقات ... ٢٤٨٩ ... (مجلس النواب — ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٠)

لا يرضخ المجلس الحصانة عن العضو إذا اعترف النائب العام أن ما نسب للعضو لا جريمة فيه ، وأنه إنما طلب رفع الحصانة لخروج القضية من يده بتقديمها للقضاء ... ٢٤٩١ ... (مجلس النواب — ٢١ مايو سنة ١٩٣٠)

مخالفات الترع والجسور التي تقضى فيها لجان خاصة غير المحاكم العادية يجب أن يتناولها النص الدستوري لهذه المادة لأن هذه المخالفات قد يحكم فيها بقوانين مقيدة للحرية ... ٢٤٩٢ ... (مجلس النواب — ١٣ يولييه سنة ١٩٣٦)

قبول العضو رفع الحصانة عنه لا يمنع من وجوب إحالة الموضوع على لجنة العدل لفحصه وإبداء رأيها فيه .
تخاضع الأمر للطلب من أجله رفع الحصانة ، وقرب زمن انتهاء الدورة البرلمانية لا يمتنع من رفع الحصانة ... ٢٤٩٣ ... (مجلس النواب — ٢٥ أغسطس ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦)

إحالة طلب رفع الحصانة البرلمانية على لجنة العدل قبل أن يعلن العضو بموضوع القضية ، لأن في إعلانه بها — قبل موافقة المجلس على رفضها — توجيه تهمة إليه ، وفي ذلك مساس بالحصانة البرلمانية لا يجوز ... ٢٤٩٦ ... (مجلس الصيوخ — ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧)

إذا صدر حكم صحيح على عضو برامة دون رفع الحصانة عنه لأن المخالفة وقت قبل قيام نيابة حضرة الضو . كما أن الحكم التباين صدر قبل قيام هذه الصفة أيضاً ، فضلا عن ذلك لم يعلن حضرة الضو صفته التباينية في الوقت الذي تحققت فيه ليمسك بالحصانة البرلمانية ، فلا تحصل الترامة منه حتى يأذن المجلس برفع الحصانة لإمكان تنفيذ الحكم وتحصيل تلك الترامة ... (مجلس النواب — ٣ و ١٧ فبراير ١٧ مارس سنة ١٩٣٧)

استئناف المجلس في الاستمرار في نظر الدعوى إذا كانت قد رفعت على الضو قبل أن توجد له صفة النيابة ... (مجلس النواب — ٢٣ مارس سنة ١٩٣٧)

إذا لم يكن في طلب رفع الحصانة البرلمانية غرض تصني قصد منه منع الضو عن مباشرة عمله بالمجلس ، فلا يكون هناك عمل لتسكك المجلس بها .
هل للمجلس حق الكلام في موضوع قضية مطروحة أمام هيئات القضاء ، ولو كانت الكلام قاصراً على سقوط الدعوى بمضى للدة ؟ ... (مجلس النواب — ٢ يناير و ١٥ مايو سنة ١٩٣٩)

بحث حضرة صاحب السعادة محمد نجيب الترابي بإشفا في للبادئ الدستورية عن الحصانة البرلمانية ، مقدم إلى لجنة العدل بالمجلس ...

الحصانة البرلمانية من النظام العام ، ولا يملك الضو التنازل عنها ، بل هي حق المجلس وحده .
على السلطة القضائية أن تستأنف المجلس في القبض على الضو الذي سبق أن رفعت عنه الحصانة البرلمانية بسبب سؤاله والتحقيق معه ، لأنه يجب التفرقة بين الإجراءات وبين القبض في الحكم ، فإن طبيعة الإجراءات تختمل الاستمرار ، أما القبض فهو عمل يصح لمخطورة اعتباره مستقلاً عن الإجراءات ومنفصلاً عنها ، وهذا ما قصدته الشارع بإفراده له بالذكر . (مجلس النواب — ٣ أبريل سنة ١٩٣٩)

قرار المجلس إعادة التقرير إلى اللجنة إذا قدم قبل أن يحضر جلساتها المهددة الضو المطلوب رفع الحصانة عنه والمتنكر عن عدم حضورها ، وذلك لتستدعيه مرة أخرى .
فإن لم يحضر بعد ذلك فلا يحتم تأجيل التقرير حتى يحضر ، بل لما أن تفصل في طلب رفع الحصانة إذا تكررت التباين .
هل للجنة أن تنظر في أمر يصل بموضوع الدعوى ؟ ... (مجلس النواب — ١٧ أبريل و ١٥ مايو سنة ١٩٣٩)

نص هذه المادة يسمح بالتفرقة في الحكم بين الإجراءات وبين القبض ، لأن القبض عمل يصح لمخطورة اعتباره مستقلاً عن الإجراءات ومنفصلاً عنها . فإذا وافق المجلس على رفع الحصانة عن الضو دون القبض عليه ، ورأت النيابة بعد ذلك القبض عليه ، تعين على وزارة العدل أن تطلب إذن المجلس ليقرر في هذا الطلب ما يراه .
هل لرئيس المجلس الحق في أن يفسر الدستور ؟ ... (مجلس النواب — ٣ و ١٣ يونيو سنة ١٩٤٠)

ملحة ١١١ - لا يمنح أعضاء البرلمان رتباً ولا نياشين أثناء مدة عضويتهم . ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان ، كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

لا يجوز أن يمنح أعضاء المجلسين رتباً ولا نياشين أثناء مدة العضوية ولا بعد دور الانقضاء بسنة ؛ ويستثنى من هذا الذين يتقلدون مناصب حكومية لا يترتب عليها حرمانهم من عضوية البرلمان ٢٥٣٣
(لجنة وضع الداعي؛ المادة لل دستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور — ٩ و ١٤ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

مادة ١١٢ — لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع له ، ويشترط في غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط الميئة بهذا الدستور ويقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع له . ويشترط في غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط البينة بهذا الدستور ويقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع جميع الأعضاء ٢٥٣٥
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور — ٩ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

هل للمجلس الحق في أن يخرج إخراجاً نهائياً عضواً كسب كرسيه فيه بانتخاب مباشر ؟ ٢٥٣٥
(تراجع المرافعة على هذا في المادة ١١٩ بصفحة ٢٥٦٧ — مجلس النواب — ٩ و ١٠ يونيو سنة ١٩٢٨)

مادة ١٦٣ - إذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب يحل محله
بطريق التعين أو الانتخاب على حسب الأحوال ، وذلك في مدى شهرين من يوم إشعار
البرلمان الحكومة بخلاف المحل . ولا تدوم نيابة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه .

رقم مادة
مجموعة
التعليقات

إذا خلا محل أحد الأعضاء في أي المجلسين يختار بدله في ظرف شهرين على الأكثر بطريق التعين أو الانتخاب ، على
حسب الأحوال ، ولا يدوم توكيل العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة توكيل سلفه
٢٥٣٦ (لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور — ١٣ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

إذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب يختار بدله بطريق التعين أو الانتخاب
على حسب الأحوال ، وذلك في مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان الحكومة بخلاف المحل . ولا تدوم نيابة العضو الجديد إلا
إلى نهاية مدة سلفه
٥٣٦ (لجنة الدستور — ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

تجاوز الشهرين في تعيين أعضاء بمجلس الشيوخ في المحال الحالية لأسباب ترجع إلى الصلحة العامة
٢٥٣٧ (مجلس النواب — ٣١ يناير سنة ١٩٢٨)

هل يجوز تجاوز المدة التي حددتها المادة لتعيين العضو أو انتخابه في المحل الذي خلا بالمجلس ؟
٢٥٣٨ (مجلس الشيوخ — ٦ فبراير سنة ١٩٣٩)

مادة ١١٤ — تجرى الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب في خلال الستين يوماً السابغة لانتهاء مدة نيابته .
وفي حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات في الميعاد المذكور فإن مدة نيابة المجلس القديم تمتد إلى
حين الانتخابات المذكورة .

ملحق ١١٥ - يجب تجديد نصف مجلس الشيوخ ، سواء أ كان التجديد بطريق الانتخاب أو بطريق التعيين ، في خلال السنتين يوماً السابعة على تأخر انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم . فإن لم ييسر التجديد في الميعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

لكي يكون في مجلس الشيوخ معنى الثبات والاستمرار ، تجدد تجديداً نصفياً مرة في كل خمس سنين ، ويكون في أول مرة بطريق الاقتراع ، وتشمل القاعدة للمنين وللتنحيين... .. (لجنة الدستور - ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢)

جلس النواب الذي تنتهي مدة نيابته يستمر في وظيفته حتى يجتمع المجلس الذي خلفه ، وكذلك نصف أعضاء مجلس الشيوخ الذي تنتهي مدة نيابتهم .

والمجلس الجديد يكون هو صاحب النيابة القانونية بمجرد انتخابه (تراجع للثلاثة على منها في المادة ٨٦ بصلته ١٢٤٢ - لجنة الدستور - ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

مادة ١١٦ — لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه . ولكل مجلس أن يحيل إلى الوزراء ما يقدم إليه من الرائض ؛ وعليهم أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بما تضمنته تلك الرائض كلما طلب المجلس ذلك إليهم .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

يمنع الناس من مخاطبة البرلمان بأشخاصهم ، سواء كانوا أفراداً أو جماعات
(لجنة وضع المبادئ العامة للمستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
(لجنة المستور — ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢)

لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه ، ولكل مجلس أن يحيل إلى الوزراء ما يقدم له من الرائض ، وعليهم إجابة المجلس إلى ما يطلبه من الإيضاح عما تضمنته تلك الرائض
(لجنة المستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

لا يصح أن يدير المجلس منبره لأجنبي عنه ، وهو فوق كل مناقشة تأتي من الخارج ، لأن لهذا المنبر حرمة هي ألا يتخطيه إلا من كان عضواً فيه أو وزيراً
(ترميم المناقشة على هذا في المادة ١٠٨ بصفحة ٢٤٠٥ — مجلس النواب — أول سبتمبر سنة ١٩٢٦)

ليس لأحد ما دام أنه ليس عضواً بمجلس النواب أن يخاطب البرلمان بشخصه ؛ واستنكار أعمال الأشخاص الذين ليسوا أعضاء في المجلس والحكم عليها لا يكون إلا غيباً ، وفي غير مواجهة الشخص الذي صدرت منه هذه الأعمال
(ترميم المناقشة على هذا في المادة ١٠٩ بصفحة ٢٤٣٢ مجلس النواب — ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦)

للجنة الاقتراحات أن تقترح على المجلس إحالة عريضة إلى لجنة أخرى ، إلا إذا كان لدى هذه اللجنة اقتراح مرتبط بموضوع العريضة ، ولكن ليس للجنة الاقتراحات أن تحيل عرائض إلى اللجان مباشرة ، حتى ولو كان بهذه اللجان اقتراحات أو مشروعات متعلقة بموضوع العريضة
(مجلس النواب — ٢٨ يولييه سنة ١٩٣٦)

ردود الوزارات على الرائض المحالة إليها من المجلس تعرض عليه للإحاطة بما فيها فقط ، ولا يؤخذ الرأي عليها
(مجلس النواب — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧)

ملحة ١١٧ - كل مجلس له وحده المحافظة على النظام في داخله ويقوم بها الرئيس .

ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول في المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

كل مجلس له وحده حق المحافظة على النظام في داخله ، وذلك بواسطة رئيسه . ولا يجوز لأى قوة مسلحة الدخول في أى المجلسين ، ولا الاستقرار على أبوابه أو فيها حوله إلا بناء على طلبه ٢٥٤٥
(لجنة وضع الدستور - ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور - ٩ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

الإذن لقوة البوليس بمحاونة قوة بوليس البرلمان في المحافظة على النظام خارج أسوار البرلمان أثناء خلة الانطخ للدور العادى للبرلمان .

(كتاب لحضرة صاحب المزة محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ ، موجه إلى وزير الداخلية ، مؤرخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩) ٢٥٤٥

الإذن بوضع قوات من الجيش خارج أبواب البرلمان أثناء الاضطال باقتحام الدور العادى .

(كتاب لحضرة صاحب المزة محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ ، موجه إلى وزير الدفاع الوطنى ، مؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٣٩) ٢٥٤٦

كلمة الرئيس بشأن تنظيم المناقشة فى الجلسة ٢٥٤٦
(مجلس الشيوخ - ٧ مايو سنة ١٩٤٥)

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

- ٢٥٤٨ ... يتناول كل عضو من أعضاء المجلسين مكافأة سنوية
(لجنة وضع البادئ* الملحة للمستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة المستور — ٩ و ٢٩ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)
- ٢٥٤٩ ... قرار مجلس الوزراء الصادر بإقتصاص مكافأة أعضاء البرلمان إلى ٣٩٠ جنيهاً لا يؤثر مطلقاً على القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ الذي جعلها ستاًمة جنية ، لأن القانون لا يسل ولا يُلغى إلا بقانون
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٢٦ بصفحة ٣٢٧ — مجلس النواب — ٢٨ يونيه و ٥ يولييه سنة ١٩٢٦)
- ٢٥٤٩ ... صفة أعضاء مجلس الشيوخ لا تنحل عنهم في وقت من الأوقات طبقاً لحكم المستور الذي لا يجوز حل مجلس الشيوخ ، والأمر للملك رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ لا يصدونه أقر الأمور في نصابها وأزال العقبات التي كانت قائمة في سبيل مباشرة الشيوخ لوظيفتهم — صرف مكافأة الأعضاء بناء على ذلك طول مدة التعتيل ...
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٣٨ بصفحة ٤٢٥ — مجلس الشيوخ — ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠)
- ٢٥٥٠ ... لا يجوز لموظف انتخب عضواً بمجلس الشيوخ أو عين عضواً فيه ، أن يجمع بين مرتب الوظيفة ومكافأة العضوية ، وإنما يأخذ أكبر المرتبين حتى يفضل في صحة نيابته وتنتهي مدة الاختيار .
وكذلك لا يجوز للأعضاء الذين يتناولون مرتبات من الأموال العامة ويصح لهم الجمع بين العضوية والوظيفة أن يجمعوا بين المكافأة والمرتب ، بل لم أن يخضروا أحدهما ...
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٢ بصفحة ١٢٩٤ — مجلس الشيوخ — ١٤ يونيه سنة ١٩٣٨)
- ٢٥٥٠ ... ما هو محل إقامة العضو المعين الذي يباح له أن يأخذ منه جواز سفر حتى مدينة القاهرة ، مع معرفة إقامته فيها ؟
(كتاب من رئاسة لجنة قضايا الحكومة مؤرخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ردأ على كتاب من رئاسة مجلس الشيوخ)

رقم
مجموعة
الطلبات

٢٥٥٢ بين كل مجلس نفسه في لائحته الداخلية الطريقة التي يؤدي أعماله على موجبها ...
(لجنة وضع المبادئ العامة للمستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة المستور — ١٥ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

٢٥٥٢ موازنة المجلس على ما يبي من مواد اللائحة (من المادة ٧٣ إلى نهايتها دفعة واحدة) ...
(تراجع النافذة على هذا في المادة ١٠٤ بصفة ٢١٢٩ — مجلس النواب — ٣١ مارس سنة ١٩٢٤)

٢٥٥٢ للرئيس الحق في أن يستبعد الاقتراح إذا كان خارجاً عن اختصاص المجلس ...
(مجلس الشيوخ — ١٤ يونيو سنة ١٩٢٦)

٢٥٥٣ قرار المجلس أنه متمسك باستقلاله استقلالاً تاماً عن مصالح الحكومة في إدارة شؤون عامة ، وأنه هو الذي يتولى إدارة هذه الشؤون بنفسه بواسطة هيئته بدون أي تدخل من أية وزارة ، مع تبليغ هذا القرار لهيئة الحكومة ...
(مجلس الشيوخ — ١٥ يونيو سنة ١٩٢٦)

٢٥٥٧ إصرار المجلس على سلطة مكتبه في تعيين موظفيه وترقيتهم بصفة عادية أو غير عادية ، وأن المجلس مستقل استقلالاً تاماً عن مصالح الحكومة في إدارة شؤون عامة ...
(مجلس الشيوخ — ١٦ يونيو سنة ١٩٢٦)

٢٥٥٩ استقلال المجلس بشؤونه ...
(مجلس النواب — ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦)

٢٥٦٠ جل السلطة للفرقة لمكتب مجلس النواب بالنسبة لميزانية المجلس وموظفيه من حقوق مكتب مجلس الشيوخ في حالة عدم وجود مكتب مجلس النواب ...
(مجلس النواب — ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٨)
(مجلس الشيوخ — ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٨)

٢٥٦١ للرئيس الحق في منع العضو من الكلام ، فإذا لم يتمتع يؤخذ رأي المجلس في ذلك ...
(مجلس الشيوخ — ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦)

٢٥٦١ لا يجوز لمكتب المجلس أن يقترح من تلقاء نفسه تعديلاً لللائحة ، وينتخب مقررًا له أمام المجلس . ومثل هذا الاقتراح يحال كغيره من الاقتراحات على لجنة تبحر وتقدم تقريرها عنه ...
(مجلس النواب — ١٧ و ١٨ أبريل سنة ١٩٢٨)

٢٥٦٥ للمجلس أن يضمن لائحته الداخلية الجزاءات المناسبة للمخالفات التي تقع ضد النظام من بعض الأعضاء ...
(مجلس النواب — ١٠ و ٩ يونيو سنة ١٩٢٨)

٢٥٨١ قرار المجلس بشأن استقلاله فيما يتعلق بميزانيته وبشؤون موظفيه
(مجلس النواب — ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨)

٢٥٨٤ إقرار المجلس العمل بالأتمجة وضماها في سنة ١٩٢٤ ، بعد أن أعيد دستور سنة ١٩٢٣ ، والشرع فوراً في
تكوين مكتبته النهائي بانتخاب الوكيلين والسكرتيرين والراقبين ، دون انتظار الفصل في صحة نيابة الأعضاء
(مجلس النواب — ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦)

الفرع الرابع - أحكام خاصة بانعقاد البرلمان بهيئة مؤتمر

مادة ١٢٠ - فيما عدا الأحوال التي يجتمع فيها المجلسان بحكم القانون فإنهما يجتمعان بهيئة مؤتمر بناء على دعوة الملك .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

تلاوة محضر للمؤتمر لا تكون إلا في اجتماع للمؤتمر ، لأن للمؤتمر وحده هو الذي يملك التفسير والتحرير في عبارات

محضر المؤتمر ، لا أحد المجلسين ٢٥٩٠

(مجلس النواب - ١٦ مارس سنة ١٩٢٤)

إنما تبين للمادة ١٢٠ كيفية دعوة المجلسين بهيئة مؤتمر ، لا للسائل التي تستدعي اجتماعهما ، فهذه المادة لا تنص على تعيين الحالات التي يجتمع فيها المجلسان بهيئة مؤتمر ، إنما تنص على كيفية اجتماعهما ودعوتهما ، ولو أجاز الدستور للحكومة - كما اختلف المجلسان - أن تدعوها بهيئة مؤتمر لزال هذا سلطة مجلس الشيوخ ، ولما كانت هناك تلك الضمانة التي أرادها الشارع من وجود مجلسين

٢٥٩٢

(مجلس النواب - ١٦ مايو سنة ١٩٣٩)

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

٢٥٩٤ إذا اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ ...
(لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

٢٥٩٤ كلما اجتمع المجلسان بهيئة واحدة تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ ، وإذا غلب فالرئاسة لوكيله ...
(لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

٢٥٩٤ اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر برئاسة حضرة صاحب العزة محمد عاوى الجزار بك وكيل مجلس الشيوخ ...
(٧ يولي و ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧)

٢٥٩٥ اللائحة الداخلية للمؤتمر هي لائحة مجلس الشيوخ ...
(مجلس الشيوخ — ٧ يولي سنة ١٩٢٧)

٢٥٩٥ رئاسة للمؤتمر تكون لأكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنًا ، وإذا لم يكن له رئيس معين ، ولم يكن قد انتخب وكيلان
لمجلس الشيوخ ، لأن الرئاسة تكون لأحد الوكيلين عند غياب الرئيس ...
(اجتماع مجلس الشيوخ والنواب بهيئة مؤتمر — ٨ مايو سنة ١٩٣٦)

مادة ١٢٢ - لا تعد قرارات المؤتمر صحيحة إلا إذا توفرت الأغلبية المطلقة من أعضاء كل من المجلسين الذين يتألف منهما المؤتمر، ويراعى المؤتمر في الاقتراع على هذه القرارات أحكام المادتين المائة والأولى بعد المائة.

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

التصديق على مضبطة المؤتمر يجب أن يكون في جلسة اليوم نفسه ضماناً لصدوره من الهيئة نفسها ، لا من غيرها ... ٢٥٩٦
(مجلس النواب — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦)

مادة ١٢٣ - اجتماع المجلسين بيئة مؤتمر في خلال أحوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية .

رقم صفحة
مجموعة
الصفحات

جواز نظر مسائل غير واردة في مرسوم الدعوة لدور غير عادي .

مواقفة الحكومة على أن للمجلس الحرية التامة في مراقبة سير أعمالها ، سواء أكان ذلك في دور عادي ، أم في دور

غير عادي ٢٥٩٧
(تراجع الثالثة مل هذا في المادة ٤٠ بصفحة ٤٤٩ - مجلس الشيوخ - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ و ١٧ مارس و ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧)

مسألة هل للمجلس أن ينظر في مسائل غير واردة في مرسوم الدعوة لدور غير عادي ، هي من المسائل الأساسية التي
يجب أن يصدر فيها قرار متحد من المجلسين ، لأنها تتناول تفسير حكم من أحكام الدستور .

٢٥٩٧ ... ليس مجلس الشيوخ مجلساً استثنائياً لمجلس النواب ، فلأيهما حق السبق في نظر إحدى المسائل ، عدا البرازية ...
(مجلس الشيوخ - أول نوفمبر سنة ١٩٣٧)

الفصل الرابع

السلطة القضائية

مادة ١٢٤ - القضاء مستقلون لاسطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في القضاء .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

٢٦٠٧ المحاكم مستقلة ، لا سلطان على رجالها في قضائهم لغير القانون ، وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في شؤونهم .
(لجنة وضع البادئ العامة للدستور - ٢ مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور - ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢)

٢٦٠٧ المحاكم مستقلة ، لا سلطان على رجالها في قضائهم لغير القانون ، وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في القضاء .
(لجنة الدستور - أول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

إذا كان لوظيفة القاضي مرتب ثابت محدد ، فزادته الحكومة بصفة شخصية لأحد القضاء ، فإن ذلك يعتبر اختياراً على استقلال القضاء ؛ وصوناً لهذا الاستقلال ، تحذف هذه الرقابة
(مجلس النواب - ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٦)

٢٦١٢ تدبر الموضوع والتصل في : هل وقت الحادثة من التهم ذاته ؟ والحكم في : هل ارتكب التهم المخالفة للنسوة إليه ؟
هل هذه أمور كلها خارجة عن اختصاص مجلس النواب ، لأنها من اختصاص السلطة القضائية ؟
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ١١٠ بصفحة ٢٤٨٦ - مجلس النواب - ٩ أبريل سنة ١٩٢٨)

٢٦١٢ للأعضاء أن يقدموا باقتراحات للإصلاح أو بملاحظات من الوجهة الإدارية بشأن طريقة العمل في المحاكم . أما
التعرض بصفة عامة للقضاء فلا يجوز
(مجلس الشيوخ - ٢٢ يولييه سنة ١٩٣٧)

تهديد الحدود الدستورية في مناقشة استجواب عن تحقيق بين يدى النيابة حتى تتبين للوضوعات التي يجوز الكلام فيها والتي لا يجوز قبل البدء في المناقشة .

كل ما يتعلق بالقضايا من تحقيق وحكم من شأن السلطات القضائية (والنيابة السومية من السلطات القضائية) ، فهي
رفع أمر للقضاء امتنع أن يدور في موضوعه بحث أو استجواب داخل البرلمان حرصاً على استقلال القضاء وحريات الأفراد .

٢٦١٦ ليست النيابة فيما يتعلق بالدعوى السومية مستقلة لدى البرلمان ، وإنما للشئول وزير العدل حين يحول بمصله دون
رفضها بغير حق ، أو حين يعمل النيابة بدون حق على رفضها
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٧ بصفحة ٢٣١٠ - مجلس النواب - ١٢ يولييه سنة ١٩٣٧)

ليس من حق المجلس أن يناقش فيمن يجب على النيابة أن تتولى سؤالهم ، أو يجب ألا تسألهم ٢٦١٦
(تراجع للنافذة على هذا في اللادة ١٠٧ بصفحة ٣٣٣٠ — مجلس النواب — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧)

هل مبدأ الفصل بين السلطات يبيح لوزير العدل أن يقدر تصرفات القاضي فيحكم عليه ، ويعرم ذلك على أعضاء المجلس ؟

وهل القول بأنه لا يجوز التعرض لما نسب للوزير في ظل القضاء وندهم يحل مبدأ المسؤولية الوزارية لنوا ، وأن
حماية الوزير على ذلك فيها تحقيق لاستقلال القضاء ؟ ٢٦١٦
(مجلس الشيوخ — ١٨ مايو وأول ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨)

ليس للنائب أن يتكلم في حكم بالنيات ؛ أما إذا كان كلامه انتقاداً لنظام يرى أنه غير عادل ، أو لإجراءات تتكرر في
بعض الجهات فله هذا الحق ، لأنه لا ينتقد حكماً وإنما ينتقد نظام القضاء ، إذ قد نظام القضاء من حق البرلمان ٢٦٤١
(مجلس النواب — ١٩ يولييه سنة ١٩٣٨)

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

٢٦٤٣ ... لا يجوز إحداث شيء في أمر ترتيب واختصاص جهات القضاء إلا بقانون يصدر بهذا الغرض ...

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢ مايو سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور - ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢)

٢٦٤٣ ... يقتصر في النص في الدستور على الكليات المتعلقة بالسلطة القضائية ...

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢ مايو سنة ١٩٢٢)

٢٦٤٥ ... كل حكم يجب أن يكون مشتملا على أسبابه ، وأن ينطق به في جلسة علنية ...

(لجنة الدستور - ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢)

مسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بالوصاية على القصر والمجر على عدى الأهلية وإدارة أموال الغائبين يجب أن تنظر فيها جهة اختصاص تكون واحدة بالنسبة لجميع أهالي القطر على اختلاف دياناتهم ومذاهبهم بدون تمييز ؛ والقانون ينظم هذه المادة .

السلطات الروحية المعترف لها بحق النظر والحكم في مسائل الأنكحة تستمر متمتعة بهذا الحق ، ولوائحها البينة لترتيبها واختصاصاتها في هذه المادة يجب خصها بمعرفة الحكومة ، ثم التصديق عليها وإعلانها بأمر الملك ...

٢٦٤٥ ... (لجنة الدستور - ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٢)

٢٦٤٦ الأصل في المحاكمة أن تكون أمام الجهات القضائية ، ولا يمدل من هذا لئلا إذا كانت هناك أسباب تقتضى ذلك .

(تراجع الثالثة على هذا في المادة ٣٠ بصفحة ٣٩٩ - مجلس الشيوخ - ٣ أبريل سنة ١٩٢٨)

وزير الحفانية بحكم الدستور مسئول عن سير العدالة ، وهذه المسئولية يترتب عليها حرية اختيار القضاء والإشراف على أحواله المختارين .

إلغاء محاكم الأخطاط تطبيقاً لذلك ، لأن حرية الوزير في اختيار قضائهم غير محققة ، إذ أن ترشيحهم عن طريق رجال

الإدارة وإشرافه عليهم منعدم ، لأنهم يسمون متبرعين ...

(مجلس النواب - ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٨)

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

٢٦٥٢ تعيين القضاة كافة يكون بأمر عال بالكيفية والشروط التي يقرها القانون
(لجنة وضع اللبادى* العامة للمستور — ٢ مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة للمستور — ١٤ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

رقم صفحة
مجموعة
الطلبات

٢٦٥٣ عدم قابلية القضاة للمزل أو النقل يكون بالحدود وبالكيفية التي يقررها القانون

(لجنة وضع اللوائح العامة للمستور — ٢ مايو سنة ١٩٢٢)

(لجنة المستور — ١٤ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

٢٦٥٦ للطالبة بمن تدرج يحسون استقلال القضاء

(مجلس النواب — ١٩ يولي سنة ١٩٣٨)

مادة ١٢٨ - يكون تعيين رجال النيابة العمومية في المحاكم وعولهم وفقاً للشروط التي يقررها القانون .

مادة ١٢٩ - جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بحملها سرية مراعاة للنظام العام أو للمحافظة على الآداب .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

٢٦٦٠ جلسات المحاكم علنية ، إلا إذا اتخضت المحافظة على الآداب أو النظام العام جعلها سرية
(لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

للمشرع أن يصدر قانوناً يمنع نشر ما يدور في جلسات قضايا القذف والسب ، دون أن يعتبر ذلك إخلالاً بعلنية
٢٦٦٠ جلسات المحاكم
(مجلس الشيوخ — ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧)

مادة ١٣٠ - كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه بمجرد وضعه تحت الاتهام
(لجنة الدستور - ٢٢ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٧٧)

مادة ١٣١ - يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية ويان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يتولون القضاء فيها .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

يسدر قانون خاص بترتيب المحاكم العسكرية ، ويان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يقومون

بالقضاء فيها ٢٦٧٤

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢ مايو سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور - ١٤ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

الفصل الخامس

مجالس المديرية والمجالس البلدية

مادة ١٣٢ - تعتبر المديرية والمدن والقرى فيما يخص مباشرة حقوقها أشخاصاً معنوية وفقاً للقانون العام بالشروط التي يقرها القانون .
وتمثلها مجالس المديرية والمجالس البلدية المختلفة .
ويعين القانون حدود اختصاصها .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

في المديرية والمحافظات تشغل مجالس المديرية والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها إلى جانب السلطات الإدارية المثلثة للحكومة . ومهمة هذه المجالس النظر في مصالح المديرية والمدن والقرى المثلثة هي لها والمتمركز منها شخصاً معنوياً قائماً بذاته والعمل على ما يرقى شؤونها
٢٦٧٥ (لجنة الدستور — ٢٣ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

الطلبات التي يوافق عليها أي مجلس من المجالس ، هل تكون ملزمة للحكومة ، أم هي غير ملزمة ؟
٢٦٧٥ (تراجع المناقشة على هذا في السادة ١٠٣ بصيغة ١٩٥٧ في بحث سني ١٩٢٤ و ١٩٢٧ و ١٩٣٣ بمجلس النواب والنواب عن الطلبات التي يقدمها حضرات الأعضاء) .

مادة ١٣٣ - ترتيب مجالس المديرية والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بمجتمعات الحكومة تبينها القوانين. ويراعى في هذه القوانين المبادئ الآتية :

(أولاً) اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب إلا في الحالات الاستثنائية التي يبيح فيها القانون تعيين بعض أعضاء غير منتخبين .

(ثانياً) اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل المديرية أو المدينة أو الجهة ، وهذا مع عدم الإخلال بما يجب من اعتماد أعمالها في الأحوال المينة في القوانين وعلى الوجه المقرر بها .

(ثالثاً) نشر ميزانياتها وحساباتها .

(رابعاً) علنية الجلسات في الحدود المقررة بالقانون .

(خامساً) تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالمصلحة العامة ، وإبطال ما يقع من ذلك .

رسم مقننة
مجموعة
البيانات

ترتيب مجالس المديرية والمجالس البلدية واختصاصاتها وعلاقتها بمجتمعات الحكومة المختلفة تبين بالقوانين .

ويجب أن تقوم هذه القوانين على المبادئ الآتية :

أولاً - أن يكون أعضاء هذه المجالس منتخبين ، وذلك فيما عدا الاستثناءات الضرورية التي يقررها القانون بخصوص أعضاء غير منتخبين .

ثانياً - أن تختص هذه المجالس بكل ما يهم أهل جهتها وخصوصاً في مسائل التعليم العلم والأمن العام والرى والزراعة والتجارة والصناعة وطرق المواصلات والصحة العمومية وإنشاء البنوك الزراعية وغيرها من النظم المالية والاقتصادية .

وكل هذا مع عدم الإخلال بما يلزم من اعتماد أعمالها في الأحوال المينة بالقوانين وبالكيفية للقررة لها .

ثالثاً - موافقة هذه المجالس على كل ضريبة أو تكليف - من أى نوع كان - خلى بمصالح أهل جهتها .

رابعاً - إعلان ميزانياتها وحساباتها .

خامساً - علنية جلساتها في الحدود المقررة بالقانون .

سادساً - تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصاتها وإضرارها بالمصلحة العامة .
(لجنة الدستور - ٢٣ أغسطس وأول ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

ضريبة السيارات التي تفرضها المجالس البلدية ضريبة قانونية ؛ والفقرة الخامسة من هذه المادة إنما يقصد منها أن ترتيب مجالس المديرية والمجالس البلدية تبينها القوانين . وعند وضع هذه القوانين تراعى المبادئ الواردة بالمادة ، ومن ضمنها تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها ، أو إضرارها بالمصلحة العامة ، وإبطال ما يقع من ذلك

٢٦٧٨ (مجلس النواب - ٥ مايو سنة ١٩٢٧)

عدم الموافقة على اقتراح أريد به سد الباب في وجه كل تشريع يرى إلى إيجاد أعضاء معينين في مجالس المديرية

وعدول صاحبه عنه
٢٦٨١ (مجلس النواب - ٤ يناير سنة ١٩٢٨)

- موافقة المجلس على إحالة مرشحة بطلب إنشاء سكة زراعية في مديرية واحدة إلى وزارة اللواحات ، ولا تعتبر هذه
الإحالة متعارضة مع اختصاص مجالس للدريث (مجلس الشيوخ - ٢٠ يناير سنة ١٩٣٥)
٣٦٨٤
- رفض اقتراح برغبة بإلتاء وتخفيض بعض الضرائب للفروضة على أهالي مدينة الإسكندرية ، لأن ذلك لا يكون إلا
بقانون ، ولأنه من اختصاص هيئتها البلدية (تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٤ بمتعة ٢٧١٢ - مجلس النواب - ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٦)
٣٦٨٨
- هل مجالس للدريث والمجالس المحلية والقروية أن تحصل ضرائب لم تصدر بقانون (تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٤ بمتعة ٢٨١١ - مجلس الشيوخ - ٣١ مايو سنة ١٩٣٩)
٣٦٨٨
- ترك عوائد أملاك كل بلدية تحت تصرفها لتقرر ما تراه مناسباً من الضرائب ، وترك الحرية لكل بلدية في دائرة
أعمالها (مجلس النواب - ١٩ يونيو سنة ١٩٢٤)
٣٦٨٨

البائِبُ الرَّابِعُ

فِي الْمَالِيَةِ

ملحة ١٣٤ — لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون . ولا يجوز تكليف الأهالي بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون .

رقم
مجموعة
الطلبات

٢٦٩٠ ... لا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون
(لجنة وضع اللبادي العامة للدستور — ٢٨ و ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

٢٦٩١ ... تنظيم قوى البوليس واختصاصاته بقرار بقانون
(لجنة وضع اللبادي العامة للدستور — ٣ مايو سنة ١٩٢٢)

فيما عد الأحوال للنصوص عنها صراحة في القانون لا يجوز تكليف الأهالي بدفع شيء من الأموال إلا بضمة ضريبة
لغاثة الحكومة أو مجالس الأقاليم
٢٦٩١ ... (لجنة الدستور — ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢)

لا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون . وإنشاء الضرائب أو زيادتها لا يكون إلا بناء على اقتراح
من الحكومة
٢٦٩٢ ... (لجنة الدستور — ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢)

لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلا بقانون ؛ والقصد بالضريبة هنا الضريبة العامة التي تشمل
كل أهل القطر ، والضرائب الخاصة بإحدى الجهات التي قد تستأجر تصديق البرلمان إذا اقتضى القانون ذلك
٢٦٩٣ ... (لجنة الدستور — ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

لا يجوز تكليف الأهالي تأدية شيء من الأموال إلا في حدود القانون
٢٦٩٣ ... (لجنة الدستور — ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

إذا أريد إلغاء ضريبة أو تخفيضها وجب اتخاذ الطريق الخامس بتعديل القوانين

لا يجوز لمجلس الشيوخ اقتراح زيادة في الضرائب تطبيقاً لنص المادة ٢٨ من الدستور .

لمجلس الشيوخ الحق — عند نظر ميزانية إيرادات الدولة — في أن يقرر رغبات واقتراحات يطلب من الحكومة

النظر فيها قبل تقديم الميزانية عن السنة المقبلة
٢٦٩٤ ... (مجلس الشيوخ — ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٦)

ضريبة السيارات التي تفرضها المجالس البلدية ضريبة قانونية . والفقرة الخامسة من المادة ١٣٣ إنما يقصد منها أن

ترتيب مجالس للدريبات والمجالس البلدية تبينها القوانين . وعند وضع هذه القوانين تراعى للبادي الواردة بالمادة ١٣٣

وممن ضمنها تدخل السلطة التصريمية أو التنفيذية لتع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالمصلحة العامة

وإبطال ما يقع من ذلك
٢٧٠٢ ... (تراجع اللقاعة على هذا في المادة ١٣٣ صفحة ٢٦٧٨ — مجلس النواب — ٥ مايو سنة ١٩٢٧)

إذا كان من اختصاص البرلمان للواقعة على قانون بضرية على وجه العموم ، فله أن يأذن للحكومة بإصدار مرسوم قانون بها ، خصوصاً إذا كان التأخر في إصداره يمرض البلاد لكارثة ، ما دامت الأنظمة الدستورية تبيح للحكومة أن تطلب تفويضاً معيناً في أمر معين ولادة معينة ، على أن ترجع البرلمان لتكون له الكلمة العليا النهائية ٢٧٠٢ (مجلس النواب — ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠)

رفض اقتراح رغبة بإلغاء وتخصيص بعض الضرائب للقروضة على أهالي مدينة الإسكندرية ، لأن ذلك لا يكون إلا قانون ، ولأنه من اختصاص هيئة البلية ٢٧١٢ (مجلس النواب — ١٢ فبراير سنة ١٩٣٦)

المادة ٤١ من الدستور لا تجيز للحكومة أن تفرض ضرائب جديدة بمراسم قوانين أثناء المطة البرلمانية .
الضرائب لا تكون إلا قانون ، ولا تصدر بغير إذن المجالس التالية للوجوده .
الضرائب ، كيفما كانت ، لا تفرض إلا بقانون يمرض على المجلسين ٢٧١٤ (مجلس الشيوخ — ٥ و ٦ يولي سنة ١٩٣٨)

يجوز تفويض الحكومة في إصدار مراسم قوانين بتعديل التعريفات الجمركية ورسوم الإنتاج ، وتكرار هذا التفويض لعدم استقرار الأحوال المالية ولضرورة المحافظة على فكرة التعديل في أضيق دائرة ٢٧٢٦ (مجلس النواب — ١٨ يولي سنة ١٩٣٨)
(مجلس الشيوخ — ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨)
(مجلس النواب — ١٤ يولي سنة ١٩٣٩)

هل يجوز استصدار مراسم لها قوة القانون في فترة ما بين دورتي انعقاد البرلمان بغير الاتجاه إلى المادة ٤١ من الدستور ، ومن طريق أخذ تفويض من السلطة التشريعية في إصدار المراسم المذكورة على أن تعرض عند افتتاح الدورة العادية التالية للتصديق عليها من هذه السلطة ؟

أجاز مجلس النواب بمشروع قانون هذا التفويض للحكومة لتصدر مراسم لها قوة القانون بفرض ضرائب جديدة فيما بين دورتي الانعقاد ، أما مجلس الشيوخ فقد رفض للواقعة على مشروع القانون هذه الاجازة ٢٧٣٩ (مجلس النواب — أول و ٢ أغسطس سنة ١٩٣٨)
(مجلس الشيوخ — ٣ و ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٨)

هل لمجالس اللدريات والمجالس المحلية والقروية أن تحصل ضرائب لم تصدر بقانون ؟ ٢٨١١ (مجلس الشيوخ — ٣١ مايو سنة ١٩٣٩)

رفض مجلس الشيوخ إدماج مادة خاصة بتشريع يقضى بفرض رسم أولولة على التركات في مشروع قانون ربط الليزانية ، لأن الأمر في ذلك قد ينتهي إلى عقد مؤتمر تكون غالبية من أعضاء مجلس النواب ، فتهد بذلك سلطة مجلس الشيوخ . (تراجع المائدة على هذا في المادة ١٣٨ بصفة ٣٠٥٠ — مجلس الشيوخ — ١٨ يولي سنة ١٩٣٩) ٢٨١٦

عدم مشروعية تحصيل أجور لحفراء العرب من غير قانون ٢٨١٧ (مجلس الشيوخ — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩)

إصدار الوزارة أمرها بوقف تحصيل نصف أجور خفراء العزب إلى أن يصدر التشريع اللازم لتحمل أصحاب العزب

٢٨١٧
(مجلس النواب — ١١ مارس سنة ١٩٤٠)

٢٨١٨ ... لا يشتر صدور مرسوم بفرض رسوم جمركية تفويها لرقابة البرلمان ما دام صدوره بلاذن المجلس ونعت رقابته
(مجلس النواب — ١٠ أبريل سنة ١٩٤٠)

مادة ١٣٥ - لا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون.

رقم صفحة

مجموعة

التصديقات

لا يجوز إعفاء أحد من دفع الضرائب في غير الأحوال المبينة صراحة في القانون ٢٨٢٢
(لجنة الدستور - ٢٣ أغسطس و ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

ملحة ١٣٦ - لا يجوز تحرير ضامن على خزنة الحكومة أو تعريض أو إعانة أو مكافأة إلا في حدود القانون.

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

٢٨٢٣ لا يجوز دفع شيء من خزنة الحكومة بصفة مמש أو مكافأة أو إعانة أو مرتب من أى نوع كان إلا بمقتضى القانون .
(لجنة الدستور - ٢٣ أغسطس و ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

صدر قانون التوضيات بإطلاع من الوجهة القانونية وعائلاً للدستور ، ولكنه ينفذ حتى يتم الاتفاق على إنشائه مع

٢٨٢٣ الدولة الأخرى التي تم الاتفاق معها عليه
(مجلس النواب - ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٤)

٢٨٣٥ صرف نصف مليون جنيه من خزنة الدولة بإنفاق من الحكومة البريطانية
(تراجع المناقشة على هذا في السادة ١٤٣ بصفحة ٣١٩٨ مجلس الشيوخ - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

مادة ١٣٧ - لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد قد يرتب عليه إنفاق مبالغ من الخزينة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان.

وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة، وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بقانون وإلى زمن محدود. يشترط اعتماد البرلمان مقدماً في إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الري التي تهتم أكثر من مديرية. وكذلك في كل تصرف مجاني في أملاك الدولة.

رقم صفحة
مجموعة
الطبقات

لا يجوز عقد أية سلفة عمومية ولا أي تعهد مستوجب لصرف مبالغ من الخزينة غير واردة بالميزانية إلا بموافقة البرلمان.

كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية بالبلاد أو عمل تجاري أو صنعي له صلة للمصلحة العامة وكذلك كل احتكار لا يجوز منحه إلا بعد اعتماد البرلمان.

يشترط اعتماد البرلمان مقدماً كما اقتضى الحال إنشاء أو إبطال خط حديدي أو ترعة أو مصرف مراً بأكثر من مديرية أو أي أعمال عامة للري كالخزانات وغيرها، وكذلك كما اقتضى الحال تصرفاً مجانياً في الأملاك الأميرية ...

٢٨٣٦

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور - ١١ أغسطس و ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

السكة الحديدية التي تمر بأكثر من مديرية، وللأعضاء أن يتقدموا باقتراحها على المجلس؛ ويكون الاقتراح ملزماً للحكومة يجب أن يصاغ في صورة مشروع قانون (مجلس النواب - ١٩ مايو سنة ١٩٢٤)

٢٨٣٧

إنفاق نصف مليون جنيه من خزنة الدولة بإذن من الحكومة البريطانية بدون موافقة البرلمان (تراجع المناقشة على هذا في السادة ١٤٣ صفحة ٣١٩٨ - مجلس الشيوخ - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

٢٨٤١

إن كل ما يوافق عليه المجلس خاصاً بالمسائل المالية والأعمال التشريعية يجب أن يفرغ في صيغة قانون (تراجع المناقشة على هذا في السادة ٢٤ صفحة ٣٠٤ - مجلس الشيوخ - ٣٧ أبريل سنة ١٩٢٧)

٢٨٤١

للجامعة الشخصية المنوعة، وشأنها في التصرف في أموالها كشأن البلديات في مثل هذه الحالة (مجلس النواب - ٢ يولييه سنة ١٩٢٧)

٢٨٤٢

إذا كان اتفاق بين الحكومة وشركة يرتب عليه تعديل جوهري في الامتياز الممنوح للشركة، فمن الضروري أن يتم هذا التعديل بقانون (مجلس الشيوخ - ٢٤ يولييه وأول يولييه سنة ١٩٣٦)

٢٨٤٢

لا يمكن أن يكون إقرار مبالغ للباحث الأولية لمشروع إقراراً للمشروع نفسه، إذ لا بد لتنفيذه من موافقة البرلمان ابتداء على المبالغ اللازمة له، لأن إقرار البرلمان للاعتادات الإبدائية يجب ألا يؤدي إلى أن يرتبط بإقرار للمشروع بأكمله. (مجلس الشيوخ - ٦ يولييه سنة ١٩٣٧)

٢٨٤٦

هل تعديل امتياز الشركات يجب قبل الموافقة عليه أن يعرض على البرلمان في صورة قانون ؟

٢٨٥٠ ... هل تأجير أسواق الحكومة بطريق للزيادة يعتبر احتكاً يجب عرضه على البرلمان في صورة قانون ؟
(مجلس النواب — ٢١ و ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨)

٢٨٥٣ ... مد أجل الامتياز الخاص بإصدار أوراق النقد للمنوح للبنك الأهلي المصري ...
(مجلس النواب — ١١ و ١٢ مارس سنة ١٩٤٠)
(مجلس الشيوخ — ١٧ و ٢٤ يونيو و ٣ و ٣١ يوليو سنة ١٩٤٠)

هل اتفاق الحكومة مع شركة مياه القاهرة على استبدال طريقة المدادات بطريقة الاشتراك بالربط وخفض سعر
التر للمكب من الماء ، وغير ذلك من الشروط للوضعة في الاتفاق التي تم في سنة ١٩٣٨ ، هو في الواقع تعديل جوهري
لمقودها السابقة ، وهو بهذه الصفة لا يقع صحيحاً إلا إذا عرض على البرلمان طبقاً لنص المادة ١٣٧ من الدستور ؟
(مجلس الشيوخ — ١١ يونيو سنة ١٩٤٠)

مادة ١٣٨ — الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لمحصها واعتمادها . والسنة المالية يعينها القانون .
وتقر الميزانية باباً باباً .

رقم صلة

مجموعة

التعليقات

٢٩٦٧ ... تقدم الميزانية إلى مجلس النواب قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل ...
(لجنة وضع المبادئ العامة للمستور — ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢)

٢٩٦٧ ... يجب تقديم الميزانية إلى مجلس النواب قبل ابتداء السنة المالية الجديدة بثلاثة أشهر على الأقل ، ويستمر في نظرها حتى يفرغ منها ...
(لجنة المستور — ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢)

٢٩٦٧ ... المصروفات للدرجة في الميزانية تنفيذاً لقانون لا يجوز حذفها ولا التمس منها بما يؤدي إلى تعطيل حكم من أحكام القانون إلا بعد إلغاء ذلك القانون أو تعديله بالطريق العادي ...
(لجنة المستور — ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

٢٩٧٠ ... الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لمحصها واعتمادها ؛ والسنة المالية يعينها القانون ...
(لجنة المستور — ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

٢٩٧٠ ... المجلس حر في حذف ما يرى حذفه من المصروفات ، ولو جنى على قانون من القوانين ...
(لجنة المستور — ٢ و ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

جعل ميزانية كل وزارة قسماً من الميزانية العامة وتقسم كل قسم إلى فروع بسدد لصالح الوجود في الوزارة ، وتقسم كل فرع إلى ثلاثة أبواب .

٢٩٧١ ... وبهذا التقسيم أصبحت أبواب الميزانية العامة وافرة العدد ، بيد أن كانت قاصرة على نحو عشرين باباً ؛ وصارت مراقبة البرلمان نافذة إلى كل الفروع وللصالح وذات سيطرة شاملة ، لأنه — بعد هذا التقسيم المتيقن الواسع الذي — يكون النقل غالباً من باب إلى باب ، ولا بد في هذا من استئذان البرلمان ، وهو مطلب غير يسير ...
(مجلس النواب — ٧ و ١١ يونيو سنة ١٩٢٤)

٢٩٧٣ ... مواضة المجلس على الابتداء بأخذ الرأي على الاقتراح للرافق لقرار اللجنة ، وذلك أثناء نظر الميزانية ...
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٤ بصفة ٢١٣٣ — مجلس النواب — ٩ يونيو سنة ١٩٢٤)

٢٩٧٣ ... الاقتراحات التي تقدم أثناء مناقشة الميزانية لا تعال إلى لجنة الاقتراحات ...
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٣ بصفة ٢٠١٣ — مجلس النواب — ١٤ يونيو سنة ١٩٢٤)

إذا أريد إلغاء ضريبة أو تخفيضها وجب اتخاذ الطريق الخاص بتعديل القوانين .

لا يجوز لمجلس الشيوخ اقتراح زيادة في الضرائب تطبيقاً لنس المادة ٢٨ من الدستور .

لمجلس الشيوخ الحق عند نظر ميزانية إيرادات الدولة أن يقرر رغبات واقتراحات يطلب من الحكومة النظر فيها

٢٩٧٣ ... قبل تقديم للميزانية عن السنة التالية ... (تراجع للثلاثة على هذا في المادة ١٣٤ - بمقتضى ٢٦٩٤ - مجلس الشيوخ - ٢٨ يولي سنة ١٩٢٦)

ميزانية الجامعة تقدم إلى البرلمان جزءاً من ميزانية الدولة .

وقب النظر في الاعتماد المطلوب للجامعة حتى ترسل إلى البرلمان ميزانية الجامعة .

٢٩٧٤ ... يجري على ميزانية دار الكتب المصرية ما يجري على ميزانية الجامعة ... (مجلس النواب - ٣ أغسطس سنة ١٩٢٦)

٢٩٧٥ ... جل بد السنة المالية أول مايو ، بدلا من أول أبريل ... (مجلس النواب - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦)

٢٩٧٨ ... لا يحسد في قانون الميزانية موعد للعمل بها اعتدأ على إستنادها إلى زمنها ... (مجلس الشيوخ - ١٨ أبريل سنة ١٩٢٧)

٢٩٧٩ ... يكون مدور ميزانية للعاهد الدينية وحسابها الخاضع بقانون ... (تراجع للثلاثة على هذا في المادة ١٥٣ - بمقتضى ٣٤٣٦ - مجلس الشيوخ - ٢٣ مايو سنة ١٩٢٧)

الإيرادات التي تحصلها وزارة الداخلية من مجالس للدريبات والمجالس المحلية يجب إدراجها في الميزانية .

٢٩٨٠ ... الميزانية ما دامت معروضة على المجلس يصح أن يضاف إليها أو يخص منها حسب ما يقرره المجلس ، ولو كان هذا بعد إقرار أحد شطريها ... (مجلس النواب - أول يونيو سنة ١٩٢٧)

حق المجلس في نظر مشروع الميزانية من إيرادات ومصروفات حق مطلق ، فله أن يبدل فيها بالنقص والزيادة والإنشاء والإلغاء ، مع عدم الإخلال بما استثناه الدستور بنص صريح (للمادة ٥٦ الخاصة بمخصصات جلالة الملك ، وللمادة ١٤١ الخاصة بأفاسل الدين المسمى والمصروفات الواردة في الميزانية تنفيذاً لتعهدات دولية) .

عندما يقرر أي تعديل في الميزانية يترتب عليه تعديل أو حذف نص قانوني يضاف إلى مشروع قانون الميزانية مادة تضمن هذا التعديل أو الحذف .

٢٩٨١ ... يحال على لجنة المالية كل اقتراح يقدمه أحد الأعضاء بتعديل مشروع الميزانية متى طلب ذلك مقرر اللجنة أو الحكومة (مجلس النواب - ٦ و ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٧)

للوافة على اعتماد بمرتب وزير لوزارة الصحة قبل إصدار مرسوم بإنشاء وزارة الصحة ، لوعيد الحكومة باستصدار

٢٩٨٦ ... هذا الرسوم في العام نفسه ... (مجلس النواب - ٧ و ١٥ يونيو سنة ١٩٢٧)

وقف صرف الاعتماد للطلوب في ميزانية السنة (للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨) وقدره ١٦٢٢ جنياً المخصص
لمدرسة لتخرج عمال محبين حتى تستوفى للصلحة بحث هذا الموضوع من جميع أطرافه، وتتضمن المجلس بشروعها مع
الاعتمادات اللازمة له ليقرر المجلس ما يراه (جلس النواب - ٨ يونيه سنة ١٩٣٧)

التعديل في للزيانية يجب أن يرد للمجلس بمرسوم بمشروع قانون، لأن للزيانية قدمت بمرسوم؛ فالتعديل فيها يجب
أن يكون بمرسوم أيضاً (جلس النواب - ٢٣ يونيه سنة ١٩٣٧)

لا يجوز التمسك بالحقوق المكتسب في مرتبات للوظفين إذا كانت للصلحة العامة تخفى بالتعرض لها بالإفلاس (جلس النواب - ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٩)

جواز إفراغ حساب خاص منفصل عن للزيانية العامة لعمد طارىء ليست له صفة الدوام، متضمن في ميزانيته، حتى
لا يؤثر بسخامته في توازن للزيانية العامة، فتبدو في حالة عجز ظاهري، وهي في الحقيقة ليست كذلك (جلس النواب - ١١ يناير سنة ١٩٣٧)

إنشاء حساب خاص لتنفيذ للمعاهدة المصرية الإنجليزية لا يعتبر ميزانية مستقلة ولا تجزئة للزيانية العامة، ولو أنه سيقدم
للبرلمان بعد تقديم مشروع للزيانية العامة بزمان، إلا أنه سيقدم للبرلمان جزءاً لا ينفصل من للزيانية العامة (جلس الشيوخ - ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧)

للوافقة على صرف زيادة اقترحت على باب من أبواب للزيانية من المصاريف غير للظفورة دون الالتجاء إلى عقد
مؤتمر من المجلسين لأخذ قرار على هذا الاعتماد بعد زيادته (تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٦٦ بصفة ٣٥٥٢ - مجلس الشيوخ - ١٥ و ٢١ يونيه سنة ١٩٣٧)

للوافقة على تقارير لجنة المالية بسدد للزيانية على تصديق على ما ورد فيها من اعتمادات، ولا ينصب هذا التصديق
على الرغبات الواردة فيها، والرغبات التي لا يمتنع عليها من المجلس أو من الوزارة المختصة، تصبح مازمة للحكومة. وفي
نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة العدل أظهر معالي الوزير أن لقيه اعتراضات على تنفيذ بعض الرغبات،
وإذن فهي غير مازمة للوزارة (جلس الشيوخ - ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٧)

وجوب إسراع البرلمان في إقرار للزيانية قبل ابتداء السنة المالية الجديدة (جلس الشيوخ - ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧)

وضع ميزانيات متعددة لأعمال ومصالح مختلفة كل منها مستقل عن الآخر يستدعي الصرف على البعض أكثر مما
يستحق، كما أن البعض الآخر لا يصرف عليه لئال الكفاي.

لكل أوجب توحيد للزيانية أن توحيد الإيرادات، وتجمع جميع المصروفات، ويوازن بين هاتك وتلك، فتتحقق
مراقبة البرلمان، وتتحقق للوزارة بين أبواب للزيانية المختلفة (جلس النواب - ١٥ و ١١ و ١٠ مايو سنة ١٩٣٩)

هل التعديلات التي تتعلق بشؤون الموظفين للدين أو العسكريين يجب أن تحمل بقانون ؟

بفرض وجوب حصول هذه التعديلات بقانون ، هل يمكن قانون الميزانية لإدخال هذه التعديلات ؟ وما هي الشروط

الواجب اتخاذها ليكون ذلك القانون قابلاً للتطبيق ؟ (مجلس النواب — ١٥ مايو سنة ١٩٣٩)

موافقة مجلس النواب على إدماج مشروع قانون بفرض رسم أيلول على التركات في مشروع قانون ربط الميزانية .
الناقشة في دستورية إدماج نصوص تشريعية لا علاقة لها بالميزانية في قانون ربط الميزانية . هل يختلف نظر قانون ربط
الميزانية عن القوانين الأخرى العامة ؟ وهل تقرب قوانين فرض الضرائب من قانون ربط الميزانية وتختلف عن القوانين
الصادية ؟ هل يؤدي الخلاف بين مجلس الشيوخ وبين مجلس النواب على أحد النصوص التشريعية المدججة في قانون ربط
الميزانية إلى عرض هذا الخلاف على هيئة مؤتمر من المجلسين أسوة بالخلاف على باب من أبواب الميزانية ؟ (مجلس النواب — ١٢ يولي سنة ١٩٣٩)

رفض مجلس الشيوخ إدماج مادة خاصة بتشريع يقضى بفرض رسم أيلول على التركات في مشروع قانون ربط
الميزانية ، لأن الأمر في ذلك قد يتسبى إلى عقد مؤتمر تكون غالبيته من أعضاء مجلس النواب ، فهذا سلطة
مجلس الشيوخ (مجلس النواب — ١٨ يولي سنة ١٩٣٩)

مذكرة لحضره صاحب العزة أمين من العرب بك السكرتير العام لمجلس الشيوخ في :

(١) هل يجوز دستورياً أن يشتمل قانون ربط الميزانية العامة للدولة على مادة تقضى بفرض ضريبة جديدة تستمر
في الأعوام المقبلة ، مع أن قانون ربط الميزانية لا يمتد مفعوله إلا إلى سنة واحدة ؟

(٢) وهل إذا وقع الخلاف بين مجلسي البرلمان على تلك المادة يخضع هذا الخلاف لحكم المادة ١٦٦ من الدستور
فينتقد المؤتمر البرلماني ؟ (مجلس النواب — ١٣ و ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠)

يتطلب ضبط تقديرات الميزانية وتقديمها إلى البرلمان على الوضع السليم أن تكون المصروفات موزعة على الخدمات
العامة الأساسية ، والمفادعية ، والتنفيذية ، والإدارية ، والاجتماعية ، والتجارية ، والإنشائية ، والصيانة ؛ وأن تقدم الاعتادات
مشفوعة بتقارير عن الخدمات التي ستحققها ، والأسس التي وضعت عليها ، وعلاقتها بالاعتادات الأخرى ، وبسياسة
الحكومة العامة ، وللمدة اللازمة لإتمام التنفيذ .

هل من واجبات لجنة المالية الآن الرقابة المالية أثناء تنفيذ الميزانية ؟ (مجلس النواب — ١٣ و ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠)

اقتراحان لحضره الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس بمناسبة عرض مشروع ميزانية وزارة الصحة العمومية
لسنة ١٩٤٠ — ١٩٤١ المالية . إحالة أولهما إلى لجنة المالية والجلارد ، وإحالة الثاني إلى لجنة خاص الاقتراحات والمراقب .
(مجلس النواب — ١٧ أبريل سنة ١٩٤٠)

لا يصح تخصيص مبالغ خاصة في الميزانية لأغراض خاصة (مجلس النواب — أول مايو سنة ١٩٤٠)

رقم صفحة
مجموعة
الصلب

٣١٠٦ يكون تديم للبرلمان ومناقشتها وتقريرها في مجلس النواب أولاً
(لجنة وضع الدساتير العامة للمستور — ٢٤ و ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢)

٣١٠٦ يجب أن يقدم مشروع الميزانية إلى مجلس النواب ليضلل فيه أولاً
(لجنة الدستور — ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢)

٣١٠٧ تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً
(لجنة الدستور — ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

إذا رفض مجلس النواب اعتماداً وطلبت الحكومة من مجلس الشيوخ أن يقر هذا الاعتماد ، فلهذا المجلس حق النظر في ذلك .

٣١٠٧ إن كل ما يطرح على مجلس النواب خاصاً بالميزانية يجب أن يطرح على مجلس الشيوخ ، ويجب أن يكون له رأى فيه .
(مجلس الشيوخ — ٢٠ و ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧)

أولوية مجلس النواب في نظر الميزانية لا تمنع مجلس الشيوخ من إعادة ما قد يسقطه مجلس النواب من أرقامها ، أو من إسقاط ما أتيته
(مجلس الشيوخ — ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧)

لعضو أن يقدم أثناء نظر ميزانية أية وزارة باقتراح بتعديل فيها بالإضافة أو غيرها ، وللمجلس أن يفصل في الاقتراح من غير إحالة إلى لجنة
(مجلس النواب — ١٦ يونيو سنة ١٩٣٧)

٣١١٧ رفض المجلس مشروع قانون باعتماد إنفاق أئمة المجلس الآخر مسقط لهذا المشروع
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٥ بصفحة ٢١٩٨ — مجلس النواب — ١٦ يناير سنة ١٩٣٩)

٣١١٧ الرغبات البرلمانية غير مأمرة للحكومة إلا في حدود التسوية الوزارية
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٣ بصفحة ٢١٣٦ — مجلس النواب — ٨ مايو سنة ١٩٣٩)

على من يريد الكلام في قسم من أقسام الميزانية أن يطلب الكلمة قبل الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الجلسة ، وبذلك لا يحصل الكلام في موضوع إلا بعد أن يحد بحث بحثاً واقعياً .

إحالة كل قسم من الميزانية يقره مجلس النواب إلى لجنة المالية والبناركة مباشرة دون حاجة لأخذ قرار من المجلس بهذه الإحالة
(مجلس الشيوخ — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠)

رقم المادة
مجموعة
التعليقات

٣١٢٢ ... لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تحرير الميزانية
(لجنة الدستور - ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

٣١٢٢ ... فض الدور البرلماني قبل الاقتراح على ميزانية الماحد المالية

٣١٢٢ فض الدور العادي لانعقاد البرلمان بعد انتهاء بحث مشروع ميزانية السنة المالية في البرلمان بإقرار المجلسين الأبواب
٣١٢٣ الخاصة بالمصروفات جميعها ، واختلافهما (فيما يتعلق بأبواب الإيراد) على الباب الخاص بالضرائب الجديدة

٣١٢٣ ... إقرار مجلس النواب لمشروع قانون ربط ميزانية الدولة في الدورة التالية
(مجلس النواب - ١٦ و ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠)

مادة ١٤١ — اعتادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومي لا يجوز تعديلها بما يمس تمهيدات مصر في هذا الشأن. وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذاً لتعهد دولي.

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

٣١٢٧ ... ليس للمجلسين ولا لأحدهما الترخيص للديون العمومية ولا الالتزامات المالية الناشئة عن تمهيدات دولية ...
(لجنة وضع اللوائح العامة للمستور — ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢)

٣١٢٧ ... للصروفات للدرجة في الميزانية تنفيذاً لقانون لا يجوز تغييرها إلا بعد تعديل القانون أو إلغائه بالطريق العادي ...
(لجنة الدستور — ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢)

اعتادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومي لا يجوز تعديلها بما يمس تمهيدات مصر في هذا الشأن ،
وذلك الحال في كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذاً لتعهد دولي ...
(لجنة الدستور — ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

٣١٢٧ ... الموافقة على اقتراح برد تقرير لجنة المالية عن الدين العمومي إليها مع حذف الاعتداد الخاص بصندوق الدين فوراً ...
(مجلس النواب — ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٠)

٣١٣٠ ... الموافقة على تحديد ميزانية صندوق الدين بخمسة وثلاثين ألف جنيه فقط ...
(مجلس النواب — ٢ مايو سنة ١٩٤٠)

٣١٣٨ ... إلغاء صندوق الدين ...
(مجلس النواب — ٢٢ يوليو سنة ١٩٤٠)
(مجلس النواب — ٧ أغسطس سنة ١٩٤٠)

مادة ١٤٢ - إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة .

ومع ذلك إذا أقر المجلسان بعض أبواب الميزانية أمكن العمل بها مؤقتاً .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

إذا لم يقرر البرلمان الميزانية ولم يصدق عليها الملك قبل ختام السنة المالية ، فلحكومة حق العمل بالميزانية القديمة حتى

يصدق على الميزانية الجديدة ٣١٩٤

(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور — ١١ أغسطس و ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

مرسوم بغض النور العادي لانقضاء البرلمان قبل إقرار مشروع القانون يربط ميزانية الدولة ٣١٩٧

إقرار مجلس النواب لمشروع قانون يربط ميزانية الدولة في الدورة التالية .

(تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٠ بصفحة ٣١٢٢ — مجلس الفيوخ — ٨ أغسطس سنة ١٩٣٩)

(تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٠ بصفحة ٣١٢٣ — مجلس النواب — ١٦ و ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠)

مادة ١٤٣ — كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان .
ويجب استثنائه كذلك كلما أريد قل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

٣١٩٨ ... كل مصروف غير وارد بالميزانية أو يزيد على التقديرات الواردة بها يجب ابتداء أن يصرح به البرلمان ...
(لجنة الدستور — ٣٣ أغسطس و ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

جعل ميزانية كل وزارة قسماً من الميزانية العامة ، وتقسيم كل قسم إلى فروع بعد الصالح للوجود في الوزارة ، وتقسيم كل فرع إلى ثلاثة أبواب .

٣١٩٨ ... وهذا التقسيم أصبحت أبواب الميزانية العامة وافرة العدد بعد أن كانت قاصرة على نحو عشرين باباً ، وصارت مراقبة البرلمان نافذة إلى كل الفروع والصالح وذات سيطرة شاملة ، لأنه — بعد هذا التقسيم الدقيق الواسع للـ — يكون النقل غالباً من باب إلى باب ، ولا بد في هذا من استئذان البرلمان ، وهو مطلب غير يسير ...
(تراجع النافذة على هذا في المادة ١٣٨ بمجلس ٢٩٧١ مجلس النواب — ٧ و ١١ يونيو سنة ١٩٢٤)

٣١٩٨ ... صرف نصف مليون جنيه بإنذار من الحكومة البريطانية ، دون استئذان البرلمان ...
(مجلس الشيوخ — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

استنكار مجلس النواب تصرف زيور باشا رئيس مجلس الوزراء في شرائه « بيوت هاوس » ببلدته بمبلغ ١٦٠.٠٠٠ جنيه بتفويض من مجلس الوزراء بدون مناقشة ، وبدون وجود اعتماد لذلك في الميزانية ، وبدون اتباع الطرق المعتادة في مثل هذه الحالة ، وبأساليب لا يدل على الحرص على أموال الدولة .

يدعو المجلس الحكومة إلى أن تتخذ الإجراءات القانونية للمحافظة على حقوق الدولة في مثل هذا ، وأن تخصص هذه المبالغ لإقامة الوزير القوض ، ومكاتب القوضية والقنصلية ، وإدارة البعث إذا أمكن .

٣٢٠١ ... ويدعوها لأن تضمن مشروع القانون للتصويع عليه في المادة ٦٨ من الدستور ضماً بمراقبة كل وزير يقدم على تكليف الخزانة مبلغاً لعمل ليس في الميزانية اعتماد خاص له ، أو لم يصدر عنه اعتماد من البرلمان ...
(مجلس النواب — ١٥ و ١٦ و ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦)

تصرح البرلمان للحكومة بالتزام بعمل من الأعمال يستلزم صرف أموال لا يمكن أن يفيد أن تأخذ الحكومة في صرف هذه الأموال قبل موافقة البرلمان على اعتماد المبلغ اللازم لذلك بمشروع قانون كالتبع .

٣٢٢٧ ... فتح أي اعتماد غير وارد بالميزانية لا يكون إلا بعد الحصول على إذن البرلمان ، طبقاً للمادة ١٤٣ من الدستور ...
(مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٢٧)

إقرار الاعتمادات الإضافية يجب أن يكون بقانون ، ولذلك يجب أن يقدم طلب الاعتمادات بالطريقة التي تقدم بها الحكومة إلى المجلس كل مشروعات القوانين التي تريد إصدارها ، أي بمرسوم بعد قرار من مجلس الوزراء .

٣٢٣٦ ... وكذلك يجب أن تفصل في سحب الاعتمادات ، أي أن الحكومة إن أرادت أن تسحب طلب اعتماد قمته ، فليتها أن تسحب بمرسوم بعد قرار من مجلس الوزراء ...
(مجلس النواب — ٩ فبراير سنة ١٩٢٧)

لا يجوز صرف مبالغ من المصروفات الحرة في أمور جهرية ، كصرف مرتبات موظفين في اللغويات من المصروفات
الحرة (مجلس النواب — ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧)

كل اعتداد لم يكن وارداً بالميزانية يجب الإذن به من البرلمان قبل أن يصرف (مجلس النواب — ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧)

تجاوز بعض مصالح الحكومة الاعادات المقررة بميزانياتها دون أن تحصل من البرلمان على ترخيص بهذا التجاوز —
إحالة الموضوع إلى لجنة الشؤون الدستورية — موافقة المجلس على التقرير وهو أن التجاوز في حد ذاته مخالفة صريحة لنص
دستوري واجب الاحترام — ظروف الحالة للمرونة مجتمعة تسمح بالمواقة على تسوية هذا التجاوز بنسبة اعتداد الحساب
الحسابي — لفت نظر الحكومة إلى وجوب التشديد في مراقبة الصرف في كل باب من أبواب الميزانية وألا يتجاوز
المصروف من أي باب ما خصص له إلا بإذن البرلمان (مجلس النواب — ٢٩ فبراير و ٢١ مايو سنة ١٩٢٨)

يجب أن تقدم الحكومة للبرلمان بطلب الاعتاد الجديد قبل نفاذ ما هو مقرر له أصلاً بالميزانية بوقت كاف يمكنه
من نظره قبل الارتباط بصرف شيء منه .
لا يجوز لمجلس الوزراء — بقرار يصدره — أن يأذن بتجاوز اعتداد قبل موافقة البرلمان على هذا التجاوز (مجلس النواب — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧)

يجوز الصرف والنفل من باب إلى آخر قبل استئذان البرلمان (إذا كان منعقداً في دور غير عادي) لأنه لا يجوز
التقدم إليه في هذه الحالة بأمر آخر غير الذي حدد في الرسوم الصادر بدعوته إلى هذا الانقضاء (مجلس الشيوخ — ٣ فبراير سنة ١٩٣٧)

كل من يقدم على تجاوز اعتداد وافق عليه البرلمان يتحمل مسؤولية هذا التجاوز (مجلس النواب — ٢٣ مارس سنة ١٩٣٧)

إذا حدث تجاوز لمبلغ اعتمد في الميزانية وصرف المبلغ للتجاوز فعلاً ، فوزارة المالية عندما ترى أنه قد حصل تجاوز
لا يمكن إيقاف صرفه تكون بين أحد أمرين : إما أن تقدم إلى البرلمان الذي سبق أن أقر هذا الاعتداد بالفضل وتقول له
إن الاعتداد لم يكف وإننا تجاوزناه تحت مسؤوليتنا ، أو أن تدوجه في الحساب الخاص . ولكننا فضلت الطريق الأول
لأنه الطريق الصحيح والطريق الدستوري السليم (مجلس الشيوخ — ٥ مايو سنة ١٩٣٧)

التصود من كلمة « يجب أن يأذن به البرلمان » الواردة في المادة ١٤٣ أنه لا يجوز الصرف إلا بعد إذن البرلمان لا قبله .
(مجلس النواب — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٧)

إذا كان تنفيذ القانون يستدعي اعتاداً جديداً ، فلوزارة أن تقدم للبرلمان بطلبه (مجلس النواب — ٧ يولي سنة ١٩٣٧)

تجاوز الوزارة الاعتماد فلا ، ثم طلبها اعتماد تسوية التجاوز بعد ذلك هو مخالفة دستورية وإعمال لآثار البرلمان
وتجاهل لرقابته (مجلس النواب — ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨)

٣٣٧٧

وعد وزير المالية ببحث نظام صرف الاعتمادات في اللالك الأخرى ليتمكن الوصول إلى القضاء على تجاوز الاعتمادات
للقدرة في الزائنية (مجلس النواب — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨)

٣٣٧٩

رفض المجلس بموافقة الحكومة مشروع قانون بإعطاء إضافي أقره المجلس الآخر مسقط لهذا المشروع (تراجع اللجنة على هذا في المادة ١٠٥ بصفة ٢١٩٨ — مجلس النواب — ١٦ يناير سنة ١٩٣٩)

٣٣٨١

هل يجوز لوزارة أن تطلب زيادة في اعتماد خفض بمعرفة وزارة المالية وبموافقة البرلمان ولم تقرض الوزارة
للكورة على التخفيض ، فتقدم بعد ذلك في إنشاء البقرة بمشروع قانون طالبة الموافقة على اعتماد جديد للزيادة المطلوبة ؟
(مجلس النواب — ١٦ يناير سنة ١٩٣٩)

٣٣٨١

ينبغي لضمان الرقابة البرلمانية على ميزانية الدولة أن تعمل الحكومة على عدم تجاوز الاعتمادات للدرجة بالميزانية وأن
يضادى بقدر استطاع الالتجاء إلى فتح الاعتمادات الإضافية ، لأن في فتح هذه الاعتمادات ما يوجب للمصالح المختلفة بفكرة
تجاوز الاعتمادات الدرجة لها . وينبغي أن تقتصر فلا في فتح الاعتمادات الإضافية على الطوارئ للحة التي لا يمكن إحمال
تأجيلها إلى للميزانية التالية (مجلس النواب — ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩)

٣٣٩٣

المصاريف غير للتظورة تصرف فيها مجلس الوزراء بالطريقة التي يراها هو على مسؤوليته ، وليس لأحد أن يتناقض
فيها إلا أثناء نظر الحساب الختامي . والفرض من للناقشة إرشاد مجلس الوزراء حتى لا ينفق مبلغا في أمر معين إلا بإذن
البرلمان ، ولا يطلب من مجلس الوزراء أن يبين الوجوه التي صرفت فيها المبالغ .

إذا طلب فتح اعتماد للمصاريف غير للتظورة أثناء السنة يكون أساس النظر : هل لمجلس الوزراء المسند في تخطيطه
الاعتمادات التي كانت مدرجة ؟ وهل الأشهر الباقية تبرر فتح الاعتماد الجديد ؟ (مجلس النواب — ٢١ مارس سنة ١٩٣٩)

٣٣٩٥

اختصاص لجنة الأوقاف بنظر الاعتماد الإضافي في ميزانية وزارة المالية لخصصات المعاهد الدينية (مجلس النواب — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩)

٣٣٠٠

الوافقة على اعتماد بمبلغ ١٥٥٠٠٠٠٠ جنيه صرف بضه فلا وارتبطت الوزارة بصرف بضه الآخر قبل اعتماد
البرلمان الصرف (مجلس النواب — ٥ مارس سنة ١٩٤٠)

٣٣٠٦

للموافقة على اعتماد بعد أن صرف فلا (مجلس النواب — ٥ مارس سنة ١٩٤٠)

٣٣١٥

إذّا كان من غير للرغوب فيه طلب اعتادات إضافية بمبالغ لم يرتبط بها أو لم تتفق، فإن من المخطور بتأنا وضع البرلمان أمام الأمر الواقع بطلب اعتادات لتسوية تجاوزات وقت ضلّا. ووزارة المالية ليست على استعداد لتأييد مثل هذه الطلبات. (مجلس النواب — ٢٥ و ١٨ مارس سنة ١٩٤٠)

طلب اعتاد مبالغ بعد أن صرفت أو ارتبط بها بدون سابق استئذان من البرلمان للظروف الاستثنائية والطوارئ غير العادية ... (مجلس النواب — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠)

مادة ١٤٤ - الحساب الختامي للإدارة المالية عن العام المنتهى يقدم إلى البرلمان في مبدأ كل دور انعقاد عادي لطلب اعتماده.

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

٣٣٢٣ الحساب الختامي للإدارة المالية عن العام المنتهى يقدم للبرلمان في كل مبدأ دور انعقاد عادي لطلب التصديق عليه ...
(لجنة وضع اللوائح المالية للمستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)
(لجنة المستور - ١١ أغسطس و ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

لا يجوز لمجلس الشيوخ النظر في الحساب الختامي إلا بعد أن ينتظره مجلس النواب أولاً لارتباطه بالميزانية التي لا يفتتض
٣٣٢٣ المستور حق النظر فيها قبل أن ينتظرها مجلس الشيوخ
(مجلس الشيوخ - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦)

٣٣٢٤ اعتماد الحساب الختامي يكون بقانون
(مجلس النواب - ٢ مارس سنة ١٩٢٧)

٣٣٢٥ يكون صدور ميزانية المهاد الدينية وحسابها الختامي بقانون
(تراجع المائدة على هذا في المادة ١٥٣ بصفة ٣٤٣٩ - مجلس الشيوخ - ٢٣ مايو سنة ١٩٢٧)

طلب فتح الاعتمادات الإضافية بجواز اعتمادات للميزانية - وفي غير الطوارئ للجهة - فيه مساس بكال الرقابة
٣٣٢٥ البرلمانية على ميزانية الدولة
(تراجع المائدة على هذا في المادة ١٤٣ بصفة ٣٧٩٣ - مجلس الشيوخ - ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩)

ملحة ١٤٥ — ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختامى السنوى تجرى عليها الأحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامى .

رقم ملحة

مجموعة

الطلبات

٣٣٣٦ يجرى على ميزانية وزارة الأوقاف ما يجرى على ميزانيات سائر الوزارات
(لجنة وضع المبادئ العامة للمستور — ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢)

ميزانية إيرادات ومصروفات وزارة الأوقاف يجب تقديمها سنوياً للبرلمان في اليوم والطريقة للقررين لميزانية الحكومة . وذلك لتناقشتها وإقرارها ، ثم يصير التصديق عليها وإعلانها من قبل الملك . ويكون الإجراء كذلك في حسابها

الختامى السنوى
(لجنة المستور — ٢٣ و ٢٥ أغسطس و ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

٣٣٣٩ اختصاص البرلمان في نظر ميزانية الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين الشريفين
(مجلس النواب — ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤)

٣٣٣٥ اختصاص البرلمان في نظر ميزانية الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين الشريفين
(مجلس الشيوخ — ٣ يولي سنة ١٩٢٤)

لا يصح إعادة النظر في قرار البرلمان بإخصاصه في النظر في ميزانية الأوقاف الأهلية الصادر منه في سنة ١٩٢٤

٣٣٤٦ والذي لم يرد إليه في اليوم للتصوص عليه في المادة ٣٥ من المستور
(مجلس النواب — ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦)
(مجلس الشيوخ — ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦)

٣٣٦٦ ميزانية الأوقاف يجب أن تصدر بقانون
(مجلس النواب — ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦)

هل طريقة تأجير أطميان الأوقاف جيدة أو على صفقات مسألة داخلية لوزارة الأوقاف ، ومن اختصاص مجلسها الأعلى ، أم أن لمجلس النواب أن يصدر قراراً فيها ما دامت تؤثر على إيرادات الوزارة بالزيادة أو النقصان ؟

٣٣٦٦ هل يحول اختصاص مجلس الأوقاف الأعلى دون ارتباط الوزير بالرأى الذى يسديه في المجلس ؟
(مجلس النواب — ٩ فبراير سنة ١٩٢٧)

٣٣٧٢ لا يحدد في قانون الميزانية موعد للسداد بها اعتماداً على إستنادها إلى زمنها
(تراجع الخافعة على هذا في المادة ١٣٨ بصلحة ٢٩٧٨ — مجلس الشيوخ — ١٨ أبريل سنة ١٩٢٧)

الْبَيْتُ الْمَسْنُونُ

القوة المسلحة

رقم ملحه
مموعة
الصلفاا

قواا الملبش قرا بانونا
٣٣٦٣ (لجنة وضع الباءى* الملحة للمسورا - ٣ مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة المسورا - ١٤ أغسطس و ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

طريقة جمع رجال الجيش وكيفية تنظيمهم وترقيتهم وتأديبهم وما لهم من الحقوق وما عليهم من القروض ، كل ذلك

تبينه القوانين (لجنة وضع البادئ' الملحة للمستور — ٣ مايو سنة ١٩٢٢)

٣٣٧٤ (لجنة المستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢)

٣٣٤٧ مسألة تقرير الخدمة العسكرية إجبارياً ترك للبرلمان

(لجنة المستور — ٢١ أغسطس ١٩٢٢)

٣٣٧٤ بين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش ، وما لرجال من الحقوق ، وما عليهم من القروض

(لجنة المستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

٣٣٧٤ لا يجوز زيادة مدة الخدمة العسكرية للقررة على مصرى ، ولو كانت فى الحرس لللكى أو وابورات الركائب لللكية .

(مجلس النواب — ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧)

هل التعديلات التى تتعلق بشؤون الموظفين للدينين أو العسكريين يجب أن تحصل بقانون ؟

فرض وجوب حصول هذه التعديلات بقانون ، هل يكفى قانون المراتبة لإدخال هذه التعديلات ، وما هى الشروط

٣٣٧٩ الواجب اتخاذها ليكون ذلك القانون قابلاً للتنفيذ ؟

(تراجع المناقشة على صفح ١٣٨ الصفحة ٣٠٢١ — مجلس النواب — ١٥ مايو سنة ١٩٣٩)

مادة ١٤٨ - بين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات .

رقم صفحة
عمومية
التعليقات

تنظيم قوى البوليس واختصاصاته تقرر بقانون
(لجنة وضع المبادئ العامة للمستور - ٣ ماي سنة ١٩٢٢)

بين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات
(لجنة المستور - ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

الْبَيْتُ الْمَكِينُ

أحكام عامة

رقم صفحة
مجموعة
الصلقات

٣٣٨١ ... اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة ... (لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٣ مايو سنة ١٩٢٢)

٣٣٨١ ... الدين الرسمي للدولة الإسلام ... (لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ١٩ مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور - ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢)

٣٣٨١ .. الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ... (لجنة الدستور - ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

٣٣٨٢ ... لا ترضى الحكومة بأن تكون كرامى الأساتذة في الجامعة منابر تلقى منها اللطائف في أى دين قصد النيل من كرامته ، أو التهم على حرمة ... (تراجم المناقشة على هذا في المادة ٦٥ صفحة ١٠٤٠ - مجلس النواب - ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦)

٣٣٨٢ ... استرداد رخصة دخول المعاهد الدينية الإسلامية من النفس زويمر لتوزيعه منشورات على الطلبة في الأزهر في حلقات دروسهم تتضمن الطعن في الدين الإسلامى ، وإظهار التناهم بأعمال مفوضية الولايات المتحدة الأمريكية أسفه الشديد لوقوع هذا الحادث ووضعه الأمر موضع البحث ليأخذ من جهته التصرف الذى يليق به ... (مجلس النواب - ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨)

رقم صفحة

مجموعة

الصفحات

مدينة القاهرة قاعدة الملكة المصرية ٣٣٨٥

(لجنة الدستور — ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

مادة ١٥١ — تسليم اللاجئين السياسيين محظور ، وهذا مع عدم الاخلال بالاتفاقات الدولية التي يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعى .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

تسليم اللاجئين السياسيين محظور ... ٣٣٨٦

(لجنة الدستور — ١٤ أغسطس و ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

رقم ملحة
مجموعة
الطبقات

٣٣٨٧ ... البفو الشامل لا يكون إلا بقانون ...
(لجنة الدستور — ٢١ أغسطس و ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

٣٣٨٧ ... قانون رقم ٣ لسنة ١٩٢٦ بالبفو الشامل عن بعض الجرائم التي وقعت في للدة من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لتاية ٣ أبريل سنة ١٩٢٦ ...
(مجلس النواب — أول سبتمبر سنة ١٩٢٦)
(مجلس الشيوخ — ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦)

٣٣٨٩ ... قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٦ بالبفو الشامل عن بعض الجرائم التي وقعت في للدة من ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ...
(مجلس النواب — ٣ أغسطس سنة ١٩٣٦)
(مجلس الشيوخ — ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦)

٣٤٠٣ ... مرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٨ بالبفو الشامل عن بعض الجرائم التي وقعت في للدة من ٩ مايو سنة ١٩٣٦ لتاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ .

٣٤٠٤ ... هل يتمتع صدور البفو الشامل بمرسوم بقانون ؟ ...
(تراجع الخافعة عل حقا في المادة ٤١ بصفحة ٥٨٧ — مجلس النواب — ٩ أغسطس سنة ١٩٣٨)

مادة ١٥٣ — ينظم القانون الطريقة التي يشار بها الملك لسلطة طبقاً للبلاط المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين وبالأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف ، وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد . وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والعادات المعمول بها الآن .

تبقى الحقوق التي يشارها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما قررها القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة .

رقم
مجموعة
الصفحات

اختصاص البرلمان في نظر ميزانية الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين الشريفين ٣٤٠٥
(تراجع للثامنة على هذا في المادة ١٤٥ بصفة ٣٣٣٩ — مجلس النواب — ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٤)
(تراجع للثامنة على هذا في المادة ١٤٥ بصفة ٣٣٣٥ — مجلس الشيوخ — ٣ يولييه سنة ١٩٢٤)

المستور لا يسمح الآن بإنشاء وتلغية من المعاهد الدينية . وكل ما يسمح به هو النظر في الاعتادات الخاصة بها والواردة بالميزانية ، وذلك حين إصدار قانون ينظم الطريقة التي يجب السير عليها في المستقبل ٣٤٠٦
(مجلس النواب — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٦)

لا شأن للبرلمان بالمعاهد الدينية لأن المادة ١٥٣ تجعل هذه المعاهد مصلحة قائمة بذاتها تحت سلطة جلالة الملك مباشرة ، ويجب أن يطبق عليها التشريع الحالي إلى أن يصدر تشريع آخر . والتشريع الحالي يجعل لها نظاماً خاصاً يقرره مجلس الأزهر الأعلى برئاسة شيخ الجامع الأزهر تحت إشراف جلالة الملك ومصادقة .

عدم الموافقة على رغبة بتأليف لجنة لبحث خطط التعليم في المعاهد الدينية ، لأن هذا من اختصاص مجلس الأزهر الأعلى بملغضى قانون لا يزال قائماً . ولا جدال في أن للمجلس حق تعديل هذا القانون ، ولكن لا يجوز — إلى أن يعدل هذا القانون — أن تبدى رغبة لا تنطبق وأحكام هذا القانون ٣٤٠٨
(مجلس النواب — ١١ و ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦)

المدارس التي أنشئت بقوانين خاصة لأغراض خاصة لا تدخل تحت حكم المادتين ١٥٣ من الدستور ، والمادة ٢١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر ، وإن لا يجوز إلحاقها بالجامعة الأزهرية بمقتضى أمر ملكي .

لا يجوز أن يلغى مرسوم قانوناً ، لأن ذلك غير جائز ٣٤٢١
(مجلس النواب — ٣١ يناير سنة ١٩٢٧)

يكون استعمال الملك لسلطته بالنسبة للمعاهد الدينية والرؤساء الدينيين بواسطة وزير مسئول منطبقاً على المعاهد الدينية والرؤساء الدينيين .

يكون صدور ميزانية المعاهد الدينية وحسابها الخاضع لقانون ٣٤٣٦
(مجلس الشيوخ — ٢٣ مايو سنة ١٩٢٧)

إن حق المجلس في نظر مشروع اللزائية من إيرادات ومصروفات حق مطلق ، فله أن يبدل فيها بالنقص والزيادة والإلغاء والإنشاء كيفما أراد ، مع عدم الإخلال بما استثناء الدستور بمس صريح (للادة ٥٦ الخاصة بمخصصات جلالة الملك ، والادة ١٤٩ الخاصة بأقسط الدين العمومي ، والصروفات الواردة في اللزائية تنفيذاً لتعهدات دولية) .

عندما يقرر أي تعديل في اللزائية يترتب عليه تعديل أو حذف نص قانوني يضاف إلى مشروع قانون اللزائية مادة تضمن هذا التعديل أو الحذف .

بحال على لجنة المالية كل اقتراح يقدمه أحد الأعضاء بتعديل مشروع اللزائية متى طلب ذلك مقرر اللجنة أو الحكومة .

وقد رأى أحد حضرات أعضاء اللجنة أنه لا يجوز تعديل الأرقام الواردة في مشروع اللزائية من مصروفات وإيرادات تنفيذاً لقانون إلا من طريق تعديل هذا القانون بالوسائل العادية (مجلس النواب — ٢٦ يويه سنة ١٩٢٧)

٣٤٣٧

جعل الحقوق التي يمنح بها الملك بصفة كونه رئيساً للأسرة للسلطة من حق مجلس الوصاية مباشرتها بمقتضى قانون لا يتناقض مع الفقرة الأخيرة من للادة ١٥٣ من الدستور ... (مجلس النواب — ٢٢ يويه سنة ١٩٢٦)

٣٤٣٩

جعل الحقوق التي يمنح بها الملك بصفته رئيساً للأسرة للسلطة من حق مجلس الوصاية مباشرتها بمقتضى قانون ، لا يتناقض مع الفقرة الأخيرة من للادة ١٥٣ من الدستور ... (مجلس الشيوخ — ٢٤ يويه و ٨ يويه سنة ١٩٣٦)

٣٤٤٤

استئذان المجلس في حضور من يمثل المعاهد الدينية بالجلسات يجب أن يصدر من رئيس مجلس الوزراء للسئول عن هذه المعاهد ... (مجلس النواب — ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٦)

٣٤٥٨

مادة ١٥٤ — لا يحل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية ، ولا يمكن أن يس ما يكون للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى القوانين والمعاهدات الدولية والعادات المرعية .

رقم
مجموعة
الطلبات

تطبيق هذا الدستور لا يجوز أن يغفل بتعهدات مصر لدى الدول الأجنبية ، ولا أن يس بما يكون للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى الاتفاقات والمعاهدات الدولية (لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٣ و ٧ مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢)

جميع الأجانب الذين يوجدون في القطر المصري بدون تمييز بين تبعيتهم الدولية أو مولدهم أو أصلهم أو لغتهم أو دينهم يتمتعون كالمصريين تماماً بالحماية التي يقرها القانون للأرواح والحرية ، ولكنهم مازمون بتأدية الضرائب وغيرها من التكاليف المفروضة لصالح الحكومة أو البلديات ما لم يكونوا معفيين منها باتفاقات دولية (لجنة الدستور — ١٥ و ١٦ أغسطس و ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

صدور قانون التوضيات باطل من الوجهة القانونية ومخالف للدستور ، ولكنه ينفذ حتى يتم الاتفاق على إلغائه مع الدولة الأخرى التي تم الاتفاق معها عليه (تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٩ بصفحة ٢٨٢٣ — مجلس النواب — ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٤)

لا يجوز للمجلس أن يضع في مشروع قانون نصاً يقضى بزيادته على الأجانب ، إذا كانت للمعاهدات الدولية تقضى بخير هذا النص ، وإنما له أن يطلب من الحكومة تعديل هذه المعاهدات (مجلس النواب — ٧ مارس سنة ١٩٢٧)

إعلان الأحكام العرفية تنفيذاً للمادة السابعة من معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى (تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٥ بصفحة ٧٢٧ — مجلس النواب — ١١ و ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

إعلان الأحكام العرفية تنفيذاً للمادة السابعة من معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى (مجلس النواب — ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

إعلان الأحكام العرفية تنفيذاً للمادة السابعة من معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى (مجلس النواب — ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩)

الواقعة على اقتراح برد تقرير لجنة المالية عن الدين المسموع إليها مع حذف الاعتماد الخاص بصندوق الدين فوراً (تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤١ بصفحة ٣١٢٧ — مجلس النواب — ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٠)

الواقعة على تحديد ميزانية صندوق الدين بخمسة وثلاثين ألف جنيه فقط (تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤١ بصفحة ٣١٣٠ — مجلس النواب — ٢ مايو سنة ١٩٤٠)

مادة ١٥٥ — لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتاً في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون .
وعلى أي حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور .

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

لا يجوز لأية علة كانت إيقاف مفعول أي حكم من أحكام هذا الدستور ولا ترك العمل به إلا مؤقتاً في زمن الحرب أو عند إعلان الأحكام العرفية وعلى مقتضى الكيفية للبيئة في القانون ..
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٣ مايو سنة ١٩٢٢)
(لجنة الدستور — ١٤ و ١٥ و ٢١ أغسطس و ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

٣٤٧٦

في حالة قيام الأحكام العرفية تتقدم الحكومة بما تريد سنه من التشريعات اللازمة للحالة الحاضرة إلى المجلس ، على أن يقرها البرلمان بمجلسيه على وجه السرعة ...
(مجلس النواب — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩)

٣٤٧٨

مادة ١٥٦ - للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى، ومع ذلك فإن الأحكام الخاصة بشكل الحكومة التيابي البرلماني ونظام وراثة العرش وبمبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها .

رقم مادة
مجموعة
التعليقات

٣٤٨١ حماية الأقليات حماية تامة : إن من المبادئ التي قررها الدستور :
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٧ مايو سنة ١٩٢٢)

٣٤٨١ حتى إعادة النظر في الدستور
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)

٣٤٨٤ اقتراح تفسير الدستور أو تعديله يكون للحكومة ولكل من المجلسين
(لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ١٩ مايو سنة ١٩٢٢)

اقتراح تفسير الدستور أو تعديله يكون للحكومة ولكل من المجلسين .

ويكون التعديل على مرحلتين : ففي المرحلة الأولى ينظر في جواز تعديل الدستور وفي حصر نقط التعديل ، وفي المرحلة الثانية يفصل في موضوع التعديل الذي تقرر نظره .

ومريض اقتراح التعديل ومواضعه على كل من المجلسين منفرداً ، فإذا أقرها كل منهما بأغلبية نصف مجموع أعضائه زائماً واحداً اجتمع المجلسان ببيتة مؤتمر للفصل في التعديل . ويشترط لصحة قرارات المؤتمر توفر أغلبية نصف مجموع

عديد أعضائه زائماً واحداً
(لجنة الدستور - ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢)

٣٤٨٩ المجلسان يجتمعان عند الاحتياج لتفسير ، ويكون قرارها بالأغلبية العادية
(لجنة الدستور - ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢)

للك الملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل بعض أحكامه أو حذفها أو إضافة أحكام أخرى إليها ،

٣٤٨٩ على أن أحكام اللوادر (كذا) لا تنقض ولا تمس
(لجنة الدستور - ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

تفسير الدستور لا يكون إلا بالطريقة التي نص عليها في المادة ١٥٦ منه .

بما أن الرسوم الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ خامساً تصفية أملاك الخديوي السابق إنما مصدر تخميراً لقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الذي أصبح جزءاً من الدستور بنص المادة ١٦٨ ، فلا يصح تنقيحه إلا بالطريقة السالفة الذكر .

إذ أن يكون الرسم الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بإطلاء دستوراً بطلاناً أصلياً ، لأنه صادر من هيئة لا تملك على أي حال سلطة تفسير نص من نصوص الدستور الحالية دستورياً للتفويض ، وعلى ذلك فبطلان يجب أن ينسحب أثره إلى وقت صدور هذا للرسم فيجعله كأنه لم يكن .

هل يصح تفسير النصوص الدستورية التي لا يجوز تنفيذها أو لا يصح ؟ ٣٤٨٧
(تراجع المائدة على هذا في المادة ٦٨ بصفحة ٣٥٧٠ — مجلس النواب — ١٤ و ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧)

هل لرئيس المجلس الحق في تفسير الدستور ؟ ٣٤٨٧
(تراجع المائدة على هذا في المادة ١١٠ بصفحة ٢٥٢٧ — مجلس النواب — ١٣ يونيو سنة ١٩٤٠)

ملحة ١٥٧ — لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً قراراً بضرورته
وبتحديد موضوعه .

فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التي
هي محل التنقيح . ولا تصح المناقشة في كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثاً أعضائه . ويشترط
لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الآراء .

رقم صفحة
مجموعة
الطلبات

٣٤٨٨ حق إعادة النظر في الدستور (تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥٦ بصفحة ٣٤٨١ — لجنة وضع البادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢)

لا تلح الهيئة التي تقرر التعديل .

يقرر أولاً ضرورة التعديل وحصر مسأله ، ثم يقرر تأييداً الفصل في مسائل التعديل ذاتها .

٣٤٨٨ هل يكون البحث في لزوم التعديل اجتاع المجلسين أو يكون ذلك في كل مجلس على انفراد ؟ (لجنة وضع البادئ العامة للدستور — ١٩ مايو سنة ١٩٢٢)

يشترط لإعادة النظر في الدستور وليان مواضع التعديل فيه أن يصدر قرار بذلك من كل المجلسين على انفراد

٣٤٨٩ بالأغلبية المطلقة لأعضاء كل منهما (لجنة وضع البادئ العامة للدستور — ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢)

يشترط في المرحلة الثانية لتعديل الدستور اجتاع المجلسين بهيئة مؤتمرة للنظر في مواضع التعديل ، ويكون فصلها فيما

٣٤٩٠ بأغلبية نصف مجموع أعضاء المجلسين زائداً واحداً (لجنة وضع البادئ العامة للدستور — ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢)

اقتراح تفسير الدستور أو تعديله يكون للحكومة ولكل من المجلسين ، ويكون التعديل على مرحلتين ، ففي المرحلة
الأولى ينظر في جواز تعديل الدستور وفي حصر نقط التعديل . وفي المرحلة الثانية يفصل في موضوع التعديل الذي تقرر نظره
وعرض اقتراح التعديل ومواقفه على كل من المجلسين منفرداً . فإذا أقرها كل منهما بأغلبية نصف مجموع أعضائه
زائداً واحداً اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمرة للفصل في التعديل . ويشترط لصحة قرارات المؤتمرة توفر أغلبية نصف مجموع عدد

٣٤٩١ أعضائه زائداً واحداً (تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥٦ بصفحة ٣٤٨٤ — لجنة الدستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢)

المجلسان يمتنعان عند الاحتياج للتصير ، ويكون قرارهما بالأغلبية العادية

٣٤٩١ (تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥٦ بصفحة ٣٤٨٦ لجنة الدستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢)

في تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً قراراً بضرورته وبتحديد موضوعه . فإذا
أصدر المجلسان قرارهما اجتماعاً بهيئة مؤتمرة للنظر في هذا التنقيح .

٣٤٩١ ويشترط لصحة قرارات المؤتمرة الصادرة بالتنقيح توفر الأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً (لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

مادة ١٥٨ — لا يجوز إحداث أى تغيير فى الدستور خاص بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

لا يجوز إجراء أى تعديل فى الدستور مدة قيام وصاية العرش --- ٣٤٩٣

(لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس و ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

١٥٤ — تمهيد أحكام هذا الدستور على الملكية المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقاً بما مصر من الحقوق في السودان .

رقم صفحة
مجموعة
الصفحات

يسرى هذا الدستور على جميع أجزاء المملكة المصرية ما عدا السودان ، فمع أنه جزء من مصر تحت سيادتها خضع للكها ، فإن نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص .

٣٤٩٤ ملك مصر يقب ملك مصر والسودان
(لجنة وضع الياق العامة للدستور — ١٩ و ١٤ مايو و ١٤ أغسطس و ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

٣٤٩٦ موافقة المجلس على إنشاء قسم خاص في الليزاية بالديون التي للحكومة على السودان
(مجلس النواب — ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٤)

لا يمكننا مطلقاً أن نتنازل عن السودان ، لا لأنه مستمر ، بل لأنه جزء من كياننا ، ولأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلاً
(مجلس النواب — ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٤)

٣٥٠٥ السودان جزء من مصر لا ينفصل عنها
(مجلس الشيوخ — ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤)

٣٥٠٦ يجب على الحاكم العام للسودان أن يرض استقالته إلى جلاله الملك
(مجلس النواب — ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٦)

ما ورد بشأن السودان في صلب معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى الموقعة بلندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

٣٥٠٨ ما ورد في محضر مقرر عليه

٣٥٠٩ ما ورد في مذكرة من سلطة السير مايكل لابسون إلى حضرة صاحب اللوة مصطفى النحاس باشا

٣٥١٠ ما ورد خلافاً بالسودان في بيان حضرة صاحب اللقاام الرفيع مصطفى النحاس باشا

٣٥١١ ما ورد خلافاً بالسودان في تقرير لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب

٣٥١٢ ما ورد خلافاً بالسودان في تقرير لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ

٣٥١٣ المناقشات التي دارت حول « السودان » بمناسبة النظر في معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى .
(مجلس النواب — ١٢ و ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦)
(مجلس الشيوخ — ١٦ و ١٧ و ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦)

بيان حضرة صاحب اللقائم الرفيع على معلم باشا رئيس مجلس الوزراء عن رحلته وحضرته صاحب السالى وزرى
الأشغال الصومية والمطاع الوطنى إلى السودان — كلمة حضرة الشيخ المحرم حسن صبرى باشا ٢٥٣٦
(مجلس الشيوخ — ١١ مارس سنة ١٩٤٠)

بيان حضرة صاحب اللقائم الرفيع على معلم باشا رئيس مجلس الوزراء عن رحلته فى السودان ٢٥٣٨
(مجلس النواب — ١١ مارس سنة ١٩٤٠)

الْبَاءُ الْبَتَّةُ

أحكام ختامية وأحكام وقتية

إحتفالاً بالذكر المئتين للثقب الذي يكون للملك مصر بعد أن قررو المتصورون المقترحون نظام الحكم النهائي السودان

رقم مسند
مجموعة
التعليقات

٣٥٣٩ ملك مصر يقب بملك مصر والسودان

(لجنة وضع اللبئى العامة لدمسور — ٦ مايو سنة ١٩٢٢)

(لجنة الدستور — ٩ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

احفاظ للادة الحادوة عشرة من المعاهدة المصرية البريطانية بمسألة السيادة على السودان ، وحرية عقد اضافات جديدة

٣٥٣٩ فى المستقبل لتعديل اتفاقى سنة ١٨٩٩ يستأنم إرجاء تعيين اللقب الذى يكون لجلالة الملك

(مجلس النواب — ٢١ يولييه سنة ١٩٣٧)

مادة ١٦١ بنـهـ: منحـصـات جـلـاة المـلـك الحـالـى مـى ١٥٠٠٠٠ جـنـه مـصـرى ، و مـنـحـصـات الـيـت المـلـك مـى ١١١٥١٢ جـنـه مـصـرى ، و تـبـق كـامـى لـمـدة حـكـمـه . و تـجـوز زـيـادـة هـذه المـنـحـصـات بـقـرار مـن الـبـرلـان .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

٣٥٤١ منحـصـات المـلـك و الـيـت المـلـك مـلـغ (و هـنا يـنـص عـلى المـلـغ الحـالـى) و أنه يـجـوز زـيـادـة بـقـرار مـن الـبـرلـان
(لـجـة و ض المـلـغ المـلـك مـسـتور — ٢٨ أـبـرـل سـنة ١٩٢٢)

٣٥٤١ يـنـص فـى المـسـتور عـلى أن مـنـحـصـات جـلـاة المـلـك و الـيـت المـلـك مـلـغ كـذا (و هـو المـلـغ الحـالـى) و أنه يـجـوز زـيـادـة بـقـرار مـن الـبـرلـان
(لـجـة المـسـتور — ١٠ أـغـسـط سـنة ١٩٢٢)

٣٥٤٢ القـانـون يـعـيـن مـنـحـصـات المـلـك و عـائـلـتـه و سـيـن أـيـضاً مـر تـبـات أوصـيـاء العـرـش و هـى تـؤخـذ مـن مـنـحـصـات المـلـك
(تـرـامـج المـنـالـة عـل مـفا قـى لـلـمـدة ٥٦ صـفـحة ٩٠٢ — لـجـة المـسـتور — ٢٢ أـغـسـط سـنة ١٩٢٢)

٣٥٤٢ مـنـحـصـات جـلـاة المـلـك الحـالـى ١٥٠٠٠٠ جـنـه مـصـرى ، و مـنـحـصـات الـيـت المـلـك ١١١٥١٢ جـنـه مـصـرى ، و تـجـوز زـيـادـة هـذه المـنـحـصـات بـقـرار مـن الـبـرلـان
(لـجـة المـسـتور — ٣ أـكـتـوبـر سـنة ١٩٢٢)

٣٥٤٢ كـتـاب مـلـك مـن حـضـرة صـاحـب الجـلـاة المـلـك فـاروق الأول لـرئـسـة مـجـلـس الـوزراء يـعـرض فـيـه عـلى الـبـرلـان تـخـفـيـض مـنـحـصـات جـلـاتـه مـن مـائـة و خـمـسـيـن أـلف جـنـه إـلى مـائـة أـلف جـنـه سـنـوياً لـمـدة الوصـاية و لـمـدة حـكـمـه
(مـجـلـا التـبـوـخ و التـوا ب — ٨ مـايـو سـنة ١٩٣٩)

ملح ١٩٢ — يكون تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية المجلس السنوات الأولى بطريق القرعة ،
ومدة نيابة هؤلاء الشيوخ والنواب المنتخبين الأولى تنتهي في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ .

رقم صفحة
مجموعة
الصلبقات

لكي يكون في مجلس الشيوخ معنى الثبات والاستمرار ، يتجدد تجديدًا نصفياً مرة في كل خمس سنين ، ويكون
في أول مرة بطريق الاقتراع ، وتشمل القاعدة للعينين وللتعيينين
(لجنة الدستور — ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢)

يخرج نصف أعضاء مجلس الشيوخ للعينين ونصف أعضائه للتعيين في نهاية المجلس السنين الأولى ، ويكون تعيين
من يخرجون بطريق القرعة
(لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

استقلال المجلس وحده بقرار الطريقة التي يرى السير عليها من طرق القرعة وعدم الاحتياج لصدور قانون بذلك .
قرار المجلس اعتبار الأعضاء للتعيين كتلة واحدة وإخراج نصفهم أي ٣٧ عضواً بطريق القرعة .
واعتبار الدوائر الانتخابية في التطور للمصري كتلة واحدة وتشمل القرعة عنها جميعها دفعة واحدة باسماء للتعيين أو
باسماء الدوائر الحالية .

واعتبار الدوائر الجديدة وحدة أخرى قائمة بذاتها تجري القرعة على نصفها فتنتهي عضوية ممثليها في ٣١ أكتوبر
سنة ١٩٣٣ ، ويبقى النصف الآخر لسنة ١٩٣٨ .

أما الأعضاء المينون فيجري الاقتراع على إخراج نصف عددهم الحالي . وأما الأعضاء الجدد فيجري القرعة بينهم
إثر تعيينهم لتعين النصف الذي تنتهي مدة نيابته في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، ومن يبقى إلى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
(تراجع المناقشة على حنا في المادة ٧٩ بصحة ١١٥٢ — مجلس الشيوخ — ١٨ يونيو سنة ١٩٢٨ و ١٩ فبراير ١٢ مارس
سنة ١٩٣٠)

مجلس النواب في جلسة علنية في إطار تشوون العولتوف التشريع الخامس بها من تاريخ نشر هذا الدستور إلى حين انعقاد البرلمان، القواعد والاجراءات المتبعة الآن . ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام للبداى الأساسية المقررة بهذا الدستور .

مادة ١٦٥ - تعرض على البرلمان عند انعقاده ميزانية سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ المالية ولا يسرى القانون الذى يصدر بميزانية السنة المذكورة إلا عن المدة الباقية منها من يوم نشره.

أما الحساب الختامى للإدارة المالية عن سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ فيعتبر كأنه مصدق عليه من البرلمان بالحالة التى صدق عليها مجلس الوزراء.

بالحق ١٦٦ — إن استعك الخلاف بين المجلسين على حرر باب من أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بيعة مؤتمراً بالأغلبية المطلقة .
ويعمل بذلك إلى أن يصدر قانون بما يخالفه .

رقم صفحة
مجموعة
الصفحات

عند الخلاف بين المجلسين على مسائل الليزانية يبق التقديم على قلعه .

٣٥٤٨ وفي المجلس السنين الأولى على الخلاف على مسائل الليزانية باجتماع المجلسين
(لجنة وضع اللعة الدستور — ٢٨ أبريل و١٣ مايو سنة ١٩٢٢)

عند قيام خلاف بين المجلسين على مسائل الليزانية يكون حل هذا الخلاف بإبقاء التقديم على قلعه ، لكن في السنين
٣٥٥١ المجلس الأولى يكون حل الخلاف باجتماع المجلسين
(لجنة الدستور — ١١ أغسطس و٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

للوافقة على صرف زيادة اقترحت على باب من أبواب الليزانية من الصاريف غير للنظورة دون الاتجاء إلى عقد
٣٥٥٢ مؤتمر من المجلسين لأخذ قرار على هذا الاعتقاد بعد زيادته ...
(مجلس الشيوخ — ١٥ و٢١ يونيو سنة ١٩٣٧)

رفض مجلس الشيوخ إدماج مادة خاصة بشريع يقضى بفرض رسم أبولة على التركات للدمجة في مشروع قانون ربط
٣٥٦١ لليزانية لسنة ١٩٣٩ — ١٩٤٠ ولم يقد المجلسان بيعة مؤتمر
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٨ بصفحة ٣٥٥٠ — مجلس الشيوخ — ١٨ يولي سنة ١٩٣٩)

مادة ١٦٧ - كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات من الأحكام، وعلى من طبق أو نفذ من قبل من الأعمال والاجراءات طبقاً للأصول والأوضاع المتبعة، يبقى نافذاً بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور؛ وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها وتعديلها في حدود سلطتها، على أن لا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضي.

رقم صفحة
مجموعة
التعليقات

إذا اقترح في المجلس إنشاء نظر للبرازية أمر يترتب عليه إلغاف أو تعطيل مصلحة إدارية عامة ، فللحكومة أن

تطلب بقاء التقديم على قدمه مؤقتاً حتى يقرر المجلسان ما يتبع في ذلك نهائياً ٣٥٦٢
(لجنة الدستور - ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢)

القوانين الحالية تبقى نافذة في كل ما لا يناقض من أحكامها هذا الدستور ٣٥٦٣
(لجنة الدستور - ٣ و ٥ و ١٧ و ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

إلغاء القانون الخاص بالتجهر الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ لأنه لا يوافق مع الحرية الشخصية المكفولة

بالدستور ، ولا يتفق مع العصر الحاضر ٣٥٦٥
(مجلس النواب - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧)

تفسير الدستور رقم ١٤ لسنة ١٩٢٢. المخصص بصفحة أملاك الخديو السابقين في نالين، وتفسير ما له من الحقوق، كأن لها صفة دستورية ولا يصح اقتراح تنقيحها.

رقم
مجموعة
الصفحات

تفسير الدستور لا يكون إلا بالطريقة التي نص عليها في المادة ١٥٦ منه .

جاء أن الرسوم الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ خاساً بصفحة أملاك الخديو السابقين إنما صدر تفسيراً للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الذي أصبح جزءاً من الدستور بنص المادة ١٦٨ فلا يصح تنقيحه بالطريقة السالفة الذكر .

إذن يكون للرسوم الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ باطلاً دستورياً بطلاناً أصلياً لأنه صادر من هيئة لا تملك على أي حال سلطة تفسير نص من نصوص الدستور التابعة دستورياً للتنقيح . وعلى ذلك فبطلانه يجب أن ينسحب أثره إلى وقت صدور هذا للرسوم فيجعله كأن لم يكن .

هل يصح تفسير النصوص الدستورية التي لا يجوز تنقيحها أو لا يصح ؟ ٣٥٧٠
(مجلس النواب — ١٤ و ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧)

مادة ١٦٩ — القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلس البرلمان في دور الانعقاد الأول فإن لم تعرض عليهما في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل .

رقم مقعة
مجموعة
الصفحات

عرض القوانين التي أصدرتها الحكومة مدة عطلة الجمعية التشريعية على البرلمان ... ٣٥٨٢ ...
(لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على البرلمان في دور انعقاده الأول ليقرر فيها ما يراه ، فإن لم تعرض عليه في هذا الدور بطلت حتى ... ٣٥٨٢ ...
(لجنة الدستور — ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

عرض الحكومة القوانين للنصوص عليها في هذه اللادة على البرلمان ... ٣٥٨٤ ...
(مجلس النواب — ٥ أبريل سنة ١٩٢٤)

إلغاء أحد القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، لا يكون إلا بقانون ... ٣٥٨٦ ...
(مجلس الشيوخ — ٩ يولييه سنة ١٩٢٤)

إذا كان العروض على المجلس « قانوناً » من القوانين التي نصت عليها المادة ، فيكفي إبقائها وغاها أن تعرض على مجلس البرلمان في دور الانعقاد الأول ، وألا يصدر أحد المجلسين قراراً بشأنها .

وإذا كان العروض « مرسوماً » بأمر خاص ، وإصداره من اختصاص السلطة التنفيذية ، فلا يكون المجلس مختصاً بالنظر فيه ، وليس له إذن حق التصديق عليه .

إذا وصف « قانون » بوصف « مرسوم » واعتدى على حق المجلس يكون للمجلس في هذه الحالة النظر فيه ... ٣٥٩٠ ...
(مجلس النواب — أول يولييه سنة ١٩٢٤)

قرار مجلس الشيوخ أن القوانين التي أنشئت أو انتهى العمل بها قبل انعقاد البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ لا ينظر فيها ؛ أما فيما يتعلق بالقوانين التي كان معمولاً بها ثم انتهى العمل بها بعد ذلك قبل النظر فيها في المجلس فقد قرر المجلس إحالتها إلى لجنة الحفائية لتقديم تقرير عن نظرها بالمجلس أو عدمه ... ٣٥٩٥ ...

(مجلس الشيوخ — ٧ و ١٣ يولييه سنة ١٩٢٦)

القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية يكفي فيها أن توجد في المجلسين لكي تحفظ قوتها كسائر القوانين . أما للرسم بقوانين الصادرة طبقاً للمادة ٤١ من الدستور فيجب أن يقرها مجلس البرلمان ، لأن الإقرار يجب أن

يصدر من مجلس النواب والشيوخ معاً ، وإلا كانت باطلة لا عمل لها ... ٣٦٠٦ ...
(تراجع للجنة على هذا في المادة ٤١ بمقتضى ٥١١ — مجلس النواب — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦)

القوانين والراسم التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بتفضي المادة الثامنة من الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ والتي عرضت على مجلس البرلمان في دور انعقاده الأول تطبيقاً للمادة ١٦٩ من الدستور ، رأى مجلس النواب أن هذه القوانين قد حفظت - مجرد عرضها على البرلمان - كل قوتها ، وأنه لا لزوم للنظر فيها لمجرد إقرارها لأنها نافذة ضلاً ولا تحتاج في إقرارها إلى عمل تشريسي جديد .

٣٩٠٦ (مجلس النواب - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦)
(مجلس الشيوخ - ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦)

القوانين والراسم التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية والتي يجب عرضها على البرلمان في دور انعقاده الأول بتفضي المادة ١٦٩ من الدستور يكفي لبقائها أن تعرض عليه دون غصه لها ودون إصداره قرارات عنها ، لأنها نافذة للفتول قانوناً بدون حاجة لإقرار المجلس إليها .

٣٩١١ (مجلس الشيوخ - ١٧ يناير سنة ١٩٢٧)

القوانين التي كان معمولاً بها يوم انعقاد البرلمان واستمر العمل بها مدة ، ولكن انتهى العمل بها قبل نظرها ضلاً أمام المجلس لا تحتاج إلى تصديق من البرلمان .

٣٩١٨ (مجلس الشيوخ - ١٨ يناير سنة ١٩٢٧)

القوانين التي صدرت في السنة الواقعة بين تاريخ صدور الدستور وتاريخ العمل به يمكن لبقائها نافذة للفتول مجرد عرضها على البرلمان دون حاجة لإقرار المجلس إليها .

٣٩١٩ (مجلس الشيوخ - ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧)

الراسم بقوانين التي صدرت بعد انتهاء النور الأخير (التي انتهى في ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤) للبرلمان تعرض عليه بتقديم نصوصها كاملة وإدماجها كلاً من المجلسين لا بتقديم بيان أو كشف بها .

القوانين التي صدرت في الفترة التي سبقت انعقاد البرلمان في مايو سنة ١٩٣٦ تعرض عليه طبقاً لأحكام المادة الرابعة من الأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ لا لأحكام المادة ٤١ من الدستور ، ويكون عرضها في أي وقت من دور انعقاده الأول .

٣٩٢٠ (تراجع الثالثة على هذا في المادة ٤١ بصيغة ٥٥٤ - مجلس النواب - ٦ يولييه سنة ١٩٣٦)

مادة ١٢٠ - على وزرائنا تنفيذ هذا الدستور على أنهم قضاة.

صدر بمراي عابدين في ٣ رمضان سنة ١٣٤٩ (١٩ أبريل سنة ١٩٢٣)

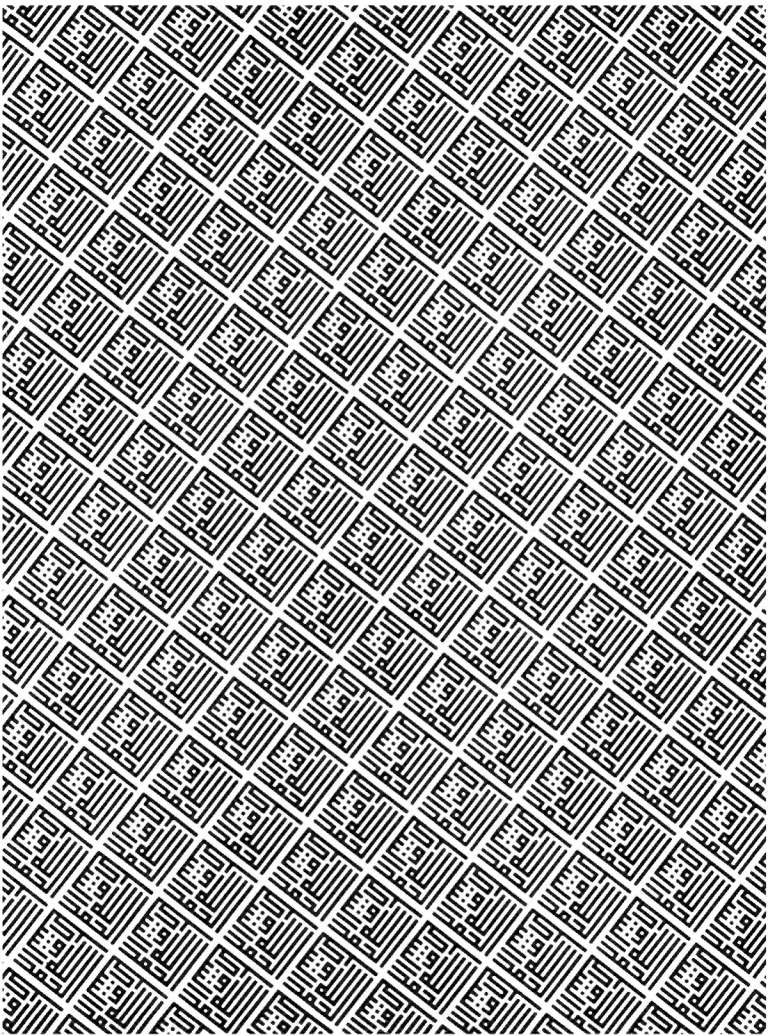
قواد

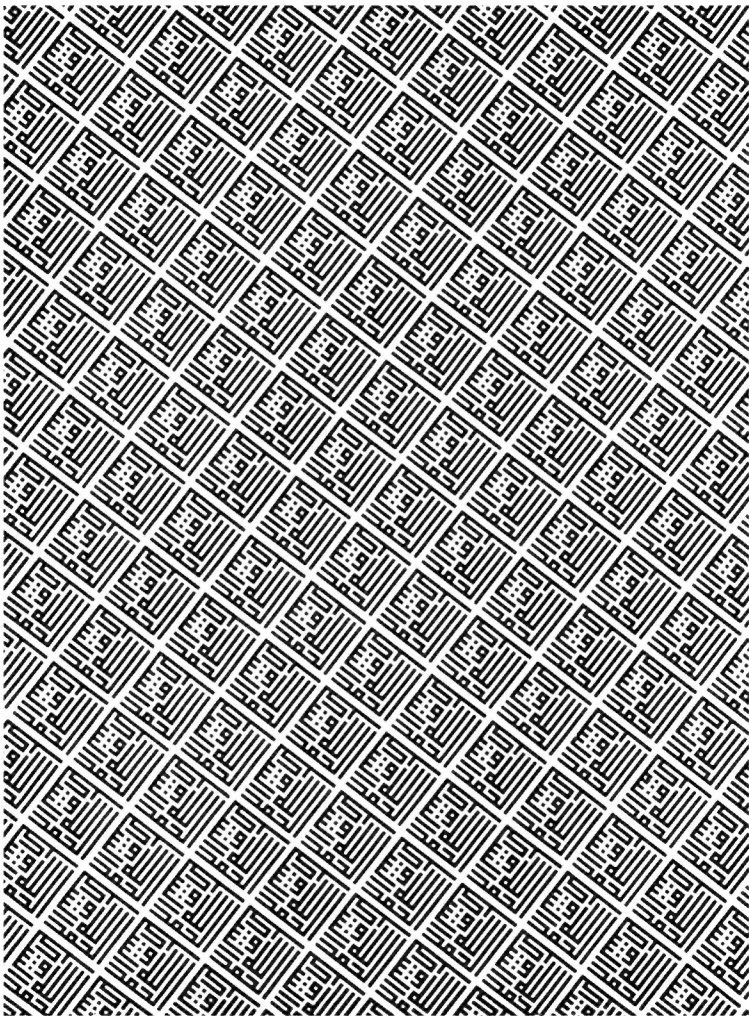
بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية .

يحيى إبراهيم

وزير الخارجية أحمد حشمت
وزير المالية محب
وزير الواصالات أحمد زبور
وزير الخفائية أحمد ذو الفقار
وزير المعارف العمومية محمد توفيق رفعت
وزير الأوقاف أحمد على
وزير الحرية والبحرية محمود حمدي
وزير الأشغال العمومية حافظ حنين
وزير الزراعة فوزي الطيبي





Bibliotheca Alexandrina



0281380